أنطونيو غرامشي

كراسات السجن (*)

«لقد كانت هذه الكراسات بؤرة حياتي الداخلية»

القسم الثاني

ملاحظات حول السياسة

(2)

الدولة والمجتمع المدني

مدخل

يتضمن هذا القسم بعض الملاحظات الحاسمة في فهم فكر غرامشي السياسي. فهي تعالج طبيعة الفاشية، وإستراتيجية الثورة الملائمة للغرب (أو في العصر الذي كان يكتب فيه غرامشي (أنظر الصفحات التالية)، ونظرية الدولة. وقد يكون أفضل سبيل لتناول هذه القضايا، من خلال ثلاثة مفاهيم مترابطة هي: القيصرية Caecarism، وحرب المواقع War of position، والمجتمع المدني Civil Society.

ولا يقتصر تطبيق مفهوم «القيصرية» عند غرامشي على الفاشية، بل يتسع ليشمل على سبيل المثال: الحكومة القومية البريطانية عام 1930... الخ. فهو إذن لا يتطابق مع مفهوم ماركس لـ«البونابرتية» Bonapartism، وإن كان من الواضح أنه يتصل به.

وتمثل القيصرية تسوية conpromise بين قوتين اجتماعيتين «أساسيتين» ولكن، 1- «المشكلة هي معرفة أيهما له الغلبة في دياليكتيك «الثورة/إعادة الوضع السابق»... revolution/restoration، الثورة أم إعادة الوضع السابق» 2- سوف نرتكب خطأ منهجيا إذا اعتقدنا أن القيصرية... كظاهرة تاريخية جديدة ترجع برمتها إلى التوازن بين القوى «الأساسية». فلا بد أيضا أن ندرس التفاعل في العلاقات بين الجماعات الرئيسية... بين الطبقات الأساسية، والقوى الاحتياطية التي تقودها وتخضع لنفوذها المهين».

لذلك كانت المشكلة في نظر غرامشي، في حالة النظام الفاشي في ايطاليا بالتحديد هي: 1- تحليل «الثورة السلبية» التي قد تمثلها الفاشية. 2- تحليل خصوصية القوى الاجتماعية التي أنتجتها –أي الرفض المطلق للمعادلة الساذجة: الفاشية = الرأسمالية.

لقد حاول غرامشي أن يربط في ملاحظته المعنوية «مفهوم الثورة السلبية»، بين مفهوم «الثورة السلبية» ومفهوم «حرب المواقع». وترجع صعوبة هذا المفهوم الأخير، إلى أن غرامشي كان يستخدمه بمعنيين متضاربين إلى حد ما: فأحيانا تكون «حرب المواقع» الشكل الوحيد الممكن للنضال السياسي في فترات الاستقرار النسبي للتوازن بين الطبقات، أي عندما يكون الهجوم المباشر frontal attack أو حرب الحركة war of manœuvre مستحيلا. وعن هذه الفترات يطرح غرامشي السؤال الآتي: هل هناك تطابق مطلق بين مفهوم حرب المواقع ومفهوم الثورة السلبية؟ أو على الأقل هل توجد أو يتصور أن توجد مرحلة تاريخية كاملة، ينبغي أن يعتبرا فيها مفهوما واحدا –عندما نصل إلى النقطة التي تتحول فيها حرب المواقع الثابتة مرة أخرى إلى حرب حركة؟» والآن، من الواضح أنه في لحظة معينة من التطور التاريخي، سوف تحل حرب الحركة محل حرب المواقع، وعندئذ يمكن مرة أخرى، شن «هجمات مباشرة» على الدولة. ومع ذلك، نجده في ملاحظته: «النضال السياسي والحرب العسكرية» يربط حرب المواقع بالغرب، حيث يوجد توازن سليم بين الدولة والمجتمع المدني، على خلاف الشرق (روسيا)، حيث تكون الحركة هي الملائمة.

ولا نجد توافقا بين هذين المفهومين لـ«حرب المواقع» إلا في فقرة وحيدة، ومع كثير من التحفظات، وهي الفقرة التي يرى فيها غرامشي أن في الغرب مجتمع مدني يقاوم، أي لا بد من التغلب على مقاومته، قبل شن الهجوم المباشر على الدولة.

ويمكن بالطبع، أن ننسب هذه الفكرة إلى أطروحته الواردة في ملاحظته «قضايا القيادة السياسية». سالفة الذكر حيث يقول:

«يمكن لجماعة سياسية أن تمارس «القيادة» (أي أن تصبح مهيمنة) بل ينبغي أن تكون قد مارستها بالفعل قبل أن تظفر بسلطة الحكم (وهذا في الحقيقة هو احد الشروط الرئيسية لكسب مثل هذه السلطة)».

من الواضح أن هذه الأطروحة تحتمل تأويلات إصلاحية، تنطوي على التقليل من شأن الدولة في إستراتيجية الثورة. غير أنه ليس هناك ما يبرر أن ينسب مثل هذا الوهم إلى غرامشي بالذات. فاهتمامه أكثر من أي مفكر ماركسي ثوري عظيم آخر بمجال «المجتمع المدني» و«الهيمنة أو القيادة hegemony»، لا يمكن دليلا على إهمال لحظة المجتمع السياسي moment of political Society أي لحظة القوة moment of force. بل بالعكس، فسجله كله يدل على أن هذا غير صحيح، وأن شغله الشاغل هو تجنب الفصل غير الجدلي بين الجانب الأخلاقي-السياسي في علم السياسة أو في نظرية الهيمنة/القيادة، أي جانب القبول/الرضاء Consent، و«جانب القوة والاقتصاد».

غير أن غرامشي لم ينجح في الحقيقة في التواصل إلى مفهوم واحد مرض لـ«المجتمع المدني» أو لـ«الدولة». وليس هذا المكان المناسب لمحاولة مناقشته نظريته في الدولة (ويمكن للمهتمين بالموضوع أن يطلعوا على الأخص على الحوار الهام بين نوربرتو Norberto Bobio وجاك تكسيه Jacques Texier في: Gramsci e la cultura contemporena Ed.Riuniti, 1969).

ومع ذلك لا بد من إشارة موجزة إلى محاولاته المختلفة لصياغة وجهة نظره.

في الفقرة المشار إليها أعلاه، المجتمع المدني يقاوم قبل الوقوع الهجوم المباشر على الدولة. ومع ذلك، نجد غرامشي يصف الدولة في الغرب، في إحدى ملاحظته المجمعة تحت عنوان «النضال السياسي والحرب العسكرية»، بأنها أشبه بـ«خندق» تنتصب وراءه شبكة قوية من الحصون والمتاريس، وهو بالتحديد عكس الوصف السابق. وفي موضع آخر، يعرف الدولة بأنها توازن بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني.

وهو في موضع آخر، يعرف الدولة بأنها «المجتمع السياسي + المجتمع المدني»، ثم يعود مرة أخرى فيعرفها بأنها توازن بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني. غير أننا نجده يؤكد في فقرة أخرى، على «أن المجتمع المدني والدولة هما في الواقع الملموس شيء واحد».

هذا التباين في مفهوم غرامشي للدولة يقابله تباين مماثل في مفهومه للمجتمع المدني (أنظر الملاحظات: 4، 5، 49، 71).

كتب غرامشي:

«ينبغي التمييز بين المجتمع المدني كما تصوره هيغل وكما نستخدمه في هذه الملاحظات (أي بمعنى الهيمنة السياسية والثقافية لجماعة اجتماعية على المجتمع كله، باعتبارها المضمون الأخلاقي للدولة) من جهة، وبين المجتمع المدني كما يتصوره الكاثوليك، فهو عندهم المجتمع السياسي للدولة، الذي يقابله مجتمع الأسرة ومجتمع الكنيسة».

وعند استخدام مفهوم المجتمع المدني بالمعنى «الهيغلي»، توضع الدولة/المجتمع السياسي في مقابل المجتمع المدني باعتبارهما لحظتين في البنية الفوقية as moments of the Superstructure، بل يشمل المجتمع المدني في فلسفة الحق لهيغل العلاقات الاقتصادية. وهذا هو المعنى الذي استخدم به ماركس هذا المصطلح في المسألة اليهودية مثلاً. وغرامشي أيضا، يستخدمه أحيانا بهذا المعنى، وعلى سبيل المثال في ملاحظة حول كتاب المادية التاريخية وفلسفة بنيدتو كروتشه IL materialismo Storico e la filosofia di Benedetto Croce, 1949 .1949

ص 266 –ص 276 التي يقول فيها:

«إن لكل تشكيل اجتماعي إنسانه الاقتصادي its homo oeconomocus، أي نشاطه الاقتصادي الخاص به. والقول بأن فكرة الإنسان الاقتصادي ليس لها قيمة علمية، إنما يعني القول بأن البنية الاقتصادية والسلوك الملائم لها قد تغيرا تغيرا جذريا، أي أنها تغيرت لدرجة أنه يتعين أيضا، أن يتغير السلوك الاقتصادي ليلاءم البنية الاقتصادية الجديدة. وهنا بالتحديد، يكمن الخلاف، وهو ليس خلافا موضوعيا وعلميا، بقدر ما هو خلاف سياسي.

فماذا يعني –على أي حال- التسليم علميا بأن البنية الاقتصادية قد تغيرت، وأن السلوك الاقتصادي لا بد أن يتغير ليتلاءم مع البنية الجديدة؟ إنه سيكون حافزا سياسيا، لا أكثر. وبين البنية الاقتصادية والدولة بتشريعاتها وقهرها، ينتصب المجتمع المدني، الذي لا بد أن يتغير في الواقع الملموس لا في التقنيات والكتب العلمية. والدولة هي أداة تكييف المجتمع المدني ليلاءم البنية الاقتصادية. ولكن، لا بد أن تكون الدولة «راغبة ومستعدة» أن تفعل ذلك، أي لا بد أن يكون ممثلو التغيير الذي حدث في البنية الاقتصادية مسيطرين على الدولة.

أما أن نتوقع أن المجتمع المدني سوف يتكيف مع البنية الجديدة نتيجة للدعاية والإقناع، أو أن «الإنسان الاقتصادي» القديم سوف يختفي قبل أن يدفن مع كل ما يستحقه من التكريم، فليس إلا نوعا من الخطابة التي تستخدم لغة الاقتصاد، وشكلا جديدا من الوعظ الأخلاقي الاقتصادي الفارغ economic moralism الذي لا طائل من ورائه. المجتمع المدني هنا، مرادف لـ«أسلوب السلوك الاقتصادي».

***

ملاحظات حول بعض جوانب بنية الأحزاب السياسية في فترات الأزمة العضوية

في لحظة معينة من حياتها التاريخية تنفصل الطبقات الاجتماعية عن أحزابها التقليدية، وبعبارة أخرى، لم تعد تلك الأحزاب، بشكلها التنظيمي الخاص، وبرجالها الذين يكونونها

ويمثلونها ويقودونها، معترفا بها من طبقتها (أو أحد أقسام الطبقة) التي تعبر عنها. عندما تقع مثل هذه الأزمات، يصبح الوضع حرجا، لأن المجال ينفسح أمام الحلول العنيفة، ونشاطات القوى المجهولة التي يمثلها «رجال القدر» الكاريزميون charismatic men of destiny.

هذه الأوضاع الصراعية stuations of conflict حيث يثور النزاع بين «الممثَّلين والممثِّلين»، ينتقل صداها من ساحة الأحزاب (التنظيمات الحزبية بمعناها الدقيق، وميدان الانتخابات البرلمانية، والتنظيم الصحفي) إلى جهاز الدولة كله، معززة القوة النسبية للبيروقراطية (المدنية والعسكرية)، ودوائر المال العليا، والكنيسة، وبصفة عامة، كل الهيئات المستقلة نسبيا عن تقلبات الرأي العام. ولكن كيف نشأت أولا هذه الأوضاع؟ تختلف العملية من بلد إلى آخر، وإن كان مضمونها واحدا. وهو أزمة هيمنة الطبقة الحاكمة crisis of the ruling class's hegrmony، التي تحدث إما بسبب فشلها في مشروع سياسي كبير (حرب مثلا)، أو لأن جماهير غفيرة (وخاصة من الفلاحين ومثقفي البرجوازية الصغيرة) قد انتقلت فجأة من حالة السلبية السياسية إلى نوع من النشاط، طارحة مطالبها، وهي وإن تكون غير محكمة الصياغة، إلا أنها في مجموعها تغذي الثورة. عندئذ نكون بصدد «أزمة سلطة» crisis of the authority: إنها بالتحديد أزمة هيمنة، أو أزمة هيمنة، أو أزمة عامة للدولة.

وتخلق هذه الأزمة، في الأجل القصير، أوضاعا خطيرة، لعدم قدرة شرائح السكان المختلفة على تحديد توجهها، وإعادة تنظيم صفوفها بنفس السرعة. أما الطبقة الحاكمة التقليدية التي تمتلك كوادر كثيرة مدربة، فأسرع من الطبقات المحكومة في تغيير الرجال والبرامج. وسرعان ما تستعيد زمام السيطرة الذي كاد أن يفلت من قبضتها. وربما تقدم تنازلات، وتعرض نفسها لمستقبل غير مضمون، بتقديم الوعود المضللة، ولكنها تحتفظ بالسلطة، وتعزز أركانها إلى حين، وتستخدمها في سحق عدوها، وتشتيت كوادره الرئيسية، التي لا يمكن أن تكون أن تكون كبيرة العدد أو عالية التدريب.

إن انتقال أعضاء أحزاب كثيرة متباينة بأعداد كبيرة إلى حزب واحد، والتفافهم حول رايته، حزب يمثل ويبلور على نحو أفضل احتياجات الطبقة بأسرها، هو ظاهرة أساسية

وطبيعية، حتى وإن كان إيقاعها بالغ السرعة، خاطفا كالبرق، إذا ما قورن بفترات الهدوء. إنها تمثل اندماج طبقة بأسرها تحت قيادة واحدة قادرة على حل مشكلة من مشاكل وجودها، وإنقاذها من خطر ماحق.

فإذا لم تجد الأزمة هذا الحل العضوي، وكان الزعيم الكاريزمي هو الحل، فهذا يعني وجود توازن استاتيكي (قد تتباين عوامله، ولكن العامل الحاسم من بينها هو عدم نضج القوى التقدمية، إنه يعني أنه ليست هناك جماعة سواء كانت محافظة أو تقدمية قادرة على تحقيق النصر، وحتى الجماعة المحافظة في حاجة إلى سيد. {1932-1934: الصيغة الأولى 1930-1932} انظر: «18 برومير لويس بونابرت»).

ويتصل هذا النوع من الظواهر بواحدة من أهم قضايا الحزب السياسي، هي قدرة الحزب على مقاومة قوة العادة، والميل إلى أن يتحول إلى مومياء وأن يصبح شيئا باليا.

فالأحزاب تنشأ وتتشكل كتنظيمات لكي تؤثر في الوضع القائم في لحظات تاريخية حاسمة بالنسبة لطبقتها. ولكنها ليست قادرة دائما على التكيف مع المهام الجديدة، والعهود الجديدة أو مسايرة تطور مجمل علاقات القوى (وبالتالي المركز النسبي لطبقتها) في البلد موضوع البحث، وفي الميدان الدولي.

وفي تحليل تطور الأحزاب لا بد من التمييز بين: جماعتها الاجتماعية، وجماهير أعضائها، وبيروقراطيتها، وهيئة أركانها. وتصبح بيروقراطيتها أكثر القوى محافظة وغباء إذا ما تحولت إلى كيان يعتمد على نفسه ويشعر باستقلاله عن الأغلبية الساحقة، فإن الحزب يصبح شيئا باليا. وفي لحظات الأزمات الحادة، يفرغ من مضمونه الاجتماعي ويتخلف، ويترك معلقا في الهواء. ونحن نعرف ماذا حدث لعدد من الأحزاب الألمانية نتيجة لتوسع الهتلرية. والأحزاب الفرنسية حقل خصب لمثل هذا البحث: لقد تحولت جميعها إلى مومياوات، عفا عليها الزمن. إن أزمتها قد تصبح أشد مأساوية حتى من أزمة الأحزاب الألمانية، فهي لا تزال تردد المصطلحات البالية التي تحفل بها الوثائق السياسية التاريخية لمختلف مراحل التاريخ الفرنسي. {1932-1934 الصيغة الأولى 1930-1931}.

وعند تحليل مثل هذه الظاهرة، كثيرا ما يهمل البعض عنصر البيروقراطية المدنية والعسكرية، فلا يعطونه ما يستحقه من الاهتمام. فضلا عن أنهم ينسون أن مثل هذا التحليل ينبغي ألا يقتصر على العناصر العسكرية والمدنية الحالية، بل ينبغي أن يتضمن أيضا تلك الشريحة الاجتماعية من البنية الوطنية التي تجند هذه العناصر من صفوفها. فيمكن أن يكون لحركة سياسية طبيعة عسكرية حتى وإن لم يشارك فيها الجيش بما هو كذلك صراحة.

وقد يكون من الأفضل في أوضاع معينة ألا يظهر الجيش، وألا يتجاوز حدود الدستور، وألا تدخل السياسة إلى صفوفه كما يقول المثل، حتى يمكن المحافظة على الانسجام بين ضباطه وجنوده ومراتبه الأخرى، استنادا إلى حياده الظاهري وإلى أنه يعلو على الأحزاب. غير أن الجيش أي هيمنة الأركان العامة والضباط، هو الذي يقرر الوضع الجديد، ويسيطر عليه، فليس صحيحا، أن الدستور يمنع الجيش من الاشتغال بالسياسة. فواجب الجيش هو بالتحديد الدفاع عن الدستور. وبعبارة أخرى، الدفاع عن الشكل القانوني للدولة ومؤسساتها. فما يسمى حيادا لا يعني إذن سوى تأييد الجانب الرجعي. ومع ذلك، ينبغي في مثل هذه الأوضاع أن تطرح المسألة طرحا يحول دون انتقال القلاقل والاضطرابات التي تشهدها البلاد إلى داخل الجيش، فتتبخر السلطة الحاسمة لهيئة الأركان بانهيار أداتها العسكرية.

من الواضح، أنه ليس لأي من هذه الملاحظات قيمة مطلقة، فمغزاها يختلف من لحظة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر اختلافا بينا.

والمشكلة الأولى التي تحتاج إلى دراسة هي: هل توجد في البلد المعين، شريحة اجتماعية واسعة، تمثل الوظيفة البيروقراطية، سواء كانت مدنية أم عسكرية، بالنسبة لها عنصرا بالغ الأهمية في حياتها الاقتصادية، ولتأكيد ذاتها سياسيا (المشاركة الفعلية في السلطة، ولو بطريقة مباشرة، عن طريق «الابتزاز»)؟

وفي أوروبا الحديثة، تتمثل هذه الشريحة في البرجوازية الريفية المتوسطة والصغيرة الكبيرة العدد نسبيا، والتي

تتفاوت عددا من بلد إلى آخر، تبعا لدرجة تطورها الصناعي من جهة والإصلاح الزراعي من جهة أخرى. وليست المهنة البيروقراطية (المدنية والعسكرية) حكرا على هذه الشريحة الاجتماعية، وإن كانت هذه المهنة بالذات أكثر ملاءمة للوظيفة الاجتماعية التي تؤديها هذه الشريحة، وتتفق مع الميول النفسية التي تولدها أو تشجعها. ويضفي هذان العنصران على أهداف هذه الشريحة ككل نوعا من التجانس والقوة، ومن ثم قيمة سياسة ودورا غالبا ما يكون حاسما في النظام الاجتماعي.

لقد اعتاد أعضاء هذه الشريحة أن يوجهوا الأوامر إلى نواة من البشر وإن تكن صغيرة العدد، وأن يقودوا «سياسيا» وليس «اقتصاديا». أي أن فن القيادة عندهم لا يتطلب أية مقدرة على تنظيم «الأشياء»، أو تنظيم «الأشياء والبشر» في كل عضوي، كما هو الحال في الإنتاج الصناعي، طالما أنه ليس لها وظائف اقتصادية بالمعنى الحديث. إن لديها دخلا لأنها تملك قانونا جزءا من أرض الوطن، ويتمثل دورها في المعارضة «السياسية» لمحاولات الفلاح المستأجر peasant farmer تحسين حياته، لأن تحسّن الوضع النسبي للفلاح يكون كارثة تحيق بمكانتها الاجتماعية، ففقر الفلاح المزمن وعمله المديد، بما يجلبانه من انحطاط وهوان، هو بالنسبة لها ضرورة أساسية.

وهذا يفسر النشاط الضخم الذي تبديه هذه الشريحة لمقاومة أدنى محاولة للتنظيم المستقل للعمال الزراعيين، أو لأية حركة ثقافية فلاحية تتجاوز حدود الدين الرسمي.

وتجد هذه الشريحة الاجتماعية حدودها وأسباب ضعفها الأساسي في تشتتها إقليميا وفي «عدم تجانسها» الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بهذا التشتت. وهذا يفسر أيضا بعض خصائصها الأخرى: الفهلوة، وكثرة المذاهب الإيديولوجية التي تتبعها، وحتى الإيديولوجيات الغريبة التي تعتنقها أحيانا. وتتجه إرادتها إلى تحقيق غاية محددة، ولكنها متخلفة، وتحتاج عادة إلى عملية طويلة، لكي تتبلور سياسيا وتنظيميا. وتتسارع هذه العملية عندما تطابق «الإرادة» المتميزة لهذه الشريحة مع إرادة الطبقة الحاكمة ومصالحها المباشرة. عندئذ تظهر فجأة «قوتها العسكرية»، فهي إذا ما نظمت أمكنها أن تملي إرادتها

على الطبقة الحاكمة، على الأقل فيما يتعلق «بشكل» الحل، إن لم يكن مضمونه أيضا.

والقوانين التي نراها تعمل هنا، هي ذات القوانين ـالتي لاحظناـ أنها تعمل في مجال العلاقات بين المدينة والريف في حالة الطبقات التابعة. السلطة في المدن تصبح تلقائيا سلطة في الريف. غير أن غياب الهوامش الاقتصادية economic margins في الريف، والقمع الذي يكون عادة أشد وطأة، والذي يمارس من القمة إلى القاعدة، قد جعل المنازعات تتخذ فورا طابعا حادا و«شخصيا»، ولهذا كان لا بد أن تكون الهجمات المضادة أسرع وأكثر تعميما.

وترى الشريحة موضوع البحث في المدن، في السلطة الحضرية urban power، مصدر المتاعب التي تعاني منها. إنها تدرك إذن أن «عليها» أن تملي الحل على الطبقات الحاكمة الحضرية حتى يمكن إطفاء بؤرة النيران الرئيسية، حتى وإن كان ذلك الحل لا يروق في حينه للطبقات الحاكمة ذاتها، إما لأنه باهظ الثمن أو لخطورته في الأجل الطويل (تدرك هذه الطبقات أنه يمكنها في دورات التطور الأجل Longer cycles of development أن تناور بدلا من مجرد الجري وراء مصالحها «المادية»).

هكذا ينبغي أن يكون فهمنا لوظيفة هذه الشريحة باعتبارها وظيفة قيادية directive function بهذا المعنى، وليس بالمعنى المطلق. ومع ذلك، ليست المسألة بهذه البساطة.(*1) وعلينا أن نلاحظ كيف أصبح هذا الطابع العسكري للجماعة موضوع البحث، وهو في العادة رد فعل تلقائي لظروف خاصة تتعلق بحياتها، أصبح يلقي التشجيع بوعي، تحسبا للمستقبل. ويدخل في هذه العملية الواعية الجهود المنظمة لخلق ودعم روابط ضباط الاحتياط والمحاربين القدامى وخاصة الضباط. ويتم ربط كلا منها بهيئة أركانه بحيث يمكن تعبئتها، إذا اقتضى الأمر، بغير حاجة إلى تعبئة الجيش الذي يتعمد على التجنيد الإجباري. وبهذا يمكن للجيش أن يحافظ على طابعه كقوة احتياطية، تعززه هذه «القوات الخاصة private forces»، تنبهه إلى المخاطر، وتحصنه ضد الغرغرينة السياسية political gangrine، وهي لا بد وأن تؤثر في معنوياته فترفعها وتقويها. ويمكن القول أن هذا سيؤدي إلى قيام حركة على «نمط» القوقاز Cossack

type. غير أن تشكيلاتها لا تمتد كتشكيلات قوقاز القيصر على طول الحدود القومية، بل تمتد على طول «حدود» الطبقة الاجتماعية.

ليس المقصود إذن بالنفوذ العسكري في الحياة الوطنية لمجموعة بأكملها من البلدان، نفوذ العسكريين بالمعنى الفني، ووزنهم فيها فحسب، بل أيضا نفوذ ووزن الشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها معظمهم بأصوله الاجتماعية (وخاصة صغار الضباط).

هذه المجموعة من الملاحظات، لا غنى عنها في أي تحليل عميق حقا لذلك الشكل السياسي، الذي يطلق عليه عادة اصطلاح القيصرية، أو البونابرتية، تمييزا له عن الأشكال السياسية الأخرى، حيث يكون العنصر العسكري، بالمعنى الفني، هو العنصر الغالب في المواجهات، والأكثر وضوحا وتفردا.

وتقدم لنا أسبانيا واليونان ممثلين نموذجين متشابهين ومتباينين في خصائصهما.

في أسبانيا، لا بد أن نأخذ في الاعتبار بعض الخصوصيات: حجم الإقليم الوطني، والكثافة المنخفضة للفلاحين كجزء من السكان. ولا يوجد بين الملاك الكبير الارستقراطي والفلاح، برجوازية ريفية كبيرة العدد. ومن هنا كانت ضآلة أهمية صغار الضباط كقوة في ذاتها (ومن ناحية أخرى، يتمتع ضباط الأسلحة الفنية: سلاح المدفعية وسلاح المهندسين وهم من أصل برجوازي خضري ببعض الأهمية كقوة معارضة للجنرالات، ويحاولون أن تكون لهم سياستهم الخاصة). ولهذا كانت الحكومات العسكرية في أسبانيا، حكومات الجنرالات «الكبار»، ومن هنا كانت سلبية جماهير الفلاحين كمواطنين وكجنود. وإذا ما انهار الجيش سياسيا، فإن الانهيار يحدث رأسيا لا أفقيا، نتيجة للتنافس بين الزمر في القمة، وينقسم الجنود تبعا لقياداتهم المختلفة المتنافسة. والحكومة العسكرية أشبه بجملة اعتراضية بين حكومتين دستوريتين. والعسكريون هم الاحتياطي الدائم للنظام وللقوى المحافظة، فهم يشكلون القوة السياسية التي تتحرك «علنا» عندما تصبح «الشرعية» في خطر.

وفي اليونان، تتخذ الأحداث مسارا مشابها، مع فارق هو أن إقليمها مجزء ومبعثر إلى مجموعة بأكملها من الجزر، وأن قسما من أنشط العاملين من سكانها موجود دائما في البحار، مما يسهل المكائد والمؤامرات العسكرية. والفلاحون في أسبانيا كاليونان سلبيين ولكن إذا نظرنا إلى السكان ككل، فإننا نجد أن أكثر العناصر فاعلية ونشاطا هم الملاحون، الذين يكادوا أن يكونوا دائما في البحر، بعيدا عن مركز الحياة السياسية. لذا ينبغي أن يختلف تحليل ظاهرة السلبية العامة في الحالتين، ولا يمكن أن يكون حل المشكلة واحدا في البلدين.

عندما أعدم أعضاء الحكومة اليونانية المعزولة رميا بالرصاص منذ بضع سنوات (2)، فسّر هذا بأنه تعبير عن انفجار ثورة غضب تلك العناصر الفعالة النشطة التي أشرنا إليها، ليكون درسا دمويا.

وأهم ملاحظة يمكن إبداؤها في هذا الخصوص، هي أن اليونان وأسبانيا لم تعرفا حكومة عسكرية أبدعت إيديولوجية سياسية واجتماعية دائمة ومتسقة شكليا كتلك التي عرفتها البلدان المرشحة لأن تصبح بونابرتية.

الظروف التاريخية العامة في النمطين واحدة: توازن بين الطبقات الحضرية المتصارعة يعوق الآلية «الطبيعية» للديموقراطية، أي «النظام البرلماني». غير أن تأثير الريف في هذا التوازن يختلف في الحالتين. ففي بلد كاسبانيا، تمكن السلبية المطلقة للريف، جنرالات الارستقراطية المالكة للأرض من استخدام الجيش سياسيا، لاستعادة التوازن المهدد، أي استعادة سيادة الطبقات الحاكمة.

وفي بلدان أخرى، الريف غير سلبي، ولكن لا يوجد تنسيق سياسي بين حركة الفلاحين وحركة الحضر: وهنا يتعين على الجيش أن يبقى على الحياد (إلى حد معين بالطبع)، وإلا فإنه قد ينقسم أفقيا، وبدلا من ذلك، تتدخل الطبقة البيروقراطية العسكرية لتخنق الحركة (الأخطر حاليا) في الريف بالوسائل العسكرية.

إنها تجد في هذا الصراع، نوعا من التوحيد السياسي والإيديولوجي، وتجد حلفاء في الطبقات الوسطى الحضرية (وسطى بالمعنى الايطالي للكلمة) (3)، وتلقى الدعم من

الطلبة ذوي الأصل الريفي، الذين يعيشون الآن في المدن، وتفرض أساليبها السياسية على الطبقات العليا، التي تضطر إلى تقديم التنازلات الكثيرة لها، والسماح ببعض التشريعات التي تستجيب لمصالحها.

وهي باختصار، باستمرار بقائها مسلحة وسط نزع عام للسلاح، وتلويحها بخطر نشوب الحرب الأهلية بين قواتها، والجيش النظامي الذي يعتمد على التجنيد الإجباري، إذا ما أبدت الطبقة الحاكمة رغبة شديدة في المقاومة، تنجح إلى حد ما في اختراق الدولة لتحقيق مصالحها، وتحل محل قسم من كوادرها الرئيسية.

لا ينبغي النظر إلى هذه الملاحظات كتخطيط جامد، بل كقاعدة للتفسير التاريخي السياسي. ففي التحليلات العينية للأحداث الحقيقية، تتفرد الأشكال التاريخية historical forms ويمكن أن نقول أنها «نسيج وحدة» unique. فقيصر يجسد توليفة من الظروف التاريخية الحقيقية التي تختلف اختلافا بينا عن تلك التي يجسدها نابليون الأول، كذلك يختلف ما يمثله بريمو دي ريفيرا Primo de Revera عما يمثله جيفكوفيتش Zivkovic... الخ (4). {1933-1934: الصيغة الأولى 1930-1932}.

قد يكون من المفيد في تحليل المستوى الثالث، أو اللحظة الثالثة في نسق علاقات القوة القائم في وضع معين، الاستعانة بمفهوم يطلق عليه في العلم العسكري «الوضع الاستراتيجي» Stratigic conjuncture، أو بتعبير أدق مستوى الإعداد الاستراتيجي لمسرح الصراع. وأحد العناصر الرئيسية في «الوضع الاستراتيجي» مستوى نوعية الكوادر القيادية، وما يسمى بقوات «الخط الأمامي» (والهجوم). ويمكن أن يسمح مستوى إعداد الوضع الاستراتيجي بانتصار قوات «تبدو» (أي كميا) دون مستوى قوات العدو. ويمكن القول أن الإعداد الاستراتيجي يهدف إلى إلغاء تأثير ما يسمى «العوامل التي يصعب تقديرها بدقة» أي ردود الفعل الفورية العضوية، لتلك القوى التي تكون عادة خاملة وسلبية في لحظة معينة.

ومن العوامل التي يقتضيها إعداد وضع استراتجي موات، والتي ينبغي أن يتضمنها هذا الإعداد، العوامل التي درسناها

في ملاحظاتنا السابقة حول وجود شريحة اجتماعية عسكرية، وتنظيمها، على جانب الجيش الوطني بمعناه الفني (5*).

ويمكننا أن نستخلص بعض النقاط الرئيسية الأخرى من الفقرة التالية، التي اقتبسناها من خطاب الجنرال جزيرا General Gazzera وزير الحربية الذي ألقاه في مجلس الشيوخ في 19 مايو/أيار 1932 (انظر: كورييز ديللاسيرا، 20 مايو/أيار) التي يقول فيها:

«إن نظام الانضباط السائد في جيشنا بفضل الفاشية، يرسي اليوم قاعدة للسلوك تصلح للأمة بأسرها. لقد كان للجيوش الأخرى، انضباط شكلي وصارم، وما زالت تحافظ عليه. إننا نضع نصب أعيننا دائما المبدأ القائل بأن الجيش أنشئ للحرب، وأن عليه أن يستعد لها. وأن الانضباط وقت السلم ينبغي أن يكون كالانضباط وقت الحرب. وينبغي أن تتوفر لهذا الأخير أسسه الروحية في أوقات السلم. إن انضباطنا يستند إلى روح التماسك بين القادة والمقودين، التي تنبع تلقائيا من النظام المتبع. لقد صمد هذا النظام صمودا رائعا في حرب ضروس وطويلة حتى النصر النهائي. وإلى الفاشية يرجع الفصل في امتداد تقاليد هذا الانضباط المتميز إلى الشعب الايطالي كله. وتتوقف النتائج المترتبة على المفاهيم الإستراتيجية والعمليات التكتيكية على الانضباط الفردي. لقد علمتنا الحرب أشياء كثيرة، منها، أن هناك هوة عميقة تفصل ما بين الاستعداد وقت السلم، وواقع الحرب. ومهما تكن استعداداتنا، فمن المؤكد أن العمليات الأولى للحملة العسكرية سوف تضع المتحاربين أمام مشاكل جديدة، تحمل المفاجآت للطرفين المتقاتلين. غير أن هذا لا يعني عدم جدوى أية «تصورات مسبقة». فيمكننا في الحقيقة أن نستخلص منها نظرية للحرب. وينبغي أن يكون فهمنا لهذه النظرية من خلال الانضباط الفكري intellectual discipline باعتباره وسيلة لتشجيع طرائق مختلفة للتفكير، ولكنها ليست متنافرة، ولغة واحدة يفهمها الجميع، ويفهمها الآخرون.

وإذا كانت وحدة النظرية قد تعرضت أحيانا لحظر التحلل والتحول إلى رؤية تخطيطية Schematism، فقد كان رد الفعل الفوري فرض تجديد سريع للتكتيكات، وهز ما يمليه أيضا التقدم التكنيكي. ينبغي أن ننظر إلى التقليد tradition باعتباره قوة معنوية فحسب. أما القواعد فهي موضع مراجعة

دائمة، لا لمجرد التغيير، وإنما لكي تلائم الواقع». (ونجد نموذجا لـ «إعداد الوضع الإستراتيجية» في «مذكرات» شرشل التي يتحدث فيها عن معركة جوتلاند (jutland. {1933-1934: الصيغة الأولى 1932}

القيصرية (6)

Cesarism

قيصر ونابليون الأول ونابليون الثالث وكروموِيل... وغيرهم، يمثلون سجلا للأحداث التاريخية التي كان ذروتها شخصية «بطولية» عظيمة.

ويمكن القول، أن القيصرية هي تعبير عن وضع التوازن المأساوي بين القوتين المتصارعتين catastrophic balance. بمعنى أنهما تتوازنان بحيث لا بد أن يؤدي استمرار الصراع بينهما إلى تدمير كل منهما للأخرى. فعندما تتصارع القوة التقدمية أ، والقوة الرجعية ب، قد تهزم أ ب أو تهزم ب أ. ولكن قد يحدث أيضا، ألا تهزم إحداهما الأخرى وتدمرها تماما، وعندئذ تتدخل القوة ج من الخارج، وتخضع ما تبقى منهما. وهذا هو بالتحديد ما حدث في ايطاليا بعد وفاة لورنزو إلمانيفيكو Loenzo il Magnifico (7).

والقيصرية وإن كانت دائما تعبيرا عن حل خاص، يعهد فيه إلى شخصية عظيمة بمهمة «التحكيم» arbitration في وضع تاريخي-سياسي، يتميز بتوازن بين قوى متصارعة تسير نحو الكارثة، إلا أن دلالتها التاريخية ليست واحدة دائما.

ويمكن أن يكون للقصيرية أشكالا تقدمية، كما يمكن أن يكون لها أشكالا رجعية. والتاريخ العيني وحده، وليس أية قاعدة سوسيولوجية أولية، هو الذي يحدد في النهاية المغزى الحقيقي لكل منهما. والقيصرية تكون تقدمية عندما يساعد تدخلها القوة التقدمية على تحقيق النصر، وأن يكون نصرا تقلل منه القيود والحلول الوسط. وتكون رجعية عندما يعين تدخلها القوة الرجعية على الانتصار المقترن أيضا ببعض القيود والتنازلات، وإن اختلفت قيمتها ومداها ومغزاها. وكان قيصر ونابليون الأول نموذجين للقيصرية التقدمية، وكان نابليون الثالث وبسمارك نموذجين للقيصرية الرجعية.

والمشكلة هي معرفة أيهما له الغلبة في دياليكتيك «الثورة/إعادة الوضع السابق» dilectic revolution/resoration، الثورة أم إعادة الوضع السابق؟ لأن التاريخ لا يعرف الردة الكاملة وعودة الوضع إلى ما كان عليه تماما resoration in toto، فضلا عن أن القيصرية صيغة سجالية-إيديولوجية a polimical-ideological formaula، وليست مبدأ لتفسير التاريخ. وقد يوجد الحل القيصري حتى وإن لم يوجد قيصر أي الشخصية العظيمة «البطولية» النموذجية التي تجسدها.

وقد هيأ النظام البرلماني أيضا، آلية لمثل هذه الحلول الوسط. وتمثل حكومات ماكدونالد Mac Donald «العمالية» -إلى حد ما- حلولا من هذا النوع، وتشتد نزعتها القيصرية عندما تكون مشكلة برئاسته، ويكون حزب المحافظين حزب الأغلبية (8). كذلك الحال في ايطاليا التي شهدت –ابتداء من أكتوبر/تشرين الأول 1922 حتى ارتداد الحزب الشعبي Popolari، ثم بعد ذلك، وعلى مراحل حتى 3 يناير/كانون الثاني 1925، وبعد ذلك في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 1926 (9) –حركة سياسية-تاريخية تعاقب فيها أشكال القيصرية بتدرجاتها المختلفة، التي بلغت ذروتها في أكثر أشكالها نقاء ودواما. وحتى هذا الشكل، لم يكن ثابتا أو جامدا. وأي حكومة ائتلافية هي المرحلة الأولى من مراحل القيصرية، قد تتطور إلى مراحل أكثر أهمية (وبالطبع، الرأي الشائع هو أن الحكومات الائتلافية هي بالعكس، «الحصن الحصين» ضد القيصرية).

وتختلف آلية الظاهرة القيصرية في العالم الحديث بتحالفاته النقابية-الاقتصادية والحزبية- السياسية الكبرى اختلافا بينا عما كان عليه الحال حتى عهد نابليون الثالث، حيث كانت القوات العسكرية النظامية أو الجنود العنصر الحاسم في مجيء القيصرية عن طريق «الانقلاب» أي عن طريق العمل العسكري... الخ. أما في العالم الحديث، فوجود النقابات والقوى السياسية بما لديها من إمكانيات مالية غير محدودة، قد توضع تحت تصرف مجموعات صغيرة من المواطنين، قد يعقد المشكلة. فيمكن إفساد العاملين في الأحزاب والنقابات الاقتصادية economic unions أو إرهابهم، بغير حاجة إلى عمل عسكري، على طريقة قيصر أو 18 برومير.

ومرة أخرى، يحدث ذات الوضع في ذات المجال، الذي سبق أن بحثناه بصدد الصيغة اليعقوبية/صيغة 48 the Jacobin/Forty-eightist formula لما يسمى بـ«الثورة الدائمة».

لقد تغير التكنيك السياسي تغيرا كاملا بعد 1848، بعد انتشار النظام البرلماني وأنظمة الجمعيات associative Systems من اتحادات وأحزاب، وتكوُّن ونمو بيروقراطيات الدولة، والبيروقراطيات «الخاصة» الواسعة (أي البيروقراطيات السياسية-الخاصة-، أي بيروقراطيات الأحزاب والنقابات)، وبعد التغيرات التي طرأت على تنظيم قوى النظام بمعناه الواسع، وليس فقط مرفق الأمن العام المصمم لقمع الجريمة، بل كل القوى التي تنظمها الدولة، والأفراد الخاصين، لضمان السيطرة السياسية والاقتصادية للطبقة الحاكمة. بهذا المعنى، ينبغي اعتبار كل الأحزاب «السياسية»، والمنظمات الأخرى، الاقتصادية وغير الاقتصادية، أدوات للنظام السياسي، ذات طابع استقصائي ووقائي investigative and preventive.

وهذا التصور العام المبسط لصراع القوتين (أ) و(ب) بآفاقه المأساوية، أي الصراع الذي لن يكتب فيه النصر لا لـ (أ) ولا لـ (ب)، من أجل تكوين (أو إعادة تكوين) توازن عضوي constitue (or reconstitue) organic equilibrium قد يولد ظاهرة القيصرية. هذا التصور بالتحديد، هو فرض عام، أي تصور سوسيولوجي مبسط (يناسب فن السياسة). ويمكننا أن نجعل هذا الفرض أكثر عينية بأن نجعله أقرب قدر الإمكان من الواقع التاريخي، وذلك بتحديد بعض العناصر الأساسية.

تحدثنا حتى الآن عن القوة (ا) والقوة (ب) بصفة عامة، باعتبار الأولى تقدمية والثانية رجعية. والآن يمكننا أن نحدد نوع القوة التقدمية، ونوع القوة الرجعية موضوع البحث، وبهذا نصل إلى تصورات أكثر اقترابا من الواقع.

وفي حالة قيصر ونابليون الأول، يمكن أن نقول أنه بالرغم من تميز القوتين (أ) و(ب) وتصارعهما، لم تعجزا «تماما» عنة الوصول –بعد عملية التحلل- إلى حالة الاندماج

والاستيعاب المتبادل reciprocal fusion and assimilation. وهذا هو ما حدث في الواقع، إلى حد ما على الأقل (كاف مع ذلك، لتحقيق الأهداف التاريخية-السياسية التي نحن بصددها، أي لوضع حد للصراع الأساسي العضوي fundamental organic Struggle ومن ثم تجاوز الطور المأساوي).

هذا هو أحد العناصر اللازمة للاقتراب أكثر من الواقع. وثمة عنصر آخر هو: أن يكون الطور المأساوي ناشئا عن عجز سياسي «مؤقت» للقوة التقليدية المسيطرة، وليس بالضرورة نتيجة عجز عضوي لا علاج له. وهذا يصدق على نابليون الثالث. خلال الفترة من 1815 حتى 1848 انقسمت القوة المسيطرة في فرنسا سياسيا (حزبيا) إلى أربع معسكرات: أنصار عودة البوروبن legitimists والمطالبون بالعرش للاورليان Orleanists والبونابرتيون Bonapartists والجمهوريون اليعاقبة Jacobin-republicans.

لقد مكن الصراع الداخلي الحزبي القوة (ب) (التقدمية) المناوئة من التقدم، الذي اتخذ شكلا سابقا لزمانه، بالرغم من أن الشكل الاجتماعي القائم لم يكن قد استنفذ بعد إمكانات تطوره، وهو ما أثبتته شواهد التاريخ اللاحق الكثيرة.

كان نابليون الثالث يمثل (بطريقته الخاصة، التي تليق بقامته ومكانته التي لم تكن عظيمة) هذه الإمكانات الكامنة الأصيلة. ولهذا كان لقيصريته لونها المتميز. أم قيصرية قيصر أو نابليون الأول، فكانت ذات طبيعة كمية/كيفية/إذا جاز التعبير. وبعبارة أخرى، كانت تمثل طور الانتقال التاريخي من نمط من أنماط الدولة إلى نمط آخر، طور انتقال يمثل بالنظر إلى طبيعة وكثرة التجديدات التي شهدها ثورة كاملة. بينما كانت قيصرية نابليون الثالث تعبيرا عن تغيرات كمية محدودة. ولم يكن هناك انتقال من نمط على آخر من أنماط الدولة بل «تطور» لذات النمط في مسار لم ينقطع.

ويختلف نمط الظواهر القيصرية في العالم الحديث اختلافا بينا، سواء عن النمط التقدمي الذي يمثله قيصر/نابليون الأول، أو عن النمط الذي يمثله نابليون الثالث، وإن كانت أقرب إلى هذا النمط الأخير.

وفي العالم الحدث، لا يحدث التوازن الذي ينطوي على احتمالات مأساوية بين قوى يمكن أن تندمج وتتحد في النهاية، ولو بعد عملية شاقة ودموية، بل يحدث بين قوى لا يوجد حل تاريخي لتناقضها الذي يحتدم مع مقدم الأشكال القيصرية. ومع ذلك، فللقيصرية أيضا، في العالم الحديث، هامشا معينا، كبر أم صغر حسب البلد ووزنه النسبي في السياق العالمي. فلأي شكل اجتماعي «دائما» هامش لإمكانات تحقيق تطوره وتحسين تنظيمه، ويمكنه بصفة خاصة أن يُعوَّل على الضعف النسبي للقوة التقدمية المناوئة له، الناجم عن طبيعتها الخاصة وأسلوب حياتها. والإبقاء على هذا الضعف، أمر ضروري بالنسبة للشكل الاجتماعي السائد: من هنا كان القول أن القيصرية الحديثة، هي أقرب إلى النظام البوليسي منه إلى النظام العسكري. {1933-1934: الصيغة الأولى 1932}

إنه لخطأ منهجي (هو مظهر للنزعة السوسيولوجية الميكانيكية Sociological mechanicism) اعتقاد أن ظاهرة القيصرية برمتها –سواء كانت تقدمية أم رجعية، أو كانت ذات طابع آلي وعرضي- ترجع إلى التوازن بين القوى «الأساسية». فلا بد أيضا من بحث تفاعل العلاقات بين الجماعات الرئيسية (على اختلاف أنواعها، اجتماعية-اقتصادية، وتكنيكية-اقتصادية) للطبقات الأساسية، والقوى الاحتياطية auxilary of forces، التي تخضع لنفوذها المهمين وتوجيهها. لهذا يستحيل فهم انقلاب 3 ديسمبر/كانون الأول (10) بدون دراسة وظيفة الجماعات العسكرية الفرنسية والفلاحين.

وثمة حادثة تاريخية لها، من هذه الزاوية، أهمية بالغة، هي ما يسمى في فرنسا بقضية دريفوس Dreyfus affair، وهي أيضا، تدخل في إطار مجموعة الملاحظات الراهنة، لا لأنها أدت إلى «القيصرية»، وإنما لعكس هذا السبب بالتحديد: لأنها حالت دون ميلاد قيصرية ذات طابع رجعي صريح. غير أن حركة دريفوس حركة ذات طابع خاص، لأنها حالة، أحبطت فيها عناصر من الكتلة الاجتماعية المسيطرة ذاتها، نزعة القيصرية لدى أكثر أقسامها رجعية، مستندة لا إلى تأييد الفلاحين بل إلى تأييد الطبقات التابعة في المدن بقيادة الاشتراكيين الإصلاحيين (وإن كانوا في الحقيقة قد كسبوا أيضا تأييد القسم الأكثر تقدما من الفلاحين).

وهناك حركات تاريخية-سياسية حديثة أخرى من نوع حركة دريفوس، لم تكن بالقطع ثورات، ولكنها لم تكن أيضا رجعية تماما، لأنها على الأقل قوضت هياكل الدولة الخانقة والمتحجرة في المعسكر المسيطر أيضا، وقدمت إلى الحياة الوطنية والنشاط الاجتماعي، كوادر مختلفة وأكثر عددا. وهي حركات يمكن أن يكون لها مضمونا «تقدميا» نسبيا، بقدر ما تدل على وجود قوى فعالة كامنة في المجتمع القديم، لم يعرف القادة القدامى كيف يستغلونها —حتى وإن كانت «قوى هامشية». غير أن هذه القوى لا يمكن أن تكون تقدمية بصورة مطلقة، بمعنى أنها ليست «صانعة لعصر جديد». إن عجز الخصم عن البناء، هو ما جعل لهم فاعلية تاريخية، وليس قوتهم الذاتية الكامنة. ومن هنا كان ارتباطهم بوضع معين يتسم بالتوازن بين قوتين متصارعتين، كلاهما عاجز عن التعبير المستقل، داخل معسكره، عن إرادة إعادة البناء. {1933}

أسطورة القندس

The fable of the Beaver

(قطع القندس the Beaver خصيته لينقذ حياته من صائديه الذين يطاردونه، لأنهم يريدون خصيته التي يستخلص منها العقاقير) لماذا لم تدافع الأحزاب عن نفسها؟ ألضعف إحساسها بكرامتها الإنسانية والسياسية. ولكن مثل هذه العوامل ليست ظواهر طبيعية، ليست عيوبا متأصلة في الناس باعتبارها خصائص دائمة. إنها «حقائق تاريخية» تجد تفسيرها في التاريخ السابق، وفي ظروف الحاضر الاجتماعية. تناقضات ظاهرة: هنالك، سادت رؤية قدرية وميكانيكية للتاريخ (فلورنسا، 1917، اتهام بالنزعة البرجسونية Bergsonism (11)، ومع ذلك، اتسمت المواقف التي اتخذت بنزعة إرادوية Voluntarism شكلية فجة وسطحية. ومثال ذلك، مشروع 1920 لإقامة مجلس مدينة في بولونيا يقتصر على العناصر المنظمة (12). وهذا يعني خلق صورة أخرى طبق الأصل لا فائدة منها، فتستبدل بهيئة لها جذور تاريخية بين الجماهير مثل مجلس العمل Camera del Lavoro، نظاما نظريا بحتا مستمدا من الكتب، لا من الخبرة العملية. هل لهذا المشروع —على الأقل- هدف سياسي، هو نقل القيادة إلى العنصر الحضري urban

element {البروليتاريا}؟ (كان يمكن أن يكون لهذه الأخيرة مركز خاص إذا ما أنشئ هذا المجلس. إذا افترضنا أن مجلس العمل نُظِّم على أساس أن يكون مجلسا محليا. غير أنه لم تكن هناك أية نية في هذا الاتجاه. وعلى أية حال، لم ير هذا المشروع النور.

لخطاب تريفر Trevers (13)، خطاب «التكفير عن ذنوبه» expiation speech أهمية جوهرية لفهم الارتباك السياسي للقادة وولعهم بالسجال. ولقد أخفت مثل هذه المناوشات خوف القادة من تحمل مسؤوليات محددة، وأخفى هذا بدوره غياب أية وحدة مع الطبقة التي يمثلونها، وأي إدراك لحاجاتها الأساسية، ولطموحاتها وطاقاتها الكامنة. إنهم حزب أبوي، من البرجوازيين الصغار الذين يتضخم لديهم الإحساس بأهميتهم. لماذا لا يكون هناك دفاع؟! إنها فكرة جنون الحرب war pschosis والإيمان بأن المجتمع المتحضر لا يمكن أن «يسمح» بوقوع بعض أعمال الضعف.

لقد كانت هذه العموميات أقنعة لدوافع أخرى أكثر عمقا، جوهرها هو مرة أخرى، واقع الانفصال عن الطبقة، أي وجود «طبقتين» (فضلا عن تناقضها مع ما يرددونه كلما وقعت مذبحة: لقد قلنا –من ناحيتنا- أن الطبقة الحاكمة رجعية!)

كانوا عاجزين عن تصور ما يمكن أن يحدث إذا انتصرت الرجعية، لأنهم لم يعيشوا الصراع الحقيقي، ولم يعرفوا الصراع إلا كمبدأ مذهبي. وثمة تناقض آخر، يتعلق بـ«النزعة الإرادوية»: إذا كنا ضد الإرادوية، فينبغي أن نقدر «التلقائية». ولكن الحاصل في الواقع هو العكس. فكل «تلقائي» متدنٍ، ليس جديرا بالاعتبار، ولا يستحق حتى التحليل. إن التلقائية في الواقع، هي الدليل الدامغ على عجز الحزب، لأن يثبت الهوة بين البرامج الرنانة، والأفعال الدنيئة.

وفي الأثناء وقعت أحداث (1919-1920) «التلقائية»، التي دمرت مصالح، وزعزعت مراكز مستقرة، وأثارت الضغائن حتى بين الناس المسالمين، وأخرجت شرائح اجتماعية، كانت في حالة ركود وتحلل، من سلبيتها. لقد أشاعت «تلقائيتها» على وجه التحديد، وتنصلها من المسؤولية عن الحركة،

«الذعر» العام والخوف الكبير الذي كان لا بد وأن يوحِّد قوى القمع لتسحقها بلا رحمة.

إن ما يسمى بميثاق التحالف pact of alliance بين الاتحاد confederation والحزب، الذي يمكن أن يقارن بميثاق الدولة والكنيسة concordat، وثيقة نادرة تثبت الهوة القائمة بين الممثلين والممثلين. والحزب وهو جنين هيكل الدولة، لا يمكن أن يسمح بأي تقسيم لسلطته السياسية فلا يمكن أن يسمح لقسم من أعضائه بادعاء حقوق مساوية لحقوقه، والظهور بمظهر الحلفاء لـ«الكل»، شأنه في ذلك شأن الدولة التي لا يمكن أن تسمح لقسم من رعاياها بإبرام اتفاق خاص (عن طريق دولة أجنبية) يضاف إلى القوانين العامة ليحكم علاقاتهم بها، أي علاقاتهم بذات الدولة التي ينتمون إليها. إن قبول مثل هذا الوضع، يعني خضوع الدولة واقعا وقانونا، لمن يسمون بأغلبية الممثلين، أي خضوعها في الواقع لجماعة تطرح نفسها كنقيض للدولة، وكنقيض للحزب، وتمارس في النهاية السلطة بطريقة غير مباشرة.

كذلك تماثل العلاقات الغريبة القائمة بين الحزب والمجموعة البرلمانية ميثاق التحالف، فهي أيضا تتخذ شكل التحالف القائم على المساواة في الحقوق. هذا النسق من العلاقات، يعني أن الحزب ليس له وجود ملموس كجهاز مستقل، وأنه ليس إلا أحد مكونات جهاز أكثر تعقيدا، له خصائص حزب عمالي، بلا مركز وبلا قيادة موحدة... الخ.

أينبغي أن تخضع النقابات للحزب؟ ليست هذه هي الطريقة الصحيحة لطرح السؤال: وإنما ينبغي أن تطرح المشكلة على النحو التالي: إن أي عضو في الحزب أيا كان موقعه أو مسؤولياته هو في النهاية عضو في الحزب، يخضع لقيادته. فلا ينبغي أن تخضع النقابة للحزب: فإذا اختارت النقابة من تلقاء نفسها أحد أعضاء الحزب ليكون رئيسا لها، فهذا يعني قبولها طواعية لتوجيهاته، ومن ثم قبولها (بل رغبتها في الحقيقة) إشرافه على موظفيها. لم تطرح هذه المشكلة طرحا صحيحا في 1919، بالرغم من وجود سابقة عظيمة غنية بالدروس، تلك التي شهدها شهر يونيو/حزيران 1914. لأنه لم يكن للأجنحة fractions سياسة، ولا للحزب بالتبعية. {1930}.

الإثارة والدعاية

يتمثل ضعف الأحزاب السياسية الايطالية (باستثناء الحزب القومي إلى حد ما) طوال فترة نشاطها، منذ حركة الوحدة فيما يمكن أن نسميه اختلال التوازن بين الإثارة والدعاية، أو ما يمكن أن نطلق عليه الافتقار إلى المبدأ أي الانتهازية وغياب الاستمرارية العضوية organic continuity، واختلال التوازن بين التكتيك والإستراتيجية... الخ.

ينبغي أن نبحث عن السبب الرئيسي لضعف الأحزاب في ميوعة الطبقات الاقتصادية deliquescence of economic classes، وهلامية البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. غير أن هذا تفسير قدري. والحق أنه إذا كان صحيحا أن الأحزاب ليست إلا أسماء لطبقات، فهي أيضا ليست مجرد تعبير ميكانيكي وسلبي عنها، إذ تعود لتؤثر فيها بقوة من أجل تطويرها وترسيخها وتعميمها. وهذا هو بالتحديد ما لم يحدث في ايطاليا. وكانت نتيجة هذا «النقص» اختلال التوازن بين الإثارة والدعاية –أو سمه ما شئت.

وتتحمل الدولة/الحكومة بعض المسؤولية عن هذا الوضع: ونقول أنها مسؤولة، لأنها حالت دون دعم وتقوية الدولة ذاتها، أي أنها أثبتت أن الدولة/الحكومة لم تكن عاملا قوميا a national factor.

لقد كانت الحكومة تعمل في الحقيقة كـ«حزب»، ووضعت نفسها فوق الأحزاب، لا لكي تحقق التوافق والانسجام بين مصالحها، ونشاطاتها، ضمن الإطار الدائم لمصالح الأمة والدولة، بل لكي تفككها وتفصلها عن الجماهير العريضة، لتحصل على «قوة من الرجال غير الحزبيين الذين يرتبطون بالحكومة بروابط ذات طابع أبوي من الطراز البونابرتي-القيصري».

هكذا ينبغي أن يكون تحليل ما يسمى بدكتاتوريات ديبريتس Depretis وكريسبي Crispi وجيوليتي Gioletti، وظاهرة التحولية البرلمانية the partiamentary phenomenon of transformism.

تخلق الطبقات الأحزاب، وتكون الأحزاب كوادر الدولة والحكومة، أي قادة المجتمع المدني والمجتمع السياسي. وينبغي أن تكون هناك علاقة مفيدة ومثمرة بين هذه الظواهر والوظائف. فلا يمكن تكوين القادة بدون النشاط النظري والمذهبي للأحزاب، وبدون المحاولة المنهجية لاكتشاف ودراسة الأسباب التي تحكم طبيعة الطبقة التي تمثلها وكيفية تطورها. ومن هنا كانت ندرة الكوادر اللازمة للدولة والحكومة، وفساد الحياة البرلمانية، وسهولة تفكك الأحزاب وتحللها نتيجة للفساد، واستيعاب الأفراد القليلين الذي لا غنى عنهم. ومن هنا أيضا، كان فساد الحياة الثقافية والنقص الرهيب في الثقافة الرفيعة. فبدلا من التاريخ السياسي نجد معرفة واسعة خالية من الحياة، وبدلا من الدين، الخرافة، وبدلا من الكتب والمجلات العظيمة، الصحف اليومية، وبدلا من السياسة الجادة، المشاجرات العابرة والمعارك الشخصية.

ولأن الجامعات، وكل المؤسسات التي تنمي المهارات الفكرية والتكنيكية بمنأى عن تأثير الحياة الحزبية والواقع الحي للحياة الوطنية، فإنها تنتج كوادر وطنية غير مسيسة ذات تكوين عقلي خطابي لا وطني. ومن هنا كان اغتراب البيروقراطية عن الوطن، وصارت من خلال مواقعها الإدارية حزبا سياسيا حقيقا، وهو أسوأ الأحزاب جميعا. وحلت الهيراركية البيروقراطية bureaucratic hierarchy محل الهيراركية الفكرية والسياسية، وأصبحت البيروقراطية حزب الدولة البونابرتي State/Bonapartist party. (14) {1930}

«فلسفة العصر»

يثبت النقاش الدائر حول القوة والقبول force and consent، التقدم النسبي الذي أحرزه علم السياسة في ايطاليا، وانه يعامل بقدر من الصراحة، حتى من أفراد يحتلون مواقع المسؤولية في الدولة. ويدور النقاش الذي نحن بصدده حول «فلسفة العصر»، حول التيمة المركزية في حياة مختلف الدول في فترة ما بعد الحرب. كيف يعاد بناء جهاز هيمنة الطبقة الحاكمة الذي انهار نتيجة للحرب في كل دولة من دول العالم؟ ولماذا تفكك هذا الجهاز؟ ربما لنمو إرادة سياسية جماعية قوية معادية؟ (15) لو أن الأمر كان كذلك، لكانت المشكلة قد حلت لصالح هذه القوة المعادية.

لقد تفكك في الواقع تحت ضغط أسباب ميكانيكية بحتة متنوعة: 1- نتيجة لدخول جماهير غفيرة، كانت سلبية فيما مضى، إلى مجال الحركة، ولكنها كانت حركة فوضوية غير منظمة، وبلا قيادة، أي بلا إرادة سياسية جماعية موحدة. 2- ولأن الطبقات الوسطى التي كانت تحتل مواقع القيادة والمسؤولية أثناء الحرب قد حرمت منها عندما حل السلام وتركت نهبا للبطالة، وذلك بالتحديد بعد أن تعلمت كيف تأمر وتقود... الخ. 3- لأن القوى المعادية أثبتت عجزها عن استغلال حالة الفوضى لمصلحتها. كانت المشكلة، هي إعادة بناء جهاز للهيمنة، لتلك العناصر التي كانت سلبية وغير مسيسة. كان ذلك مستحيلا بدون استخدام القوة، التي لم يكن ممكنا أن تكون قوة «مشروعة»... الخ. ولما كان تركيب العلاقات الاجتماعية يختلف من دولة إلى أخرى، فقد اختلفت أيضا أساليب استخدام القوة، وكيفية الجمع بين القوة المشروعة والقوة غير المشروعة. وكلما تعاظمت الكتلة غير المسيسة كلما تعاظم الدور الذي تلعبه القوى غير المشروعة. وكلما تعاظمت القوى المنظمة والمثقفة سياسيا، كلما زادت الحاجة إلى «حماية» دولة القانون... الخ. {1930-1932}

الصراع السياسي والحرب العسكرية

في الحرب العسكرية يأتي السلام عندما يتحقق الهدف الاستراتيجي للحرب، وهو تدمير جيش العدو واحتلال أرضه. وما هو جدير بالملاحظة، أنه يكفي لإنهاء الحرب، مجرد أن يصبح تحقيق الهدف الاستراتيجي ممكنا. وبعبارة أخرى، يكفي ألا يكون هناك شك في أن الجيش لم يعد قادرا على القتال، وأن الجيش المنتصر «قادر» على احتلال أرض العدو.

أما الصراع السياسي فأعقد من ذلك كثيرا: ويمكن إلى حد ما مقارنته بالحروب الكلونيالية أو بحروب الفتح القديمة wars of conquest، التي يحتل فيها الجيش المنتصر، أو يعتزم احتلال كل إقليم الدولة التي فتحها أو جزءا منه بصفة دائمة، ثم يجرد الجيش المهزوم من سلاحه ويسرحه، غير أن الصراع يستمر في ميدان السياسة و«الاستعداد العسكري».

هكذا عرف كفاح الهند السياسي ضد الانجليز (وإلى حد ما كفاح ألمانيا ضد فرنسا والمجر ضد الوفاق الصغير Little

entente {التحالف بين تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ورومانيا في 1921-المترجم}) ثلاثة أشكال للحرب: حرب الحركة، وحرب المواقع الثابتة، والحرب السرية underground war ومقاومة غاندي السلبية، هي حرب مواقع ثابتة، تتحول في لحظة معينة إلى حرب حركة، وفي لحظة أخرى تصبح حربا سرية. والمقاطعة هي شكل من أشكال حرب المواقع، والإضرابات حرب حركة. والإعداد السري للقوات وتسليحها تنتمي إلى الحرب السرية. ولا بد أيضا من التوصل إلى نوع من التكتيكات الفدائية (16) مع مراعاة الحذر الشديد في استخدامها.

وإذا اعتقد الانجليز أنه يجري الإعداد لحركة عصيان مسلح ضخمة تهدف إلى تدمير تفوقهم الاستراتيجي الحالي (الذي يتمثل –إلى حد ما- في قدرتهم على المناورة، بحكم سيطرتهم على خطوط المواصلات الداخلية وتركيز قواتهم «المشتتة» عند أخطر النقاط) بأن تخنقهم بالجملة، أي أن تجبرهم على نشر قواتهم على مسرح حرب أصبحت حربا عامة –عندئذ سيكون من مصلحتهم استفزاز القوات الهندية المقاتلة، للقتال قبل الأوان، حتى يمكنهم تحديد مواقعها وقطع رأس الحركة العامة {أي حرمانها من قيادتها -المترجم}. ومن مصلحة فرنسا بأن تورط اليمين القومي الألماني في انقلاب مغامر، وبهذا تجبر التنظيم العسكري غير الشرعي المشبوه على أن يكشف عن نفسه قبل الأوان، مما يسمح لها بالتدخل في الوقت المناسب.

من الواضح إذن، أن هذا النضال بأشكاله المختلطة هو أساسا نضال ذو طابع عسكري، وإن كان يجري بالدرجة الأولى في الساحة السياسية (وإن كان لكل نضال سياسي دائما أساس عسكري military Substratum)- يتطلب استخدام فرق الكوماندو تطويرا أصيلا للتكتيك، ولن تكون خبرة الحرب سوى حافزا له، وليست نموذجا يحتذى.

تحتاج قضية جماعات البلقان المسلحة comitadjis إلى معالجة مستقلة. وترتبط هذه الجماعات المسلحة بظروف البيئة الجيوفزيائية الخاصة، وبالتكوين الخاص للطبقات الريفية، وبفاعلية الحكومات الحقيقية هناك. وهذا يصدق أيضا على الجماعات المسلحة الايرلندية Irish bands، التي

يرتبط شكلها التنظيمي، وشكل حربها، ببنية المجتمع الايرلندي.

وينبغي التمييز بين جماعات البلقان المسلحة والجماعات المسلحة الايرلندية، وغيرهما من أشكال حرب الأنصار من ناحية، ومسألة الكوماندوز (الفدائيين) من ناحية أخرى، وإن بدا أن بينهما نقاط التقاء. فهذه الأشكال من الكفاح خاصة بأقليات ضعيفة، ولكنها تعيش حالة من التململ والقلق، وتواجه أغلبية جيدة التنظيم، وذلك بعكس فرق الكوماندوز الحديثة التي تفترض وجود قوة-احتياطية كبيرة تساندها وتوفر لها سبل الإعاشة في شكل تبرعات فردية.

إن الارتباط الذي كان قائما في 1917-1918 بين وحدات الكوماندوز، والجيش ككل، يمكن أن يؤدي، وقد أدى فعلا، إلى أن يضع القادة السياسيون خططا خاطئة للحملة. فقد نسوا:

1-أن وحدات الكوماندوز هي مجرد وحدات تكتيكية وأنها لا تفترض وجود جيش ذي فاعلية كبيرة، فيكفي ألا يكون عاجزا تماما عن الحركة. فبالرغم من تراخي الانضباط، وهبوط الروح القتالية إلى الحد الذي يجعل الانتشار التكتيكي للقوات أمرا صائبا، فإنهما مع ذلك متوفرين بالقدر اللازم للتشكيل التكتيكي الجديد، وإلا فلن يكون هناك سوى الهزيمة المنكرة والفرار السريع.

2-إنه لا ينبغي أن نعتبر ظاهرة الكوماندوز علامة على الاستعداد القتالي العام لدى غالبية القوات، بل هي بالعكس دليل على سلبيتها، والتدهور النسبي لمعنوياتها. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكر المبدأ العام، وهو أن ننظر إلى المقارنات بين الفن العسكري والسياسية كحافز للتفكير. ففي الواقع الفعلي، لا وجود في الميلشيا السياسية political militia للجزاءات الجنائية الصارمة التي توقع على من يخطئ أو لا يلتزم بدقة بالأوامر، ولا وجود للمحاكم العسكرية –بصرف النظر عن الاختلاف البين بين حشد القوى السياسية وحشد القوات العسكرية.

ويوجد أيضا في الصراع السياسي أشكال أخرى للحرب غير حرب الحركة، وحرب الحصار، وحرب المواقع. هذا صحيح، فحرب الكوماندوز تنتمي إلى حرب المواقع كما

عرفتها الفترة 1914-1918. كذلك عرفت حرب الحركة وحرب الحصار في الفترات السابقة نوعا من حرب الكوماندوز. وكذلك فرق الفرسان الخفيفة والثقيلة، وفرق المدفعية السريعة الطلقات... الخ –والقوات المتحركة عامة- عملت جزئيا كوحدات كوماندوز. كما نجد في فن تنظيم الدوريات بذرة فكرة الكوماندوز الحديثة، التي نجدها أيضا في حرب الحصار، أكثر مما نجدها في حرب الحركة حيث الاستخدام الأوسع لنظام الدوريات، ولفن تنظيم الطلعات المباغتة والهجمات الفجائية التي يقوم بها رجال مختارون.

وثمة نقطة أخرى، علينا أن نتذكرها، وهي أنه لا ينبغي أن نقلد أساليب الطبقات الحاكمة في الصراع السياسي، حتى لا نقع فريسة سهلة في الشراك المنصوبة. وهو ما يحدث كثيرا في المعارك الراهنة. إن بنية الدولة المنهكة أشبه بجيش منهك، حيث يدخل الكوماندوز أي التنظيمات المسلحة الخاصة ميدان القتال، مهمتان: استخدام الوسائل غير المشروعة، بينما تبقى الدولة في الظاهر ملتزمة بإطار الشرعية، وبهذا يعيدون تنظيم الدولة ذاتها. ومن الغباء الاعتقاد بأنه يمكن مواجهة النشاط غير المشروع بنشاط من نفس النوع، أي محاربة تكتيك الكوماندوز بتكتيك مماثل. وهذا يعني الاعتقاد بأن الدولة ستظل عاجزة عن الحركة، وهذا لا يحدث أبدا، بصرف عن الظروف الأخرى التي قد تختلف.

ويترتب على العامل الطبقي اختلاف جوهري: فالطبقة التي عليها أن تعمل ساعات محددة كل يوم، لا يمكن أن يكون لها تنظيمات هجومية دائمة ومتخصصة، كما هو الحال بالنسبة لطبقة لديها موارد مالية كبيرة، وأعضائها غير مقيدين بعمل محدد. فتستطيع هذه التنظيمات التي أصبحت الآن محترفة، أن توجه ضربات قاضية ومباغتة للعدو. لا يمكن إذن، أن يكون لتكتيكات الكوماندوز عند بعض الطبقات ذات الأهمية التي لها عند طبقات أخرى.

فحرب المناورة والحركة ضرورية بالنسبة لبعض الطبقات، لأنها شكل الحرب الذي يناسبها. وهي قد تقتضي في حالة الصراع السياسي، الاستفادة بتكتيك الكوماندوز القيم الذي لا غنى عنه أحيانا، غير أن تسلط النموذج العسكري على التفكير، هو علامة الغباء وضيق الأفق: فالسياسة هنا أيضا،

ينبغي أن يكون لها الأولوية على جانبها العسكري. والسياسة وحدها هي التي تخلق إمكانية الحركة والمناورة.

يتضح مما تقدم، ضرورة التمييز في ظاهرة الكوماندوز العسكرية، بين وظيفة الكوماندوز الفنية، كقوة خاصة ترتبط بحرب المواقع الثابتة الحديثة، ووظيفتهم السياسية-العسكرية. لقد استخدمت كل جيوش العالم الكوماندوز كقوة خاصة في الحرب العالمية. غير أنه لم يكن لهم غير وظيفة سياسة-عسكرية في البلدان التي تميزت بعدم التجانس والضعف السياسي، والتي لا يتمتع جيشها الوطني بقدرة قتالية، وهيئة أركانها بيروقراطية بالية. {1929-1930}

وعن موضوع المقارنات بين مفاهيم حرب الحركة وحرب المواقع من جهة، والمفاهيم المقابلة لها في علم السياسة من جهة أخرى، لا بد أن نذكر كتيب روزا لوكسمبورغ {الإضراب العام –الحزب والنقابات- المترجم} الذي ترجمه س. اليساندري C.Alessandri في 1919 (من الفرنسية) إلى الايطالية (17).

في هذا الكتيب نظرت روزا على عجل، وبشيء من السطحية خبرات 1905 التاريخية. فقد أهملت في الواقع عنصري «الإدارة» والتنظيم، اللذين كانا أكثر شيوعا وأكثر أهمية في تلك الأحداث، مما كانت تظن بحكم تحيزها إلى حد ما «الاقتصادوية» والتلقائية. ومع ذلك، فهذا الكتيب (كغيره من مقالات ذات المؤلف) هو من أهم الوثائق التي تنظِّر حرب الحركة من وجهة نظر علم السياسة. حيث ينظر إلى العامل الاقتصادي المباشر (الأزمات، ... الخ) باعتباره مدفعية الميدان التي تفتح ثغرة في دفاعات العدو، تكفي لاقتحام القوات وإحراز نصر حاسم (استراتيجي) أو على الأقل تحقيق نصر كبير في إطار الخط الاستراتيجي. ومن الطبيعي أن يعتبر علم التاريخ العوامل الاقتصادية المباشرة، أكثر تعقيدا من تأثير المدفعية الثقيلة في حرب الحركة لأن لها تأثيرا مزدوجا:

1-فهي تفتح ثغرة في دفاعات العدو، بعد أن تشيع الفوضى في صفوفه، وتجعله يفقد الثقة في نفسه وفي قواته وفي مستقبله.

2-وفي لمح البصر تُنظم القوات، وتخلق الكوادر اللازمة، أو على الأقل تضع الكوادر المتاحة (التي تكون حتى تلك اللحظة بفعل العملية التاريخية العامة) في المواقع التي تمكنها من الإحاطة بكوادره المبعثرة.

3-وتُنجز في لمح البصر التعبئة الإيديولوجية اللازمة لتحقيق الهدف المشترك.

كانت هذه النظرة شكلا من أشكال الحتمية الاقتصادية الحديدية iron economic determinism، يزيد من خطورتها تصور أنها تفعل فعلها بسرعة البرق في الزمان والمكان. إنها ضرب من النزعة الصوفية التاريخية الصريحة historical mysticism، انتظار إلهام خارق.

زعم الجنرال كراسنوف Krasnov (في روايته) (18) أن التحالف the Entente لم يكن يريد لروسيا الإمبراطورية أن تنتصر (خوفا من أن تحل المسألة الشرقية حلا نهائيا لصالح النظام القيصري)، ولذلك أجبر هيئة الأركان الروسية على انتهاج أسلوب حرب الخنادق (وهذا هراء، نظرا للطول المفرط لجبهة القتال التي تمتد من بحر البلطيق إلى البحر الأسود، بمستنقعاتها وغاباتها الشاسعة، في حين أن حرب الحركة هي الإستراتيجية الوحيدة الممكنة، وهو زعم سخيف، فقد خبر الجيش الروس حرب الحركة والغزو المباغت، وخاصة في القطاع النمساوي (وأيضا في بروسيا الشرقية)، وحقق نجاحات باهرة وإن كانت عابرة.

والحق أنه، لا يمكن لطرف أن يختار شكل الحرب الذي يريده، ما لم يكن يتمتع بتفوق ساحق على العدو. ومعروف حجم الخسائر التي ترتبت على رفض هيئة الأركان الفنية العنيد، الاعتراف بأن حرب المواقع قد «أملاها» مجمل علاقات القوى المتصارعة. فحرب المواقع في الحقيقة لا تتمثل فقط في الخنادق الحالية، بل وأيضا في كل النسق التنظيمي والصناعي القائم على مقربة من مؤخرة الجيش المتواجد في ميدان القتال. إن ما أملاها هو على الأخص، سرعة قوة نيران المدافع، والمدافع الرشاشة والبنادق، أي حجم القوة المسلحة التي يمكن تركيزها على نقطة محددة، ووفرة الإمدادات التي تضمن التعويض السريع للخسائر المادية عقب أي انسحاب أو اختراق من جانب العدو.

وثمة عامل آخر، هو ضخامة عدد الرجال المسلحين الذين تتفاوت قدراتهم القتالية تفاوتا كبيرا، والذين لا يمكنهم الحركة إلا كقوة جماعية. ويمكننا أن نرى كيف أن شن غارة على القطاع النمساوي من الجبهة الشرقية ويختلف تماما عن شن غارة على القطاع الألماني، وكيف أن تكتيكات الإغارة incursion tactics قد أدت إلى كارثة، حتى في لقطاع النمساوي المعزز بفرق ألمانية مختارة وبقيادة الألمان. وحدث نفس الشيء في الحملة البولندية 1920، فقد أوقف الجنرال ويجاند General Weygand القوات التي كان يقودها ضباط فرنسيون، والتي بدا أنها لا تقاوم، وذلك قبل أن تصل إلى وارسو.

وحتى أولئك الخبراء العسكريون الذين تتسلط على عقولهم فكرة حرب المواقع، مثلما تسلطت عليها من قبل فكرة حرب الحركة، لا يزعمون بالطبع أن هذه الأخيرة لم يعدلها مكان في العلم العسكري.

وإنما يرون أنه ينبغي أن يكون دور حرب الحركة في الحروب بين الدول الأكثر تقدما من الناحيتين الصناعية والاجتماعية، دورا تكتيكيا أكثر منه دورا استراتيجيا، وأن تحتل المكانة التي كانت لحرب الحصار siege warfare بالنسبة لها.

ينبغي أن يحدث مثل هذا التحول أيضا في فن وعلم السياسة، على الأقل في الدول الأكثر تقدما، حيث أصبح «المجتمع المدني» بنية بالغة التعقيد، قادرة على المقاومة، مقاومة «غارات» العامل الاقتصادي المباشر بنتائجها المأساوية (الأزمات والكساد... الخ). فأبنية المجتمع المدني الفوقية أشبه بمنظومات الخنادق trench-Systems في الحرب الحديثة. وفي الحرب يبدو أحيانا، أن هجوما ضاريا بالمدفعية قد دمر كل النظام الدفاعي للعدو، في حين أنه لم يدمر في الحقيقة سوى المحيط الخارجي the outer perimeter، وعند التقدم والهجوم، قد يجد المهاجمون أنفسهم أمام خط دفاعي لا يزال فعّالا.

ونفس الشيء يحدث في السياسة إبان الأزمات الاقتصادية الكبرى. فلا يمكن أن تتيح الأزمة الفرصة لقوى المهاجمة

لتنظم صفوفها في لمح البصر زمانا ومكانا. ناهيك عن إذكاء روح القتال لديها. وهي بالمثل لم تؤد إلى انهيار معنويات المدافعين، وتخليهم عن مواقعهم، وفقدان ثقتهم في قوتهم أو في مستقبلهم، وبالطبع، لا تبقى الأشياء كما كانت تماما. ولكن المؤكد أن الزمن لن تتسارع عجلته، ولن نرى الزحف المظفر الذي تنبأ به إستراتيجيو الكادورنية السياسية political Cadornism.

وآخر حادثة من هذا النوع في تاريخ السياسة، أحداث 1917 التي كانت نقطة تحول حاسمة في تاريخ فن وعلم السياسة. المطلوب إذن هو دراسة «مُتعمِّقة» لمعرفة أي عناصر المجتمع المدني يناظر الأنظمة الدفاعية في حرب المواقع الثابتة.

لقد استخدمنا عن قصد كلمة «متعمقة» لأن أحداث 1917 لم تدرس إلا من وجهة نظر سطحية ومبتذلة، مثلما يدرس بعض مؤرخي المجتمع تقلبات المودة في أزياء السيدات. أو من وجهة نظر «عقلانية»، معتقدين انه يمكن القضاء على بعض الظواهر بمجرد تفسيرها تفسيرا «عقلانيا» كما لو كانت خرافات شعبية (وهي أيضا لم يقض عليها، على أي حال، لمجرد أنها فسرت).

وتتصل قضية النجاح الهزيل الذي أحرزته الاتجاهات الحديثة في الحركة النقابية بهذه الطائفة من القضايا (19). وربما تكون أول محاولة للبدء في مراجعة الأساليب التكتيكية الحالية هي تلك التي أوجزها L.Dav.Br {تروتسكي} في الاجتماع الرابع (لمؤتمر الكومنترن -المترجم) عندما قارن بين الجبهة الشرقية والجبهة الغربية (20). فالجبهة الأولى سقطت في الحال، ولكن أعقبتها صراعات لم يسبق لها مثيل، أما في الجبهة الثانية فكان لا بد أن تقع هذه الصراعات «أولا».

المشكلة إذن، هي معرفة ما إذا المجتمع المدني سيقاوم قبل أم بعد محاولة الاستيلاء على السلطة؟ وأين ستقع هذه المحاولة... الخ. لقد لخصت المشكلة بأسلوب أدبي رائع، ولكنه خلا من التوجيهات العملية. {1933-1934: الصيغة الأولى 1930-1932}.

علينا أن نعرف ما إذا كانت نظرية برونشتين Bronstien {تروتسكي -المترجم} الشهيرة عن الطبيعة الدائمة للحركة (21) هي انعكاس سياسي لنظرية حرب الحركة (تذكر ملاحظة كراسنوف الجنرال القوقازي)، أي ما إذا كانت في النهاية انعكاسا للظروف الاقتصادية-الاجتماعية-الثقافية العامة، في بلد هياكل الحياة الوطنية فيه رخوة وجنينية، ويستحيل أن تصبح بمثابة «الخندق أو القلعة». يمكننا أن نقول -في هذه الحالة- أن برونشتين الذي يبدو «غربي» التفكير، هو في الحقيقة كوزموبوليتاني cosmopolilitan، أي قومي سطحي، وغربي أو أوربي سطحي بعكس اليتش Ilitch {لينين} الذي كان قوميا وأوروبيا حتى النخاع.

يذكرنا برنشتين في مذكراته بما قيل له من أن نظريته أثبتت صحتها... بعد مضي خمسة عشر عاما. وهو بهذا يرد على السخرية اللاذعة بسخرية مماثلة. والحق أن نظريته لم تكن صحيحة، لا بقل ولا بعد مضي خمسة عشر عاما. مثله في ذلك، مثل الرجل العنيد الذي حدثنا عنه جويتشيارديني، والذي كان تخمينه صحيحا إلى حد ما أي من الناحية العملية العامة. كمن يتنبأ بأن طفلة في الرابعة من عمرها ستصبح زوجة في يوم من الأيام. فإذا تزوجت في العشرين، قال: «ألم أتنبأ بأنها ستصبح زوجة؟» متجاهلا أن شخصاها حاول اغتصابها عندما كانت في الرابعة معتقدا عندئذ أنها ستصبح أما.

يبدو لي أن اليتش أدرك ضرورة التحول من حرب الحركة التي طبقت بنجاح في الشرق في 1918، إلى حرب المواقع، التي كانت الشكل الوحيد الممكن في الغرب، حيث يمكن للجيوش -كما لاحظ كراسنوف- أن تجمع كميات لا حد لها من الذخيرة، وحيث لا تزال الهياكل الاجتماعية قادرة على التحول إلى تحصينات مدججة بالسلاح. هذا في رأيي ما تعنيه صيغة «الجبهة المتحدة» التي تضع مفهوم الجبهة الواحدة في مقابل مفهوم التحالف تحت قيادة فوش Foch المنفردة.

غير أنه لم يكن لدى اليتش الوقت لتفصيل صيغته. ومع ذلك، علينا أن نتذكر أن كل ما كان يمكنه أن يفعله هو أن يفصلها نظريا، أما المهمة الأساسية فكانت مهمة قومية، أي أنها كانت تتطلب استكشاف الأرضية، وتحديد العناصر التي تمثل الخندق والقلعة في المجتمع المدني... الخ. كانت الدولة في روسيا كل شيء، وكان المجتمع المدني بدائيا وهلاميا، أما في

الغرب فكان هناك تناسب سليم بين الدولة والمجتمع المدني. فعندما تتزعزع أركان الدولة، تظهر على الفور البنية القوية للمجتمع المدني. فالدولة خندق خارجي تقف وراءه منظومة جبارة من القلاع والمتاريس، التي يتفاوت عددها من بلد إلى آخر. وهذا بالتحديد، يقتضي استكشافا دقيقا لكل بلد على حدة.

ويمكننا أن نقارن بين نظرية برونشتين ونظرية بعض السندكاليين الفرنسيين حول الإضراب العام، وبنظرية روزا {لوكسمبورغ} في العمل الذي ترجمته اليساندري Alessandri، ولقد أثر كتاب ونظريات روزا لوكسمبورغ على أية حال في السندكاليين الفرنسيين، كما يتضح من بعض مقالات روزمر Rosmer (22) عن ألمانيا في صحيفة الحياة العمالية Vie Ouvrière (ظهرت المجموعة الأولى في شكل كتب). وهي أيضا تعتمد جزئيا على نظرية التلقائية أو العفوية theory of spontaneity. {1930-1932}

الانتقال من حرب الحركة (الهجوم المباشر Frontal attack) إلى حرب المواقع ـفي الميدان السياسي أيضا

يبدو لي أن هذه أهم قضايا النظرية السياسية، التي طرحتها فترة ما بعد الحرب، والأصعب في حلها حلا صحيحا. وهي تتصل بالمشكلات التي أثارها برونشتين {تروتسكي} الذي يعد المنظر السياسي للهجوم المباشر"، في فترة لا بد أن يؤدي فيها هذا الهجوم إلى الهزائم. وصلة هذا التحول في علم السياسة بالتحول الذي حدث في الميدان العسكري ليست إلا صلة (غير مباشرة)، وهي مع ذلك، صلة قائمة وجوهرية.

إن حرب المواقع تتطلب تضحيات هائلة من جماهير غفيرة. ومن هنا كانت ضرورة تركز القيادة بصورة لم يسبق لها مثيل، وبالتالي ضرورة وجود حكومة أكثر «تدخلا» intervtionist، تتخذ موقف الهجوم السافر ضد المعارضين، وتهيئ باستمرار الشروط اللازمة التي تضمن «استحالة» الانهيار الداخلي، مستخدمة الضوابط controls على اختلاف أنواعها، السياسية والإدارية... الخ، ومعززة «مواقع» هيمنة الجماعة المسيطرة، ... الخ. وهذا كله على أننا دخلنا طور الذروة في الوضع السياسي التاريخي، لأن كسب حرب «المواقع الثابتة» يعني كسبها نهائيا. وبعبارة

أخرى، تبقى حرب الحركة في السياسة مستمرة، طالما أن المسألة هي كسب مواقع غير حاسمة، وبالتالي لا تعبِّئ الدولة كل موارد هيمنتها the resources of the States's hegemongy. ولكن إذا فقدت هذه المواقع أهميتها لسبب أو لآخر، وأصبحت المواقع الحاسمة هي وحدها المعرضة للخطر، عندئذ يتعين الانتقال إلى حرب الحصار، وهي حرب مركزة وشاقة، وتتطلب التحلي بالصبر، والقدرة على الإبداع، وفي السياسة، وبالرغم من كل المظاهر، يكون الحصار متبادلا، وعلى الحاكم أن يحشد كل موارده. هذه الحقيقة وحدها كافية لإثبات أنه يأخذ خصومه مأخذ الجد. {1930-1932}

«إن المقاومة الطويلة للغاية في معسكر محاصر هي في ذاتها مثبطة للمعنويات. إنها تعني المعاناة والإرهاق، والحرمان من الراحة، والمرض، والخطر الشديد المستمر المدمر وليس الخطر المزمن الذي يزيد صلابة الإنسان».

كارل ماركس: المسألة الشرقية. 14 سبتمبر/أيلول 1855.

السياسة والعلم العسكري

يندرج تكتيك الجماهير الكبيرة tactic of great masses وتكتيك الجماعات الصغيرة المباشر immediate tactic of small groups في إطار النقاش حول حرب المواقع وحرب الحركة لما لهما من انعكاس على سيكولوجية القادة العظام (الاستراتيجيين) ومرءوسيهم على السواء. إنهما (إذا جاز التعبير) همزة الوصل بين الإستراتيجية والتكتيك في علم السياسة وفي العلم العسكري.

ويميل الأفراد (حتى باعتبارهم العناصر المكونة للجماهير العريضة) بغريزتهم إلى تصور الحرب كـ«حرب أنصار» partisan war أو على غرار «حرب غريبالدي» Garibaldine warfare (وهي شكل أرقى لـ«حرب أنصار»).

في السياسة يكون الخطأ نتيجة لعدم الفهم الدقيق لحقيقة ماهية الدولة (بمعناها المتكامل: دكتاتورية + قيادة). وفي الحرب خطأ مماثل انتقل إلى معسكر العدو (الفشل لا في فهم دولته

فحسب بل وفي فهم دولة العدو أيضا). والخطأ في الحالتين يرجع إلى الخصوصية الفردية individual particularism للمدينة أو الإقليم، مما يؤدي إلى الاستخفاف بقوة العدو وبتنظيمه القتالي. {1930-1932}.

الأممية والسياسة القومية

لجوزيف فيساريا نوفتش {ستالين} كتاب (في صورة أسئلة وأجوبة) يرجع تاريخه إلى سبتمبر/أيلول 1927: يعالج القضايا الرئيسية في علم وفن السياسة. والقضية التي يبدو لي أنها تحتاج المزيد من التفصيل هي: كيف ندرس الوضع الدولي في جانبه القومي، في ضوء فلسفة الممارسة (كما تتجلى سياسيا)، سواء كما صاغها مؤسسها {ماركس}، أو كما أعاد صياغتها أحدث وأعظم منظريها {لينين}. إن العلاقات الداخلية لأية أمة هي في الحقيقة نتاج لتركيبة «أصيلة» وفريدة (بمعنى ما): ينبغي أن نفهم هذه العلاقات وأن نتصورها في أصالتها وتفردها، إذا أردنا أن نسيطر عليها وأن نوجهها.

إن خط التطور يتجه بالتأكيد نحو الأممية، ولكن ينبغي أن يكون المنطلق «قوميا» "غير أن المنظور أممي، ولا يمكن إلا أن يكون كذلك. ولذلك، لا بد أن ندرس بدقة ائتلاف القوى الوطنية the combination of national forces التي سيكون على الطبقة الأممية أن تقود وتطوه وفقا للمنظور والتوجيهات الأممية {أي منظور وتوجيهات الكومنترن}. ولكي تكون الطبقة قائدة لا بد أن تعتبر بدقة عن هذا الائتلاف، التي تُعد أحد مكوناته، والتي تكون لهذا السبب بالتحديد، قادرة على توجي الحركة في اتجاه معين وفي إطار منظورات محددة. هذه النقطة هي في رأيي محور الخلاف الأساسي بين ليود دافيدفوفيتش Leo Davidovitch {تروتسكي} وفيسريانوفيش Vissarianovitch{ستالين} باعتباره المعبر عن أغلبية الحركة {Bolshevism}.

ولا محل للاتهام بالنزعة القومية إذا كان المقصود هو لب المسألة، وإذا درسنا ضال الأغلبية {البلاشفة} في الفترة من 1902 حتى 1917 لوجدنا أن أصالته تتمثل في تنقية مفهوم الأممية من أي عنصر غامض أو إيديولوجي محض (بالمعنى القبيح للكلمة)، وإعطاء هذا النضال مضمونا سياسيا واقعيا.

ومفهوم الهيمنة/القيادة هو المفهوم الذي تتضافر فيه هذه المتطلبات هذا الطابع القومي. ونحن نفهم لماذا لا تذكر بعض الاتجاهات هذا المفهوم، أو تمر عليه مر الكرام.

وعلى الطبقة الأممية بطبيعتها أن «تتقومَن» بمعنى ما to natinalis itself، طالما أنها تقود فئات اجتماعية ذات نزعة قومية ضيقة الأفق (المثقفون)، بل كثيرا ما تكون رؤيتها دون المستوى القومي: إقليمية ومحلية النزعة (الفلاحون) فضلا عن أنه ليس «تَقومنا» بمعناه الضيق للغاية، فلا بد من المرور براحل كثيرة قد تتباين فيها أنواع الاتحادات الإقليمية regional combinations (بين مجموعات من الأمم)، وذلك قبل خلق الشروط اللازمة لقيام اقتصاد يسير وفقا لخطة عالمية. كذلك لا ينبغي أن نسى أبدا، أن التطور يسير وفقا لقوانين الضرورة، إلى أن ينتقل زمام البادرة نهائيا إلى أيدي القوى التي تتجه إلى البناء وفق لخطة لتقسيم العمل، تقوم على السلام والتضامن {أي تنتقل إلى أيدي القوى الاشتراكية}.

وخطأ المفاهيم اللاقومية، و مجافاتها للمنطق السليم واضح: فقد أدت إلى السلبية والعجز في مرحلتين متميزتين: 1- ففي المرحلة الأولى لم يكن أحد يعتقد أن عليه أن يبدأ –أي أن الناس كانوا يعتقدون أنهم إذا ما بدءوا سوف يجدون أنفسهم معزولين، فانتظروا حتى يتحرك الجميع. غير أن أحدا لم يتحرك، أو يتصدى لتنظيم الحركة.

2- والمرحلة الثانية أسوأ من الأولى لأن ما كانوا ينتظرون كان شكلا باليا من «النابليونية» "Napoleonism" مناف للطبيعة (لأن الأطوار التاريخية لا تتكرر كلها بنفس الشكل) .(23)

وتتخفى جوانب الضعف النظرية لهذا الشكل الحديث للنظرة الميكانيكية القديمة وراء قناع النظرية العامة للثورة الدائمة، وهي ليست إلا تنبؤا عاما، يقدّم على أنه عقيدة، ويتقوض لأنه لا يتحقق في الواقع. {1933}

قضية «الإنسان الجماعي» أو قضية «الاتباعية الجماعية»

Problem of the Collective Man or of Social Conformism

دور الدولة التربوي والتكويني، وهدفها هو دائما خلق أنماط جديدة وأرقى من الحضارة، وهو تكييف «حضارة» وأخلاق الجماهير الشعبية العريضة لتلائم ضرورات التطور المطرد للجهاز الاقتصادي للإنتاج، وبالتالي تنمية أنماط جديدة من البشر حتى من الناحية البدنية.

ولكن كيف يتسنى لكل فرد على حدة، أن يتوحد مع الإنسان الجماعي collective man. وكيف يستخدم الضغط التربوي educative pressure على كل فرد من الأفراد على حدة، لكسب رضاهم وتعاونهم، فتتحول الضرورة والقسر إلى «حرية»؟

قضية «القانون»: ينبغي توسيع هذا المفهوم ليشمل تلك الأنشطة التي تصنف حاليا باعتبارها «محايدة قانونا» legally neutral ، والتي تنتمي إلى مجال المجتمع المدني، الذي يعمل بغير حاجة إلى جزاءات أو «التزامات» إجبارية تتمثل في تطور العادات، وطرائق التفكير، والسلوك، والأخلاق... الخ.

نشأ المفهوم السياسي لما يسمى بـ«الثورة الدائمة» قبل 1848 كتعبير علمي متطور عن التجربة اليعقوبية ابتداء من 1789 حتى ترميدور Thermidor. وينتمي هذا التعبير إلى فترة تاريخية لم تكن قد وجدت فيها بعد الأحزاب السياسية الجماهيرية الضخمة، والنقابات الاقتصادية الكبرى. وكان المجتمع لا يزال في حالة سيولة من عدة نواحي: ريف أكثر تخلفا، واحتكار بضعة مدن أو حتى مدينة واحدة (باريس في حالة فرنسا) للسلطة السياسية ولسلطة الدولة احتكارا يكاد أن يكون كاملا، وجهاز دولة بدائي نسبيا، واستقلالية أكبر للمجتمع المدني عن نشاط الدولة ومنظومة خاصة للقوات المسلحة، وللهيئات القومية المسلحة، واستقلالية أكبر للاقتصاديات القومية عن العلاقات الاقتصادية للسوق العالمية... الخ.

ولقد تغيرت كل هذه العناصر في الفترة التي أعقبت 1870، مع توسيع أوروبا الاستعماري: أصبحت علاقات الدولة التنظيمية الداخلية والدولية أكثر تعقيدا وشمولا. ووسعت

صيغة «الهيمنة المدنية» Civil hegemony صيغة «الثورة الدائمة» لعام 1848 في علم السياسة وتجاوزتها.

وما حدث في فن السياسة، حدث في فن الحرب: فأصبحت حرب الحركة بصورة متزايدة حرب مواقع ويمكن القول أن الدولة ستكسب الحرب إذا أعدت في السلم إعدادا دقيقا.

والهياكل الصلبة للديموقراطيات الحديثة، سواء كانت منظمات الدولة، أو تجمعا من الجمعيات complex of associations في المجتمع المدني، تمثل بالنسبة لفن السياسة، ما تمثله «الخنادق» والتحصينات الدائمة على الجبهة في حرب المواقع: لقد جعلت من عنصر الحركة مجرد «جزء» من الحرب بعد أن كانت الحرب كلها... الخ.

هذه القضية مطروحة على الدول الحديثة لا على الدول المتخلفة أو المستعمرات، حيث لا تزال الأشكال البالية التي تم تجاوزها فعالة. ولا بد أيضا، من دراسة قضية أهمية الإيديولوجيات في أي بحث في علم السياسة. {1933-1934}

علم الاجتماع وعلم السياسة

ترتبط نشأة علم الاجتماع بانحطاط مفهوم علم وفن السياسة في القرن التاسع عشر (أو بالدقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مع النجاح الذي حققته النظريات التطورية والوضعية). فكل ما له أهمية حقيقية في علم الاجتماع ليس شيئا آخر غير علم السياسة. وأضحت «السياسة» Politics مرادفا للسياسة البرلمانية، أو السياسة الشللية. واعتقاد أن الدساتير والبرلمانات هي فاتحة عصر التطور «الطبيعي»، وأن المجتمع قد اكتشف أسسه المحددة لأنها أسس عقلانية... الخ. ويا للعجب، لقد أصبح في إمكاننا الآن دراسة المجتمع باستخدام مناهج الطبيعة! إن مثل هذه الآراء تؤدي إلى إفقار مفهوم الدولة. وإذا كان علم السياسة يعني علم الدولة Science of the State، وكانت الدولة هي كل ذلك المركب من الأنشطة العملية والنظرية التي تبرر بها الطبقة الحاكمة سيطرتها وتحافظ عليها، بل وتمكنها من كسب رضاء من تحكمهم، فمن البديهي أن تكون كل قضايا علم الاجتماع

الجوهرية، هي ذاتها قضايا علم السياسة. ولن يتبقى بعد ذلك غير القضايا الزائفة والتافهة.

ولهذا كانت المشكلة التي واجهت بوخارين عندما كتب كتيبه الشعبي (نظرية المادية التاريخية: موجز شعبي لعلم الاجتماع الماركسي -المترجم) هو تحديد المكانة التي يمكن أن يحتلها علم السياسة بالنسبة لفلسفة الممارسة: أي معرفة ما إذا كانا شيئا واحدا (وهو زعم لا يمكن الدفاع عنه إلا من وجهة نظر وضعية فجة للغاية)، أم أن علم السياسة هو مجموعة المبادئ الامبريقية أو العلمية المستنبطة من رؤية أوسع للعالم، أو فلسفة بالمعنى الصحيح، أم أن هذه الفلسفة ليست إلا علم المفاهيم والمقولات العامة التي أنشاها علم السياسة... الخ.

إذا صح أنه لا يمكن تصور الإنسان إلا باعتباره إنسانا محددا تاريخيا، أي إنسانا عاش وتطور في ظروف محددة، في ظل تركيبة، أو وحدة متكاملة من العلاقات الاجتماعية، ألا يمكن عندئذ، النظر على علم الاجتماع، باعتباره ببساطة، دراسة تلك الظروف والقوانين التي تحكم تطورها؟ طالما أنه لا يمكن إسقاط إرادة البشر ومبادراتهم من الحساب، فلا بد أن تكون هذه الفكرة خاطئة.

وقضية «العلم» ذاته لا بد أن تطرح. أليس العلم ذاته «نشاطا» سياسيا، وفكرا سياسيا، طالما أنه يغير البشر، ويجعلهم مختلفين عما كانوا عليه من قبل؟ وإذا كان كل شيء «سياسة»، فلا بد إذن، حتى نتجنب الانزلاق إلى الملاحظات التافهة المملة، أن نميز بين السياسة بمعنى علم «الفلسفة» من جهة، والسياسة بمعنى علم السياسة بمعناه الضيق من جهة أخرى.

وإذا كان العلم هو «اكتشاف» حقيقة لم تكن معروفة من قبل، أفلا ينظر إلى هذه الحقيقة باعتبارها متعالية بمعنى ما transcendent؟ ألا يعتقد أن هناك شيئا لا يزال «مجهولا»، ومن ثم «متعاليا»؟ ألا يعني إذن تصور العلم كـ «إبداع» creation أنه هو أيضا «سياسة»؟ الأمر يتوقف على معرفة إذا كان هذا الإبداع «اعتباطيا» أم «رشيدا» rational، أي علما ينفع الناس، إذ بوسع رؤيتهم للحياة، ويرتقي بالحياة ذاتها إلى مستويات أعلى (يطورها) (*24).

الهيمنة (المجتمع المدني) والفصل بين السلطات

إن مبدأ الفصل بين السلطات (25) وكل ما أثار تطبيقه من مناقشات وما تمخض عنه من مذاهب قانونية، هو نتاج للصراع بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في فترة تاريخية محددة. وتتميز هذه الفترة بنوع من التوازن غير المستقر بين الطبقات هو نتاج لواقع أن بعض فئات المثقفين (الذين في خدمة الدولة مباشرة، وخاصة البيروقراطية المدنية والعسكرية) لا يزال يرتبط ارتباطا وثيقا بالطبقات المسيطرة القديمة. وبعبارة أخرى، يدور داخل المجتمع المدني ما أسماه كروتشه «الصراع» الدائم بين الكنيسة والدولة على اعتبار أن الكنيسة تمثل المجتمع المدني ككل (في حين أنها ليست إلا عنصرا، تتناقض أهميته داخله)، والدولة تمثل كل محاولة لبلورة مرحلة معينة من مراحل التطور، أي بلورة وضع معين وتثبيته.

في هذا السياق، تصبح الكنيسة ذاتها دولة. وقد ينشب الصراع بين المجتمع المدني العلماني (أو المعلمن (Secularising من جهة، والدولة/الكنيسة من جهة أخرى (عندما تصبح الكنيسة جزءا لا يتجزأ من الدولة، أي من المجتمع السياسي الذي تحتكره جماعة متميزة، تستحوذ على الكنيسة لتحافظ على احتكارها، استنادا إلى تأييد ذلك القطاع من المجتمع الذي تمثله الكنيسة).

للفصل بين السلطات أهمية جوهرية بالنسبة لليبرالية السياسة والاقتصادية. ويمكن إيجاز كل الإيديولوجية الليبرالية بما فيها من مواطن القوة والضعف في مبدأ الفصل بين السلطات. عندئذ يظهر موطن الضعف في الليبرالية وهو: البيروقراطية، أي تبلور الكوادر العليا the crystalisation of the leading personnel، التي تمارس سلطة القهر، والتي تتحول في لحظة معينة إلى طبقة مغلقة caste. ومن هنا كان المطلب الشعبي، أن تكون كل المناصب بالانتخاب، وهو مطلب ليبرالي متطرف. وهو يعني في نفس الوقت تصفية الليبرالية (مبدأ الجمعية التأسيسية الدائمة... الخ. وفي الجمهوريات، يوهم انتخاب رئيس الدولة لفترات محددة، بتلبية هذا المطلب الشعبي).

وحدة الدولة من خلال السلطات unity of the state in the differentiation: برلمان أوثق ارتباطا بالمجتمع المدني، وسلطة قضائية تنتصب ما بين الحكومة والبرلمان، وتمثل استمرارية القانون (حتى ضد الحكومة). والسلطات الثلاث هي أيضا، بطبيعة الحال، أجهزة الهيمنة السياسة organs of political hegemony، وإن يكن بدرجات متفاوتة: 1- السلطة التشريعية. 2- السلطة القضائية. 3- السلطة التنفيذية. وتجدر الإشارة إلى التأثير المدمر للانحرافات في إدارة العدالة بالذات وانعكاسه على الجمهور: فهذا هو أكثر قطاعات جهاز الهيمنة حساسية، الجهاز الذي قد يحال إليه أيضا الأعمال التعسفية للبوليس والإدارة السياسة. {1932-1930}

مفهوم القانون

لا نجد مفهوما متكاملا ومجدِّدا في جوهره في أي مذهب من المذاهب السابقة (ولا حتى فيما يسمى بالمدرسة الوضعية، وعلى الأخص مذهب فيرِّي (26). وإذا أرادت أي دولة أن تخلق حضارة من طراز جديد ومواطنا من نوع جديد (وبالتالي نمطا جديدا من الحياة الجماعية والعلاقات بين الأفراد) وأن تتخلص من بعض العادات والميول، وأن تنتشر عادات وميول جديدة. عندئذ يصبح القانون أداة تحقيق هذه الغاية، (إلى جانب نظام التعليم، والمؤسسات والأنشطة الأخرى) ولا بد من تطويره ليلاءم تحقيق هذه الغاية، ولكي يكون فعالا إلى أقصى درجة، ويحقق نتائج ايجابية.

وينبغي تنقية مفهوم القانون (27) من كل مخلفات الفلسفة الترنسندنتالية transcendetalism ومن كل التصورات المطلقة، وتخليصه في الممارسة من كل نزعات التزمت الخلقي.

ومع ذلك، يبدو لي أنه ينبغي ألا ننطلق من وجهة النظر القائلة بأن الدولة لا «تعاقب» (مع اختزال هذا التعبير إلى معناه الإنساني)، بل تكافح فقط ما «يمثل خطرا» على المجتمع.

فينبغي في الواقع، أن ننظر إلى الدولة كـ«مربـ» educator طالما أنها تتجه إلى خلق نمط أو مستوى جديد من الحضارة. لأن التأثير أساسا في القوى الاقتصادية، وإعادة تنظيم جهاز

الإنتاج الاقتصادي وتطويره، أي خلق بنية جديدة، لا يعني أن تترك العوامل البنيوية الفوقية وشأنها لتنشأ اعتباطا وتتطور تلقائيا. فالدولة في هذا الميدان أيضا، أداة لـ«الترشيد» rationalisation وللتعجيل acceleration والتيلرة Taylorisation، فهي تعمل وفقا لخطة، إنها تستحث وتحرض و«تعاقب». فإذا ما خلقت الظروف التي تجعل أسلوبا معينا للحياة «ممكنا»، وجب أن يكون لكل فعل إجرامي أو امتناع جزاءا عقابيا له نتائج الأدبية. فلا يكفي الحكم عليه حكما عاما بأنه «خطر». القانون هو الوجه القمعي والسلبي لكل نشاط الدولة الايجابي والتمديني civilising activity. وينبغي أن يشمل أيضا مفهوم القانون، جهود الأفراد والجماعات في «منح الجوائز»... الخ. فيكافئ على الأعمال التي تستحق الثناء، مثلما يعاقب على الأعمال الإجرامية (ويكون العقاب بأساليب جديدة، حيث يستخدم «الرأي العام» كنوع من العقاب). {1933-1934: الصيغة الأولى 1931-1932}.

علم السياسة والقانون الدستوري

نشرت مجلة الانطولوجيا الجديدة Nuova Antologia في 16 ديسمبر/كانون الأول 1929 ملاحظة موجزة لـ م. أتزاليني M.Azzalini بعنوان: السياسة علم وفن الدولة La Politica scienza ed arte di Stato وقد يكون لهذه الملاحظة أهمية، باعتبارها عرضا للمبادئ التي تتخبط بينها نزعة التبسيط العلمي المخل.

يستهل أتزاليني ملاحظته مؤكدا أن من مآثر مكيافيلي المبهرة أنه «حصر مفهوم السياسة داخل حدود الدولة». أما ما يعنيه أتزاليني بهذا القول، فليس من السهل معرفته، فهو يستشهد بفقرة من الفصل الثالث من الأمير تقول:

«عندما قال لي كاردينال روين Cardinal of Rouen أن الايطاليين لا يفهمون شيئا في الحرب، كان ردي أن الفرنسيين لا يعرفون شيئا عن الدولة، واستند إلى ذا إلى الاقتباس الوحيد، ليؤكد أنه «ينبغي» إذن النظر إلى السياسة (عند مكيافيلي) باعتبارها علما، هو علم الدولة، وهنا تكمن عظمته...الخ».

(28) Marsillo of Padua (ومارسيللو وهو من بدوا الوحيد –على ما يبدو- الذي استخدم قبل مكيافيلي تعبير «علم الدولة» بمعنى علم السياسة). ولم يكن لأتزاليني وزن يذكر، وكان ضحلا سطحي التفكير. وحكاية الكاردينال روين المنتزعة من سياقها، لا معنى لا. والمعنى الذي تحمل في سياقها لا يسمح باستنتاجات علمية: فمن الواضح أنها كانت مجرد سخرية بارعة، وردا تلقائيا مفحما. فعندما زعم الكاردينال روين أن الايطاليين لا يفهمون شيئا في الحرب، كان رد ميكيافيلي الفوري أن الفرنسيين لا يعرفون شيئا عن الدولة. وإلا لم سمحوا للباب ببسط سلطته على ايطاليا، وهو ما يتعارض مع مصالح الدول الفرنسية. لقد كان مكيافيلي في الحقيقة أبعد ما يكون عن الاعتقاد بأن الفرنسيين لا يعرفون شيئا عن الدولة، بل بالعكس، كان معجبا بالطريقة التي لمت بها الملكية (لويس الحادي عشر) شمل فرنسا في دولة موحدة. وجعل من تصرفات الدولة الفرنسية مقياسا للأوضاع في ايطاليا. ومناقشته هذه مع الكاردينال روين «عمل سياسي»، وليست «علما سياسيا». ففي رأيي أنه إذا كان تزايد قوة البابا يضر بـ«السياسة الخارجية» الفرنسية، فهو أشد إضرارا بشئون ايطاليا الداخلية.

والشيء الغريب، أن أتزاليني الذي اختار هذه الفقرة المتناقضة لتكون مدخلا لحديثه، يستطرد قائلا أنه بالرغم من الزعم بأن هذا العلم يدرس الدولة، وهو تعريف (؟!) غير دقيق بالمرة (!)، فلا توجد أية إشارة إلى المعيار الذي يستخدم في فحص موضوع البحث. وعدم الدقة هنا مطلقة، نظرا إلى أن كل العلوم القانونية بصفة عامة، والقانون الدستوري بصفة خاصة، تشير بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الدولة».

ماذا يعني هذا كله، إذا ما طبقناه على مكيافيلي؟ لا أقل من البلبلة الفكرية: لقد ألف ميكافليي كتبا في «العمل السياسي المباشر»، لا في الطوبويات التي تعبر عن التوق إلى دولة جاهزة، بكل وظائفها، وعناصرها أيضا. وعبر في معالجته للحاضر ونقده، له عن مفاهيم عامة، وإن كان يعرضها في شكل أقرب إلى الحكم والأمثال المأثورة منه إلى الشكل المنهجي. كما عبر عن رؤية فريدة للعالم يمكن أن نسميها هي أيضا «فلسفة الممارسة» أو «الهيومانية الجديدة» neo-humanism، طالما أنها لا تعترف بالعوامل المتعالية transcendent أو الباطنية immanent (بالمعنى

الميتافيزيقي)، بل تعتمد «كلية» على فعل الإنسان الملموس، الذي تجبره الضرورة التاريخية، على العمل وتغيير الواقع.

وليس صحيحا، أن مكيافيلي لم يأخذ القانون الدستوري في الاعتبار، كما يعتقد أتزاليني على ما يبدو، لأننا نجد المبادئ العامة للقانون الدستوري متناثرة في كل عمل مكيافيلي. والحق أنه قد أكد بوضوح ضرورة أن تحكم الدولة بالقانون، أي بمبادئ ثابتة يمكن أن يتيحها المواطنون الفاضلون وهم واثقين أن ضربات القدر الأعمى لن تقوضها. غير أن ما فعله مكيافيلي في الحقيقة هو رد كل شيء إلى السياسة، أي إلى فن حكم البشر، وضمان استمرار رضائهم، ومن ثم فهم فن تأسيس «دول عظمى». (ينبغي أن نتذكر أنه في رأي مكيافيلي، لم يكن الكوميون Commune، ولا الجمهورية، ولا مجلس الأعيان communal Signoria (29) دولة، لا لافتقارها إلى إقليم كبير فحسب، بل وإلى سكان قادرين على دعم القوة العسكرية التي تتطلبها سياسة دولية مستقلة.

فهو يرى أن وضع اللادولة non-State كان ولا يزال قائما في ايطاليا في ظل الحكم البابوي. وأن هذا الوضع سوف يستمر إلى أن يصبح الدين أيضا «سياسة» للدولة، بعد أن كان سياسة للبابا لمنع تكوين دويلات قوية في ايطاليا ـــسياسة تنطوي على التدخل في الشؤون الداخلية لشعوب لا تخضع لسلطته الزمنية، تحقيقا لمصالح أخرى، غير مصالح الدول المعنية، مما يشي فيها الفوضى والتمرد).

ويمكننا أن نجد في كتابات مكيافيلي ما يثبت ما سبق أن لاحظناه في موضع آخر: من أن برجوازية العصور الوسطى الايطالية لم يمكنها الانتقال من الطور الطائفي corporate phase إلى الطور السياسي، لأنها لم تكن قادرة على التحرر تماما من رؤية العصور الوسطى الكوزنوبوليتانية، التي يمثلها البابا، ورجال الدين، وأيضا المثقفون العلمانيون (الهيومانيون humanists وبعبارة أرى، كانت عاجزة عن خلق دولة مستقلة، بل بقيت في إطار العصور الوسطى الإقطاعي، الكوزموبوليتاني.

كتب أتزاليني أن تعريف أولبيان Ulpian (30) في ذاته، أو على الأصح، الأمثلة التي ضربها في وجيزة digest كافية لبيان عدم تطابق موضوع العلمين من حيث الجوهر، (ليكن؟)

«يُعنى القانون العام بدولة الجمهورية الرومانية. القانون العام عبارة عن طقوس، وكهنة، وقضاة!».

هناك إذن تطابق من حيث الموضوع بين القانون الدستوري وعلم السياسة، ولكنه ليس تطابقا جوهريا. لأن القواعد التي يستخدمها العلمان لمعالجة ذات الموضوع، مختلفة كل الاختلاف. ويختلف مجال النظام القانوني في الحقيقة عن مجال النظام السياسي. فبينما ينظر الأول إلى النظام العام من منظور سكوني باعتباره نتاجا طبيعيا لتطور تاريخي معين، ينظر إليه الثاني من منظور ديناميكي باعتباره نتاجا يمكن تقييم مزاياه وعيوبه، وبالتالي ينبغي تغييره في ضوء المتطلبات الجديدة والتطورات الحديثة. يمكننا إذن أن نقول أن «النظام القانوني أنطولوجي Ontological (أي وجود في ذاته -المترجم) وتحليلي analitical، لأنه يدرس ويحلل المؤسسات العامة المختلفة من حيث جوهرها الحقيقي» في حين أن «النظام السياسي لا أنطولوجي non-ontological ونقدي، لأنه لا يدرس المؤسسات المختلفة كما هي، بل كما ينبغي أن تكون، أي استنادا إلى معايير تقويمية evauative criteria وإلى اعتبارات الملاءمة expediency، التي لا يمكن أن تكون اعتبارات قانونية».

هذا الدّعي المتعالم، يعتبر نفسه واحدا من المعجبين بمكيافيلي، وتلميذا له، بل يعتقد أنه حسن فكر مكيافيلي وأكمله.

«يترتب على ذلك منطقيا، بالرغم من الوحدة الشكلية لموضوع هذين العلمين، التي سبق وصفها، وجود اختلاف جوهري وعميق ومذل بينهما، قد يثبت فساد رأي واحد من أعظم رجال القانون العام المعاصرين، الذي يقول أنه يصعب، بل يستحيل خلق علم سياسة يختلف كل الاختلاف عن علم القانون الدستوري.

ويبدو لنا أن هذا الرأي صحيح، إذا اقتصر التحليل على الجوانب السياسية والقانونية، ولم يتجاوزها إلى ما هو أبعد. أي إلى تلك المنطقة التي يختص بها علم السياسة وحده. ولا يقتصر هذا الأخير على دراسة تنظيم الدولة استنادا إلى معيار لا أنطولوجي ونقدي، وبالتالي يختلف عن المعيار الذي يستمده علم القانون الدستوري في تناول ذات الموضوع، بل

يوسع مجاله ليشمل ميدان اختصاصه، فيحلل القوانين التي تنظم نشأة أنماط الدول وتطورها وانحطاطها. كما لا يمكن القول بأن مثل هذه الدراسة تنتمي إلى علم التاريخ (!) بمعناه العام (!). لأننا حتى لو سلمنا بأن البحث عن الأسباب والنتائج وروابط الاعتماد المتبادل بين القوانين الطبيعية، التي تحكم طبيعة، وتطور الدول، هو بحث تاريخي –فإن البحث عن الوسائل الملائمة للتحقق عمليا من صحة الإستراتيجية العامة، سيبقى دائما من اختصاص علم السياسة وحده، وليس من اختصاص علم التاريخ، ولا من اختصاص علم القانون.

لخَّص مكيافيلي المهمة التي وعد مرة ثانية القيام بها بقوله «سوف أناقش كيف ينبغي أن تحكم هذه الإمارات، وكيف تصان». هذه المشكلة الجوهرية، هذه المهمة بالتحديد، هي التي تبر استقلالية علم السياسة، بل وتسمح –على الأقل من وجهة النظر التي أوجزناها بالتمييز الشكلي على الأقل بينه وبين علم القانون الدستوري. وهذا هو معنى استقلالية علم السياسة.

ولكن هناك –كما يقول أتزاليني- فن السياسة، كما أن هناك علم السياسة. «هناك رجال يستمدون من حدسهم الذاتي رؤيتهم لاحتياجات ومصالح البلاد التي يحكمونها، ويجسدون هذه الرؤية في العالم الخارجي من خلال نشاطهم كحكام. ولكن هذا لا يعني بالتأكيد أن النشاط الملهَم، ومن ثم النشاط الفني هو النشاط الوحيد أو الغالب لرجل الدولة. وكل ما نعنيه، أن على رجل الدولة أن يحرص على ممارسة هذا النشاط النظري (سواء اتخذ شكل الحدس الذاتي أو الموضوعي (!)، إلى جانب الأنشطة العملية والاقتصادية والأخلاقية.

وإذا لم تتوفر هذه الشروط الأولية، لن يكون هناك رجل سياسة، ومن باب أولي لن يكون هناك رجل دولة بارز، يتميز بهذه المقدرة التي لا يمكن أن تكتسب بالتعلم (؟).

وهكذا يبقى في الحقل السياسي، أيضا، إلى جانب رجل العلم الذي يغلب على نشاطه الطابع النظري المعرفي، الفنان الذي يغلب على نشاطه الطابع النظري الحدسي. غير أن هذا لا يستنفذ كل المجال الذي يؤثر فيه فن السياسة، والذي يتجسد في ممارسة رجل الدولة لوظائف الحكم، والتي تعبر عن

رؤيته الحدسية، بل وفي أعمال الكاتب الذي يجسد فيها العالم الخارجي (!) أي الحقيقة السياسية التي يحدسها. ومثال ذلك: كامانداكا Kamandaka الهندي (القرن الثالث قبل الميلاد) وبترارك Petrarch في Trttarello pei Carraresssi، بوتيرو Botero في Ragion di Stato، وإلى حد ما مكيافيلي ومتزيني».

هذا الخليط الرائع من الآراء لا يليق في الحقيقة بمكيافيلي بقدر ما يليق بـ تيتّوني Tittoni رئيس تحرير نوفا انطولوجيا Nuova Antologia. لقد ضل أتزاليني طريقه سواء في الفلسفة أو في علم السياسة. والقصد من كل هذه الملاحظات هو محاولة فهمه، ومحاولة التوصل إلى تصورات واضحة.

فمن الضروري مثلاً، إيضاح المقصود بـ«الحدس» في السياسة، وبتعبير «فن» السياسة، الخ، وهنا، ينبغي أن نستدعي بعض آراء برجسون:

«لا يعطينا العقل إلا صورة جامدة للحياة (الواقع في حركته). فهو يدور حول الموضوع object، ويلتقط له أكبر عدد ممكن من الصور من الخارج. وبدلا من التغلغل فيه يرتد إلى ذاته. أما الحدس intuition فيقودنا إلى قلب الحياة ذاتها، وأعني بذلك: الغريزة التي أصبحت محايدة».

«ترى عيننا قسمات الكائن الحي، ولكنها تراها بعضها إلى جوار بعض، بدلا من رؤيتها في ترابطها العضوي. أما غاية الحياة، تلك الحركة البسيطة التي تسري في القسمات فتربطها بعضها ببعض، وتجعل لها معنى، فتفلت من العقل. هذه الغاية هي التي يسعى الفنان إلى الإمساك بها، واضعا نفسه في قلب الموضوع بالتعاطف معه، محطما بجهد حدسي and effort of intrution حاجز المسافة بينه وبين نموذجه model. وإن كان الحدس الجمالي aesthetic intuition لا يمسك في الحقيقة إلا بما هو متفرد» Henri Bergson-Creative- evolution London, 1945, passim {المترجمان الانجليزيان} «يتميز العقل بعجزه عن فهم الحياة، لأنه لا يتمثل بوضوح إلا ما هو غير مستمر، وما ثابت».

إن اختلاف الحدس السياسي political intuition اختلافا بيِّنا عن الحدس الجمالي والشعري والفني، يجعل الحديث عن

فن السياسة من قبيل المجاز. و«الزعيم»، وليس الفنان هو الذي يجسد الحدس السياسي. وليس معنى «الحدس» «معرفة الطبيعة البشرية»، بل سرعة الربط بين الحقائق التي تبدو غير مترابطة، وتصور الوسائل الملائمة لتحقيق غايات محددة، ومن ثم اكتشاف المصالح التي تنطوي عليها، وإثارة عواطف الناس وتوجيهها للقيام بعمل محدد. و«التعبير» عن «الزعيم» يتجسد في «فعله» (الايجابي أو السلبي، أي القيام بعمل معين أو الامتناع عن القيام به، سواء كان يتفق أو لا يتفق مع الغاية المنشودة).

غير أن «الزعيم» في السياسة قد يكون فردا قد يكون جماعة سياسية تتألف من عدد كبير نسبيا من الأفراد: وفي هذه الحالة الأخيرة يحقق فرد وحده الهدف (أو فرد داخل مجموعة ضيقة)، وقد يتغير هذا الفرد، ومع ذلك تبقى الجماعة متحدة، ثابتة على مبادئها في نشاطها المستمر.

وإذا أردنا أن تترجم فكرة «الأمير» "Prince"، كما استخدمها ميكافيلي إلى اللغة السياسية الحديثة، فلا بد من التمييز بين عدة معان: فقد يكون «الأمير» رئيس دولة أو رئيس حكومة، غير أنه قد يكون أيضا، قائدا سياسيا، هدفه، إخضاع دولة، أو تأسيس دولة من طراز جديد. و«الأمير» بهذا المعنى، يمكن أن يترجم في اللغة الحديثة إلى «الحزب السياسي»، وفي بعض الدول يكون «رئيس دولة»، أي ذلك العنصر الذي يوازن المصالح المختلفة التي تناضل ضد المصلحة المسيطرة (وهي ليست بالسيطرة المنفردة المطلقة). هو بالتحديد الـ«حزب السياسي»، ولكن مع الفارق، وهو أنه لا يسود ولا يحكم. وإنما له «سلطة فعلية» de facto power، ويمارس وظيفة الهيمنة/القيادة hegemonic function، ومن ثم، فوظيفته هي تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة في «المجتمع المدني» المتداخل مع «المجتمع السياسي» إلى درجة أن كل المواطنين يشعرون بالعكس، أن الحزب يسود ويحكم أيضا. ويستحيل ابتداع قانون دستوري من النوع التقليدي استنادا إلى هذا الواقع الدائم الحركة، بل ينبغي خلق نسق من المبادئ التي تؤكد أن هدف الدولة هو انتهاؤها أي اختفاؤها، أي ذوبان المجتمع السياسي مرة أخرى في المجتمع المدني. {1930}

البرلمان والدولة

كتب الأستاذ يوليوس مسكولسكي Julius Miskolczy مدير الأكاديمية الهنغارية في روما، في مجلة Magyzar Szemle أن «البرلمان (في ايطاليا) الذي كان فيما مضى خارج الدولة إذا جاز التعبير –قد يصبح الآن، بالرغم من المساهمة القيمة التي لا يزال يقدمها، يندرج في إطار الدولة، وتغير تركيبة تغيرا أساسيا...»

إن الفكرة القائلة إن البرلمان أصبح يندرج في إطار الدولة، اكتشاف في علم وفن السياسة يليق بأمثال كرستوفر كولومباس من الرجعيين المعاصرين. ومع ذلك، فلهذا الزعم أهميته كشاهد على كيفية تصور سياسيين كثيرين للدولة في الواقع العملي. ولا بد أن نتساءل: هل تشكل البرلمانات -حتى في البلدان التي يبدو أن لها فيها سلطة قوية- جزءا من هيكل الدولة؟ وبعبارة أخرى، ما هي وظيفتها الحقيقية؟ فإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فماذا يعني أنها تشكل جزءا من الدولة؟ وكيف تمارس وظيفتها الخاصة؟ ومن ناحية أخرى، أيكون لوجودها أهمية بالنسبة للدولة حتى وإن لم تكن تشكل جزءا عضويا منها؟ وما هي مبررات الاتهامات الموجهة إلى النظام البرلماني والنظام الحزبي الذي يرتبط به ارتباطا لا ينفصم؟ (مبررات موضوعية بالطبع، ترتبط بحقيقة أن وجود البرلمان في ذاته يعوق الأنشطة التقنية للحكومة ويؤخرها). أما أن يكون النظام النيابي «مزعجا» -من الناحية السياسية- للبيروقراطية المحترفة، فأمر مفهوم. غير أن هذا ليس هو القضية. فالقضية هي معرفة ما إذا كان النظام النيابي والحزبي، بدلا من أن يكون آلية مناسبة لاختيار موظفين بالانتخاب، ولإدماج الموظفين المدنيين وموازنة نفوذهم والحيلولة دون تحجرهم، قد أصبح عائقا وآلية تعمل في الاتجاه العكسي. فإذا كان كذلك، فما هي الأسباب؟ غير أنه حتى ولو كانت الإجابة على هذه الأسئلة بالإيجاب، فهي لا تستنفذ المشكلة، لأننا حتى لو سلمنا (هو ما ينبغي أن نفعله) بأن النظام النيابي قد أصبح غير فعال، بل وضار، فإن هذا لا يعني بالضرورة رد الاعتبار للنظام البيروقراطي، والإشادة به. وعلينا أن نعرف ما إذا كان النظام البرلماني والنظام النيابي مترادفين، وما إذا كان يمكن إيجاد حل آخر، لكل من النظامين البرلماني والبيروقراطي، يتمثل في نظام نيابي من نوع جديد. {1933}

النقد الذاتي والنقد الذاتي المنافق

يظهر أن تعبير النقد الذاتي قد أصبح مودة (31). فهناك إدعاء بأنه قد وجد البديل للنقد المتمثل في الصراع السياسي «الحر» في النظام النيابي، بديل هو في الحقيقة أكثر فاعلية وثراء، إذا ما طبق بجدية. غير أن جوهر الأمر هو: أنه ينبغي أن يطبق هذا البديل بجدية، أي ينبغي أن يكون فعالا، لا «يرحم». وتكمن فاعليته بالتحديد في أنه لا يرحم.

والواقع أن النقد الذاتي قد اثبت في النهاية، أنه يتسع للخطب الرنانة والبيانات الفارغة. ولسبب غير مفهوم اصطبغ النقد الذاتي «بالصيغة البرلمانية» لأنه «يبدو أن أحدا لم يلاحظ أنه ليس من السهل تقويض النظام البرلماني.

والبرلمانية «غير الصريحة» و«الضمنية» implicit and tacit parliamentarism أخطر من البرلمانية الصريحة، لأن فيها كل عيوبها دون أن تحمل قيمها الايجابية. وكثيرا ما يوجد نظام حزبي «ضمني»، أي نظام برلماني «غير صريح» و«ضمني» حيث لا يخطر على بال أحد.

ويستحيل إلغاء «النظام البرلماني كشكل «مجرد»، دون إلغاء مضمونه من أساسه، أي دون إلغاء النزعة الفردية ndivualism بمعناها الدقيق، أي «الاستحواز الفردي على الربح، والمبادرة الاقتصادية من أجل الربح الرأسمالي والفردي. والنقد الذاتي المنافق هو أحد مظاهر هذا الوضع. فضلا عن أن الإحصاءات تعطينا مؤشرا للوضع الحقيقي. إلا إذا كان هناك من يزعم أن الجرائم قد اختفت ـــ وهو على أية حال أمر تثبت الإحصاءات عدم صحته (وكيف!).

إن الموضوع برمته بحاجة إلى إعادة بحث وتمحيص، وخاصة فيما يتعلق بالنظام الحزبي والبرلماني «غير الصريح»، ذلك النظام الذي يعمل كـ«السوق السوداء» و«اليانصيب غير المشروع». عندما لا تكون هناك سوقا رسمية، ويانصيب تنظمه الدولة.

وما يعنينا من الناحية النظرية، هو أن نبين أن هناك فارقا جوهريا بين النظم الدستورية الاستبدادية القديمة المهزومة، والنظم الاستبدادية الجديدة new absolutism. وهذا يعني

انه لا محل للحديث عن ردة أو انتكاسة، بل وأن نبين أيضا، أن هذه البرلمانية السوداء black parliamentarism هي نتاج للضرورات التاريخية الراهنة وأنها تمثل «تقدما»، وأن العودة إلى «البرلمانية» التقليدية سيكون ردة مضادة للتاريخ، لأنه حتى عندما يعمل هذا النظام علانية، سوف تكون البرلمانية «السوداء» هي النظام الفعلي.

ويمكننا أن نفسر هذه الظاهرة نظريا استنادا إلى مفهوم «الهيمنة»، أي بالرجوع إلى «الطائفية» corporatism، لا بمعناها في النظام القديم ancien régime بل بالمعنى الحديث لهذه الكلمة، حيث لا يمكن أن يكون لـ«الطائفية» corporation حدودا مطلقة ومانعة كما كانت في الماضي (فهي اليوم طائفية «الوظيفة الاجتماعية»، corporatism of social function، غير المقيدة بشرط الوراثة أو أي شرط آخر ـــوهو على أي حال، لم يكن في الماضي أيضا، سوى قيد نسبي عندما كان «الامتياز القانوني» legal privilege أبرز سمات النظام الطائفي). ولا بد من الحرص عند مناقشتنا لهذا الموضوع، على تجنُّب أية شبهة للظهور بمظهر المؤدين «للاستبداد»، absolutism، وذلك بالتأكيد على الطابع «الانتقالي» للظاهرة (بمعنى أنها لا تمثل عصرا، لا لأنها ظاهرة («قصيرة الأمد»). فيلاحظ في هذا الخصوص، أنه كثيرا ما يقع الخلط بين واقع أنها لا تمثل عصرا، وبين قصر «أمدها». فقد تبقى الظاهرة زمنا طويلا نسبيا، ومع ذلك لا «تمثل عصرا»:

القوى الرخوة viscous forces في بعض الأنظمة لا تثير عادة الشبهات، لا يسما إذا كانت تستمد «قوتها» من ضعف القوى الأخرى (بما في ذلك المكان الذي حدث فيه ذلك). ينبغي أن نتذكر في هذا الخصوص، أراء سيزارينو روسيي Cesariono Rossi (32)، فهي وإن كانت «في النهاية» أراء خاطئة، غلا أنها تنطوي على واقعية حقيقة.

يبدو أن البرلمانية «السوداء» موضوع ينبغي الإفاضة في تفصيله، وذلك حتى يتسنى لنا تحديد المفاهيم السياسية التي تشكل مفهوم «البرلمانية» {النظام البرلماني}. (والمقارنات مع البلدان الأخرى أهميتها في هذا الخصوص: أليست تصفية ليون دافيدوفي {تروتسكي} حدثا عابرا من أحداث تصفية البرلمانية «السوداء» «أيضا»، والتي كانت قائمة قبل إلغاء

البرلمان «الشرعي»؟) الحقيقة الفعلية والحقيقة القانونية، نسق غير مستقر لتوازن القوى يجد في الساحة البرلمانية الأرضية «القانونية» لتحقيق توازن «اقتصادي أفضل»، والقضاء على هذه الأرضية القانونية، لأنها أصبحت تتيح تنظيم وإيقاظ القوى الاجتماعية من سباتها مرة أخرى. ومن هنا كان هذا الإلغاء شاهدا (ونذيرا) على احتدام الصراعات، وليس العكس. عندما يمكن حل صراع حلا قانونيا، فإنه لا يكون بالتأكيد صراعا خطرا، ولكنه يصبح كذلك بالتحديد عندما يصبح تحقيق التوازن القانوني أمرا مستحيلا (وهذا لا يعني أنه يمكننا القضاء على الطقس السيئ إذا ألغينا البارومتر).
{1933}

الدولة

ينبغي الإشارة على الخلط بين مفهوم الدولة-الطبقة -class State ومفهوم المجتمع المنضبط/المنظم regulated Society (33) باعتبارها نقطة البدء في نقد الاتجاهات القانونية الجديدة التي تمثلها مجلة Nuovi Studi، التي يصدرها فولبسيللي Volpicelli وسبرتيو Sprito. وهذا الخلط جدير بالملاحظة بوجه خاص في الورقة التي قدمها سبريتو حول «الحرية الاقتصادية» إلى المؤتمر التاسع عشر لجمعية التقدم العلمي الذي انعقد في بولزانو Bolzano في سبتمبر/أيلول 1930، والمنشورة في Nuovi Studi عدد سبتمبر في عدد سبتمبر/أيلول-أكتوبر/تشرين الأول 1930.

طالما أن الدولة الطبقية قائمة، فلا يمكن أن يوجد المجتمع المنظم إلا مجازا، أي إلا إذا اعتبرنا الدولة الطبقية هي أيضا مجتمع منظم. لقد كان الطوبويون يدركون جيدا، كنقاد للمجتمع القائم في عصرهم، أن الدولة الطبقية لا يمكن أن تكون المجتمع المنظم. هذا صحيح، لدرجة أنهم اعتبروا المساواة الاقتصادية في نماذج المجتمعات التي تصوروها، هي الأساس الذي لا غنى عنه للإصلاح المنشود. هذا يدل على أنهم لم يكونوا طوبويين، بل كانوا علماء سياسة وواقعيين ونقادا راسخين. ويرجع الطابع الطوبوي لبعضهم إلى اعتقاده إمكان تحقيق المساواة الاقتصادية بقوانين تحكيمية، أي بعمل إرادي and act of will، غير أن الفكرة القائلة أنه لا يمكن تحقيق الحرية السياسية الكاملة والمثالية بدون المساواة الاقتصادية تبقى مع ذلك صحيحة (وهذا هو أيضا، رأي كتاب

سياسيين آخرين، حتى اليمينيين منهم، أي بين نقاد الديموقراطية الذين يستغلون النموذج السويسري أو الدنماركي لادعاء صلاحيته لكل البلدان). ونجد هذه الفكرة أيضا، عند كتاب القرن السابع عشر، عند لودوفيكو زوكولو Ludovico Zuccolo مثلا، في كتابه IL Belluzzi، وعند ميكافيلي أيضا على ما أعتقد. ويعتقد مورا Maurras أن ما جعل هذا الشكل المتميز من الديموقراطية ممكنا في سويسرا، هو توفر قدر من المساواة في الحظوظ الاقتصادية... الخ.

والخلط بين الدولة الطبقية والمجتمع المنظم، سمة مميزة للطبقات الوسطى وصغار المثقفين، الذين يفرحون بأي إجراء تنظيمي regularisation يمنع الصراعات الحادة والاضطرابات. إنه نموذج للرؤية الرجعية والماضوية. {1932-1930}

في رأيي، أن أكثر ما يمكن أن يقال معقولية وواقعية عن الدولة الأخلاقية the ethical State (34)، والدولة الثقافية the cultural state، هو: أن كل دولة هي دولة أخلاقية طالما أن من أهم وظائفها رفع مستوى غالبية السكان الساحقة إلى مستوى ثقافي وأخلاقي معين، مستوى (أو نمط type) يلائم احتياجات تطور القوى الإنتاجية، ويتفق بالتالي مع مصالح الطبقات الحاكمة. الوظيفة التربوية الايجابية للمدرسة، والوظيفة التربوية القمعية والسلبية للمحاكم هي أهم نشاطات الدولة في هذا الخصوص: غير أن هناك في الواقع الكثير مما يسمى بالمبادرات والأنشطة الأخرى، الخاصة، التي تتجه إلى تحقيق ذات الغاية، وتشكل هذه المبادرات وتلك الأنشطة جهاز الهيمنة السياسية والثقافية للطبقات الحاكمة.

وتنتمي رؤية هيغل إلى عصر بدا فيه أن نمو البرجوازية بلا حدود، مما سمح لها بادعاء الأخلاقية والعالمية: أي أن كل البشرية سوف تصبح برجوازية. غير أن الجماعة الاجتماعية التي تطرح هدف الدولة وهدفها هي، باعتباره الهدف الذي ينبغي تحقيقه، هي وحدها التي يمكنها في الواقع خلق دولة أخلاقية، دولة تتجه إلى وضع حد للانقسامات في صفوف المحكومين... الخ، وتخلق نظاما اجتماعيا متكاملا تكنيكيا وأخلاقيا. {1932-1931}

استمد هيغل مذهبه في الأحزاب والجمعيات، باعتبارها نسيج الدولة «الخاص» ولحمتها the private woof the State، تاريخيا من التجارب التاريخية للثورة الفرنسية. وأفاده هذا المذهب في إضفاء طابع أكثر تحديدا على مبادئ الحكم الدستوري constitutionalism أي الحكم استنادا إلى رضاء المحكومين وقبولهم. غير أنه قبول منظم، وليس قبولا عاما وغامضا، كذلك الذي تعبر عنه لحظة الانتخاب. والدولة تحظى بهذا القبول وتنشده، وهي أيضا «تنميه»، من خلال الجمعيات السياسية والنقابية، التي تعتبر مع ذلك منظمات خاصة، متروكة للمبادرة الخاصة للطبقة الحاكمة.

وبهذا يكون هيغل قد تجاوز إلى حد ما المبادئ الدستورية المجردة، ونظّر الدولة البرلمانية بنظامها الحزبي. غير أن هذا المفهوم للجمعية association كان لا بد وأن يجئ غامضا وبدائيا، وأن يكون وسطا بين التنظيم السياسي والتنظيم الاقتصادي، ومتفقا مع التجربة التاريخية للعصر التي كانت محدودة للغاية، ولا تقدم سوى نموذجا واحدا كاملا للتنظيم هو التنظيم الطائفي corporative (الاقتصاد المطعم بالسياسة).

لم يكن ممكنا أن يكون لماركس خبرات تاريخية أرقى من خبرات هيغل (أو على الأقل أرقى منها كثيرا)، غير أنه كان يملك حسما جماهيريا بحكم نشاطه الإثاري والصحفي.

وظل مفهوم ماركس للتنظيم يتخبط بين العناصر الآتية: التنظيم الحزبي، ونوادي اليعاقبة، والجماعات السرية التآمرية الصغيرة، والتنظيم الصحفي.

قدمت الثورة الفرنسية نمطين شائعين للتنظيم، هما «النوادي» the clabs، وهي تنظيمات فضفاضة على نمط «الجمعيات الشعبية» popular assembly، تتمحور كل منها حول شخصية سياسية، ولكل منها صحيفة يحافظ بها على حيوية وعي واهتمام جمهور أتباعه clientel، الذي يدافع عن أطروحات الصحيفة في اجتماعات النادي. ولا بد أنه كان هناك من بين المترددين على تلك النوادي، مجموعات مختارة من الناس الذين يعرف بعضهم بعضا، والذين يلتقون على انفراد لتهيئة مناخ الاجتماعات لتأييد هذا الاتجاه أو ذاك حسب الظروف والمصالح الملموسة المتصارعة.

ولا بد أن تكون المؤامرات السرية التي انتشرت انتشارا واسعا في ايطاليا قبيل 1848، قد نمت أيضا في فرنسا بعد ترميدور بين الصف الثاني من أتباع اليعاقبة: بمشقة كبيرة في الحقبة النابليونية، نظرا للرقابة البوليسية اليقظة، وبسهولة أكبر ابتداء من 1815 حتى 1830 في ظل عودة الملكية: التي كانت ليبرالية في الأساس، ومتحررة من بعض المشاغل. شهدت هذه الفترة عملية الفرز في المعسكر السياسي الشعبي، وتجلى هذا الفرز بوضوح إبان «الأيام المجيدة» عام 1830 (35)، عندما طفت على السطح التشكيلات التي تبلورت خلال الخمسة عشر عاما السابقة. وبعد 1830 وحتى 1848 اكتملت عملية الفرز، وخلقت بعض النماذج البالغة التطور، أمثال بلانكي Blanqui وبوناروتي Bounarroti.

ويستبعد أن يكون هيغل قد تعرف بنفسه على هذه الخبرات التاريخية، التي تنبض بالحياة في أعمال ماركس (36).

وتتمثل الثورة التي أحدثتها الطبقة البرجوازية في مفهوم القانون، ومن ثم في مفهوم وظيفة الدولة، تتمثل بصفة خاصة في الرغبة في الامتثال the will to conform (ومن هنا كانت أخلاقية ethecity القانون وأخلاقية الدولة). لقد كانت الطبقات السابقة محافظة هي في جوهرها، فلم تتجه إلى تنظيم الانتقال العضوي organic transition للطبقات الأخرى إلى مواقعها، أي أنها لم تكن معنية بتوسيع مجالها الطبقي «تكتيكيا» وإيديولوجيا: فكانت رؤيتها رؤية طائفة مغلقة.

أما الطبقة البرجوازية فقد قدمت نفسها باعتبارها الكائن الدائب الحركة، القادر على استيعاب المجتمع كله والارتقاء به إلى مستواها الثقافي والاقتصادي. لقد تغيرت وظيفة الدولة بأكملها، أصبحت الدولة «مربيا» an educator،... الخ.

لماذا توقفت هذه العملية، وعاد مفهوم الدولة كقوة مجردة... الخ؟ لقد «تشبعت» الطبقة البرجوازية: أي أنها لم تعد تتوسع، بل أخذت أيضا في التفكك والتحلل. لم تعد تستوعب عناصر جديدة بل فقدت أيضا جزءا من ذاتها. (إن ما تفقده على الأقل أكثر كثيرا مما تستوعبه) إن الطبقة التي تدعي القدرة على استيعاب المجتمع كله والقادرة فعلا على أن تجسد في نفس الوقت هذه العملية سوف تحسن هذا المفهوم للدولة وللقانون،

بحيث يمكن تصور نهاية الدولة والقانون، الذين سيصبحان بلا فائدة بعد أن يكونا قد فقدا وظيفتيهما واستوعبهما المجتمع المدني. {1932-1931}

المفهوم الدارج للدولة مفهوم أحادي الجانب، ويؤدي إلى الوقوع في أخطاء مضحكة، والدليل على ذلك، كتاب هاليفي Halévy الجديد «انحطاط الحرية» décadence de la liberté، الذي قرأت عرضا له في مجلة الأدباء الجدد nouvelles Littéraires. «الدولة» عند هالفي هي الجهاز النيابي the representative apparatus. فقد اكتشف أن أهم أحداث التاريخ الفرنسي منذ 1870 حتى الآن، لم تكن نتيجة لمبادرات الهيئات السياسية التي تكونت بالاقتراع العام، بل نتيجة لمبادرات الهيئات الخاصة (الشركات الرأسمالية، هيئات الأركان العامة... الخ)، أو كبار الموظفين المدنيين غير المعروفين في البلاد عامة، ... الخ.

ولكن، أليس معنى هذا، أنه ينبغي أن ننظر إلى «الدولة»، لا باعتبارها جهازا للحكم فحسب، بل باعتبارها أيضا، جهاز «الهيمنة» «الخاص» private apparatus hegemony، أو المجتمع المدني؟

وينبغي ألا ننسى كيف ولد من هذا النقد للدولة التي لا تتدخل، والتي تلهث وراء الأحداث، التيار الإيديولوجي الدكتاتوري اليميني، بما ينطوي عليه من دعم للسلطة التنفيذية... الخ. ومع ذلك، ينبغي أن نقرأ كتاب هاليفي، لنعرف ما إذا كان هو أيضا، قد سار في هذا الاتجاه: وهذا ليس مستبعدا من حيث المبدأ، إذا أخذنا في الاعتبار سوابقه (تعاطفه مع سوريل، ومورّا Maurras، ... الخ). {1932-1930}

يبدو أن كورزيو مالابارت Curzio Malaparte يؤكد في مقدمة كتيبه: «تكنيك الانقلاب» technique of the coup d'Etat أن الصيغة القائلة أن «كل شيء موجود داخل الدولة، ولا يوجد شيء خارجها» هي مرادف للصيغة القائلة أنه «حيث توجد الحرية لا توجد الدولة». ولا ينبغي أن تحمل كلمة «الحرية» في هذه الصيغة الأخيرة على معناها الدارج، أي الحرية السياسية، بل كنقيض لـ«الضرورة». فهي تتصل بمقولة انجلز عن الانتقال من حكم الضرورة إلى حكم الحرية، التي لم يفهم مالابارت شيئا منها. {1932-1931}

في السجال (السطحي على أية حال) الدائر حول وظائف الدولة (ونعني هنا، الدولة كتنظيم سياسي-قانوني بالمعنى الضيق)، يقابل تعبير «الدولة الحارس الليلي» the State as veilleur de nuit، التعبير الايطالي «الدولة الشرطي» State carabiniere، ويعني الدولة التي تقتصر وظائفها على المحافظة على النظام العام، واحترام القانون. ويخفي هذا التعبير، حقيقة أن القوى المهيمنة على التطور التاريخي لنظام من هذا النوع (وهو نظام لم يوجد أبدا إلا على الورق، كفرض حدي) هي القوى الخاصة private forces، أي المجتمع المدني، الذي هو أيضا «دولة»، وهو في الحقيقة الدولة ذاتها.

ولاسال هو، على ما يبدو: صاحب تعبير الحارس الليلي، وهو أشد تهكما من تعبير «الدولة الشرطي»، ويقابله تعبير «الدولة الأخلاقية»، أو «الدولة التدخلية» عامة interventionist State. غير أن هناك فروقا بين هذين التعبيرين، فمفهوم الدولة الأخلاقية مفهوم أصله فلسفي وثقافي (خاصة بالمثقفين: هيغل) ويمكن في الحقيقة، الربط بينه وبين مفهوم الدولة «الحارس الليلي» ، لأنه يشير، على الأخص، إلى النشاط التربوي الأخلاقي المستقل للدولة العلمانية، وهو نقيض كوزموليتانية، وتدخل التنظيم الديني الكنسي باعتباره من مخلفات العصور الوسطى.

ومفهوم الدولة التدخلية هو أصلا مفهوم اقتصادي، يرتبط بالاتجاهات المؤيدة للحماية، والنزعة الوطنية الاقتصادية economic nationalism من جهة، وبمحاولة فرض فئة معينة من موظفي الدولة ينتمون بأصولهم إلى كبار ملاك الأرض والإقطاع، لتتولى «حماية» الطبقات العاملة من تجاوزات الرأسمالية من جهة أخرى (سياسة بسمارك ودزرائيلي) (37).

قد تأتلف هذه النزاعات المتباينة بصور مختلفة، وقد ائتلفت بالفعل. ومن الطبيعي أن يؤيد الليبراليون (الاقتصاديون) «الدولة كحارس ليلي»، ويؤيدون أن تترك المبادرة التاريخية للمجتمع المدني، ولمختلف القوى التي تنشأ داخله، على أن تقوم الدولة بدور الحارس لـ«الأمانة في اللعب» ومراعاة قواعد اللعبة.

ويفرق المثقفون تفرقة بالغة الأهمية: متى يكونون ليبراليون، متى يكونون دعاة لتدخل الدولة interventionlists (فيمكن أن يكونوا ليبراليين في الميدان الاقتصادي، ودعاة تدخل في الميدان الثقافي... الخ). والكاثوليك يودون أن يكون تدخل الدولة لصالحهم مائة في المائة، فإذا لم يتسن ذلك، أو كانوا في الأقلية، طالبوا بدولة «محايدة»، حتى لا تساند خصومهم. {1935: الصيغة الأولى 1930}.

الحجة الآتية جديرة بالتأمل: أليس مفهوم الدولة-الشرطي-الحارس الليلي (بصرف النظر عن الجدل حو التسمية: شرطي، حارس ليلي، ... الخ) في الحقيقة، المفهوم الوحيد للدولة الذي يتجاوز المراحل «الاقتصادية-الطائفية» البحتة؟

لازلنا في مجال تعريف الدولة والحكومة، وهو تعريف يعبر بالتحديد عن الشكل الاقتصادي-الطائفي economic-corporate form، أي أنه بعبارة أخرى، تعبير عن الخلط بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي. ومما هو جدير بالملاحظة، أن المفهوم العام للدولة يتضمن عناصر ينبغي أن ندرجها ضمن مفهوم المجتمع المدني (فيمكننا أن نقول أن الدولة= المجتمع المدني + المجتمع السياسي، أي الهيمنة التي يحميها درع القهر. ولهذا الرأي أهمية جوهرية في نظرية للدولة تتصور إمكانية ذبول الدولة وتلاشيها، وأن يستوعبها المجتمع المدني. ويمكن تصور تلاشي عنصر الإكراه في الدولة تدريجيا، مع ظهور عناصر المجتمع المنظم (أو الدولة الأخلاقية أو المجتمع المدني) بوضوح أكثر فأكثر.

تعبير «الدولة الأخلاقية»، أو «المجتمع المدني» يعني إذن أن هذه «الصورة»، صورة دولة بلا دولة a State without a State، كانت ماثلة في أذهان أعظم المفكرين السياسيين والقانونيين، ما طالما أنهم يقفون على أرضية العلم المحض (أي محض يوتوبيا، لأنها تقوم على افتراض أن كل البشر متساوون حقيقة، في العقل والأخلاق، أي يمكن أن يقبلوا الانصياع للقانون تلقائيا وطواعية، لا بالقسر والإكراه، باعتباره مفروضا عليهم من طبقة أخرى، أي كشيء خارجي بالنسبة لوعيهم).

ينبغي ألا ننسى أن لاسال هو الذي جاء بتعبير «الحارس الليلي» ليصف الدولة الليبرالية، أي أنه تعبير صادر من دولوي Statalist (داعية لتدخل الدولة في حياة المجتمع - المترجم) دوغمائي، وغير جدلي (أمعن النظر في تعاليم لاسال في هذه القضية، وفي قضية الدولة عامة، بالمقارنة بالماركسية).

في المذهب الذي يرى أن الدولة هي المجتمع المنظم، لا بد من الانتقال من طور تكون فيه «الدولة» مرادفا لـ«الحكومة» gouvernment، وتتطابق فيه «الدولة» مع «المجتمع المدني»، إلى طور تكون فيه الدولة الحارس الليلي أي تنظيما قهريا يؤمن عناصر المجتمع المنظم التي تتوالد وتتكاثر باستمرار، ومن ثم يقلل تدريجيا من تدخلاتها السلطوية والقسرية. ولا يتصور أن يستدعي هذا المذهب، فكرة «ليبرالية» جديدة، حتى مع البداية الوشيكة لعصر الحرية العضوية .{1932-1930}

وإذا صح أنه لا يمكن لأي نمط من أنماط الدولة أن يتجنب المرور بالطور الاقتصادي-الطائفي البدائي، لأمكننا أن نستنتج أنه لا بد أن يغلب الطابع الاقتصادي على محتوى الهيمنة السياسية للجماعة الاجتماعية الجديدة، التي أسست نمط الدولة الجديد: فالمطلوب هو إعادة تنظيم البنية والعلاقات الحقيقية بين البشر من جهة، وعالم الاقتصاد والإنتاج من جهة أخرى. سوف تكون عناصر البنية الفوقية حتما قليلة العدد، تتميز ببعد النظر والكفاح، غير أن العناصر «المنظمة» لا تزال قليلة العدد.

ستكون السياسة الثقافية سلبية بالدرجة الأولى، أي نقدا للماضي، هدفها التدمير ومحو الذاكرة. وستكون خطط البناء مجرد «خطوطا عريضة»، أي تخطيطات قد تتغير (بل ينبغي أن تتغير) في أي وقت، لتتسق مع البنية الجديدة التي تتشكل. وهذا هو بالتحديد ما لم يحدث في عهد كوميونات العصور الوسطى، لأن الثقافة التي كانت إحدى وظائف الكنيسة، اتسمت بطابع معاد للاقتصاد anti-economic (أي معادٍ للاقتصاد الرأسمالي الوليد) فلم يكن هدفها هيمنة الطبقة الجديدة، بل الحيلولة دون هيمنتها. ومن هنا كانت رجعية الهيومانزم والرنيسانس، لأنهما كانتا إيذانا بهزيمة الطبقة

الجديدة، ونفيا للعالم الاقتصادي الملائم لها... الخ. {1931-1932}

هناك عنصر آخر جدير بالفحص، هو العلاقة بين سياسة الدولة الداخلية وسياستها الخارجية. هل السياسة الداخلية هي التي تحدد السياسة الخارجية أم العكس؟ وفي هذه الحالة أيضا لا بد من التمييز: بين القوى العظمى التي تتمتع باستقلالية دولية نسبية، والقوى الأخرى. ولا بد أيضا، من التمييز بين أشكال الحكم المختلفة (لحكومة نابليون الثالث، فيما يبدو، سياستان، سياسة رجعية في الداخل، وسياسة ليبرالية في الخارج).

الأحوال في الدولة قبل الحرب وبعدها. الشيء المهم في أي تحالف، هو بداهة الظروف التي تجد الدولة نفسها فيها وقت السلم. ولذا قد تفقد الدولة، التي كانت لها الغلبة أثناء الحرب، هيمنتها في النهاية، نتيجة لضعف قواها التي أنهكها الصراع. وتنظر صاغرة إلى من كان «خاضعا» لها، وقد أصبح المهيمن، لأنه كان «أبرع منها» و«أوفر حظا». هذا هو ما يحدث في «الحروب العالمية»، عندما يفرض الوضع الجغرافي على دولة من الدول أن تلقي بكل مواردها في بوتقة الحرب. إنها تكسب بفضل تحالفاتها، ولكنها تجد نفسها عندما تنتصر، مقهورة منهكة،... الخ. ولذا ينبغي أن يأخذ مفهوم «القوة العظمى» great power عدة عوامل في الاعتبار، وخاصة العوامل «الدائمة»، أي «القدرات الاقتصادية والمالية» والسكان. {1932}

تنظيم الجمعيات الوطنية

سبق أن أشرت في موضع آخر إلى أنه لا يوجد أحد في أي مجتمع، بلا تنظيم وبلا حزب، إذا أخذنا التنظيم والحزب بالمعنى الواسع، وليس بالمعنى الشكلي. ومن بين هذه الجمعيات الخاصة الكثيرة private organisations (وهي نوعان: طبيعي، وتعاقدي أو طوعي) جمعية واحدة أو أكثر هي التي لها الغلبة المطلقة أو النسبية وتشكل جهاز هيمنة جماعة اجتماعية واحدة على باقي الأهالي (أو المجتمع المدني): قاعدة الدولة بمعناها الضيق، كجهاز حكومي-قهري gouvernmental-coercive organisation.

ينتمي الأفراد عادة إلى أكثر من جمعية خاصة، وغالبا ما تكون متناقضة موضوعيا في أهدافها.

وتهدف أية سياسة شمولية totalitarian policy بالتحديد إلى:

1-ضمان أن يجد أعضاء حزب معين، في هذا الحزب كل ما كان يشبع رغباتهم في منظمات أخرى كثيرة. أي ضمان قطع كل الخيوط التي كانت تربطهم تنظيمات ثقافية خارج الحزب.

2-تحطيم المنظمات الأخرى، أو إدماجها في نسق يكون الحزب فيه هو الضابط الوحيد the sole regulator.

ولقد عرض لويجي إنودي Luigi Einaudi في مجلة الإصلاح الاجتماعي Riforma Sociale، مايو/أيار-يونيو/حزيران 1931 كتابا فرنسيا بعنوان: جمعيات الأمة، دراسة حول العناصر المكونة للأمة الفرنسية لإتيين مارتان سان ليون Etienne Martin Saint-Leon (وهو مجلد من 415 صفحة، طبعة خاصة، باريس، 1930) وفيه دراسة لبعض هذه المنظمات (فمثلا، هل يعد قراء إحدى الصحف تنظيما أم لا؟... الخ). على أي حال، راجع الكتاب وعرض إنودي له، طالما أنهما يعالجان هذا الموضوع. {1930-1932}

من هو المشرع؟

لا بد أن يتوحد مفهوم «المشرع»، ومفهوم «السياسي». فطالما أن كل الناس «كائنات سياسية»، فكلهم أيضا مشرعون. ومع ذلك، لا بد أن نفرق بين المفهومين. فلكلمة «مشرع» معنى قانوني ورسمي محدد. فهي تعني أولئك الأشخاص الذين يخولهم القانون سلطة سن القوانين. وقد يكون للكلمة مع ذلك معانٍ أخرى.

كل إنسان فاعل، أي حي، يساهم في تغيير البيئة التي يتطور فيها (في تغيير بعض سماتها، وفي المحافظة على سمات أخرى). إنه بعبارة أخرى، ينزع إلى وضع «معايير» norms، أي قواعد للعيش والسلوك. وقد تتسع دائرة نشاط المرء أو تضيق، ويتفاوت وعيه بأفعاله وأهدافه. وقد يتمتع

أيضا بسلطة تمثيلية representative power، صغرت أم كبرت، تتمثل في القواعد التي يطبقها «الممثَّلون» the represented أو بأخرى. فالأب يشرع لأولاده، وإن تفاوت الوعي بالسلطة الأبوية، وتفاوتت طاعتها، وهلم جرا.

قد يقال بوجه عام، أن الفرق بين الناس العاديين، والمتخصصين في التشريع، يتمثل في أن المجموعة الثانية تصوغ التوجيهات، التي ستصبح قاعدة لسلوك الآخرين، بل وسوف تخلق أيضا، في نفس الوقت، الأدوات اللازمة لـ«فرض» هذه التوجيهات، والتحقق من تنفيذها. وداخل هذه المجموعة الثانية، سيكون معظم السلطة التشريعية من نصيب موظفي الدولة State personnel (المنتخبين والموظفين المحترفين)، الذين يملكون سلطات الدولة القانونية القهرية. غير أن هذا لا يعني أن قادة المنظمات الخاصة لا يملكون هم أيضا سلطة توقيع جزاءات قهرية تصل إلى الإعدام.

وتبلغ قوة التشريع أوجها، إذا ما اقترنت الصياغة السليمة للتوجيهات، بالتنظيم السليم للهيئات القائمة على التنفيذ والرقابة، وبالإعداد السليم لقبول الجماهير التلقائي لها، والتي ينبغي أن «تطبقها»، فتغير عاداتها، ورغباتها، ومعتقداتها، بما يتفق معها، ومع الغايات التي تتوخاها.

فإذا كان كل شخص مشرع بأوسع المعاني التي لهذا المفهوم، فإنه يبقى كذلك، حتى وإن قبل توجيهات الآخرين، طالما أنه يتأكد وهو ينفذها أن الآخرين أيضا ينفذوها، وطالما أنه يفهم روحها، وينشرها، عاجلا منها قواعد قابلة للتطبيق في الحياة في مجالات محددة. {1933}

الدين، الدولة، الحزب

كتب هتلر في «كفاحي» Mein Kampf: «إن تأسيس دين أو تقويضه، عمل تفوق أهميته كثيرا تأسيس دولة أو تقويضها: فما بالك بالحزب...» وهو قول سطحي ولا نقدي... فالعناصر الثلاثة مترابطة ترابطا لا ينفصم، ويفضي كل منها بالضرورة إلى الآخر في العملية التاريخية-السياسية الحقيقية.

ونلحظ في فكر مكيافيلي، وفي أساليب ولغة عصره إدراكا لهذا التجانس والترابط الضروريين بين هذه العناصر الثلاث.

إن تضحية الإنسان بروحه في سبيل إنقاذ وطنه ودولته، هو أحد العناصر المكونة للعلمانية المطلقة absolute laicism، للرؤية الايجابية والسلبية للعالم (ضد التدين، أو ضد الرؤية السائدة).

وفي العالم الحديث، يكون الحزب حزبا –ككل متكامل، لا كجزء من حزب أكبر، كما يحدث أحيانا- عندما يُعد ويُنظم ويُقاد بالأساليب والأشكال التي سوف تجعله يتحول ككل إلى دولة (دولة متكاملة an integral State، لا إلى حكومة بالمعنى الفني)، وإلى رؤية للعالم. وينعكس تحول الحزب إلى دولة على الحزب ذاته، ويتطلب منه ذلك أن يعيد تنظيم نفسه، وأن يتطور باستمرار، مثلما ينعكس تحول الحزب والدولة إلى رؤية للعالم –أي التحول الكلي والجزئي molecular (فردي) في طرائق التفكير والسلوك –على الدولة والحزب، فيفرض عليهما ضرورة إعادة التنظيم باستمرار، ويواجهها بمشاكل جديدة وفريدة لحلها.

ويعوق التطور العملي لمثل هذه الرؤية للعالم، بداهة، التعصب «الحزبي» الأعمى (وهو في هذه الحالة تعصب لطائفة، أو جناح في حزب أكبر هو الذي يدور فيه الصراع)، أي يعقوبية إما غياب مفهوم للدولة، أو غياب رؤية للعالم قابلة للتطور لأنها أضحت ضرورة تاريخية.

والحياة السياسية المعاصرة زاخرة بالشواهد على وجود هذه النواقص والعيوب الفكرية، التي من شأنها أن تثير أيضا صراعات درامية، لأنها هي ذاتها، الوسائل التي يتحقق بها التطور التاريخي في الواقع الملموس. غير أن الماضي، والماضي الايطالي خاصة، وهو ما يعنينا، ابتداء من مكيافيلي حتى اليوم، ليس أقل ثراء بالخبرات، فالتاريخ خير شاهد على الحاضر. {1933}

الدولة والحزب

تقاس وظيفة الهيمنة the function of hegemony، أو القيادة السياسية، التي تمارسها الأحزاب بتطور الحياة الداخلية للأحزاب ذاتها... وإذا كانت الدولة تمثل قوة القهر والعقاب اللازمة للانضباط القانوني في البلاد، فعلى الأحزاب، وهي

تمثل خضوع نخبة لهذا الانضباط من تلقاء نفسها، باعتباره نمطا من الحياة الاجتماعية التي ينبغي تثقيف كل الجماهير بروحها، على الأحزاب أن تبرهن في حياتها الداخلية على أنها قد تمثلت تلك القواعد باعتبارها قواعد للسلوك الأخلاقي، تعد بالنسبة للدولة التزامات قانونية.

وفي الأحزاب، أصبحت الضرورة حرية، ومن هنا كانت القيمة السياسية الهائلة للانضباط الداخلي للحزب (أي قيمته بالنسبة للقيادة السياسية)، ومن ثم قيمته كمقياس لإمكانات نمو الأحزاب المختلفة. وتعتبر الأحزاب، من هذه الناحية، مدرسة لتعلم فن إدارة الدولة ومبادئ الحياة الحزبية هي: الخلق (مقاومة ضغوط الثقافات البالية)، والشرف (التصميم الجسور على المحافظة على النمط الجديد للثقافة والحياة)، والكرامة (الوعي بالحاجة إلى العمل من أجل غاية أسمى)...الخ. {1932-1930}

استقلالية الدولة

Statolary

لن يكون تحليلنا لموقف أية جماعة اجتماعية من دولتها دقيقا، ما لم نأخذ في الاعتبار الشكلين الذين تتجلى فيهما الدولة، في لغة وثقافة عصر معين، وهما: المجتمع المدني، والمجتمع السياسي. وينطبق تعبير «استقلالية الدولة» Statolary على موقف معين من «الحكم بواسطة الموظفين» government by officials، أو المجتمع السياسي. أي ذلك الشكل من أشكال حياة الدولة الذي يعبر عنه لفظ الدولة في اللغة الدارجة، والذي يقصد به عادة الدولة بأكملها.

القول بأن الدولة يمكن أن تتوحد مع أفراد (أفراد جماعة اجتماعية) باعتبارها عنصرا من عناصر ثقافة نشطة active culture (أي باعتبارها حركة من أجل خلق حضارة جديدة، وإنسان ومواطن من نوع جديد)، ينبغي أن يحكم إرادة بناء مجتمع مدني مركب ومتماسك في قلب المجتمع السياسي، يمكن فيه أن يحكم الفرد نفسه بنفسه، دون الدخول في نزاع مع المجتمع السياسي، فالأفضل أن يصبح امتدادا طبيعيا له ويكمله عضويا.

ومرحلة استقلالية الدولة مرحلة ضرورية وملائمة في الواقع لتلك الجماعات الاجتماعية، التي لم تمر بمرحلة طويلة من التطور الثقافي والأخلاقي المستقل (مثل تلك التي أتاحها الوجود القانوني للطبقات Estates والمراتب Orders المميزة في مجتمع العصر الوسيط، وفي ظل نظم الحكم المطلق) قبل أن ترقى إلى مستوى حياة الدولة المستقلة .autonomus State life

هذه الاستقلالية هي الشكل الطبيعي لـ«حياة الدولة، أو على الأقل الشكل الذي يهيؤها لحياة مستقلة، ولخلق مجتمع مدني، لم يكن ممكنا تاريخيا أن يخلق قبل الارتقاء إلى مستوى حياة الدولة المستقلة. ومع ذلك، لا ينبغي أن يترك هذا النوع من «استقلالية الدولة» وشأنه، ولا ينبغي على الأخص التعصب النظري لهذه الاستقلالية، أو ينظر إليها باعتبارها شيئا دائما، بل ينبغي نقدها، بالتحديد، من أجل خلق وتنمية أشكال جديدة لحياة الدولة، تكتسي فيها مبادرات الأفراد والجماعات طابع «الدولة»، وإن لم تكن ترجع إلى مبادرات «حكومة الموظفين» (أي أن تصبح حياة الدولة «تلقائية»). {1931-1932}

«حسنات» الطبقات الحاكمة

نظرا لصعوبة فهم فكرة وحدة الدولة/الطبقة، تبدو بعض الغرابة في الطريقة التي تنعكس بها أعمال الحكومة (الدولة) على الطبقة التي تمثلها. فتجعل الحكومة (الدولة) من الأعمال التي قامت بها أخيرا، وكان يتعين عليها القيام منذ أكثر من خمسين عاما أو أكثر، تبدو كما لو كانت فضلا وحسنة من حسنات هذه الطبقة، ومصدرا لهيبتها ونفوذها، بدلا من أن تكون نقيصة ومدعاة للخزي والعار. كمن يترك إنسانا يتضور جوعا، خمسين عاما، ثم يكتشف أنه جائع. لو أن هذا حدث في الحياة الخاصة لاستحق ركلة قوية. أما في حالة الدولة فإنه يبدو «فضيلة». بل أن من «يغتسل» لأول مرة في سن الخمسين، يبدو أرقى ممن في سنه، و«يغتسلون» دائما. هذا ما نسمعه عند الحديث عن مشروعات الصرف الصحي، والأشغال العامة، والطرق، ... الخ، أي تجهيز مرافق البلاد الاجتماعية الأساسية. ويقابل توفير هذه المرافق، التي وفرها الآخرون لأنفسهم في الوقت المناسب، بالتهليل والتطبيل. ويقال للآخرين، افعلوا مثل ما فعلنا إن كنتم قادرين. ولن

يفعلوا لأنهم قاموا بتوفيرها في الوقت المناسب. وهذا ما يصوِّرونه على أنه دليل على «العجز».

وهيبة الدولة/الحكومة باعتبارها قوة مستقلة autonomous force لا بد أن تنعكس على الطبقة التي تستند إليها. هذه الحقيقة لها أهمية عملية ونظرية بالغة، وتستحق تحليلا مستفيضا، إذا أردنا التوصل إلى تصور أكثر واقعية للدولة ذاتها. فضلا عن أنها ليست ظاهرة استثنائية، أو سمة خاصة بنمط واحد فقط من أنماط الدولة، فيمكن إدراجها ضمن وظيفة النخب أو الطلائع، أي وظيفة الأحزاب بالنسبة للطبقة التي تمثلها. وقد لا تتمتع هذه الطبقة، التي تعتبر عادة حقيقة اقتصادية (كل طبقة هي كذلك في جوهرها)، بأي نفوذ فكري أو أدبي، أي أنها قد تعجز عن تحقيق هيمنتها، ومن ثم تعجز عن تأسيس دولة.

ومن هنا كانت وظيفة النظم الملكية في العصر الحديث، ومن هنا أيضا، كانت تلك الظاهرة الفريدة (وخاصة في انجلترا أو ألمانيا)، ظاهرة تكوين الكوادر القيادية للطبقة البرجوازية المنظمة في دولة، من عناصر من الطبقات الإقطاعية القديمة، التي جردت من سطوتها الاقتصادية التقليدية (اليونكز واللوردات)، والتي وجدت، مع ذلك، في الصناعة والبنوك أشكالا جديدة للقوة الاقتصادية، ولم تندمج في البرجوازية، وظلت مرتبطة بجماعتها الاجتماعية التقليدية. {1932}

الأدب التاريخي

إن الموقف العملي الذي اتخذه كروتشه عنصر جوهري في تحليل ونقد موقفه الفلسفي. وهو في الحقيقة العنصر الأساسي. لقد أصبحت الفلسفة و«الايديولوجيا» عنده في النهاية شيئا واحدا. وظهر أن الفلسفة ليست إلا «أداة عملية» للتنظيم والفعل، أي أداة لتنظيم الحزب، وهي في الحقيقة أداة لتنظيم دولية من الأحزاب an international of parties ولتحديد مسار الفعل في ميدان الممارسة.

وفي عالم اليوم، يمكننا أن نتبين، بوجه عام، ظاهرة مشابهة لظاهرة «الانفصام» بين «الروحي» و«الزمني»، التي عرفتها العصور الوسطى، وإن كانت أكثر منها تعقيدا، بقدر تعقد الحياة الحديثة ذاتها. فقد أخذت الجماعات الاجتماعية

الرجعية والمحافظة ترتد أكثر فأكثر إلى أول أطوارها، إلى طورها الاقتصادي-الطائفي، بينما لا تزال الجماعات التقدمية والمجددة في أول أطوارها، في طورها الاقتصادي-النقابي. وأخذ المثقفون التقليديون ينسلخون عن الجماعة الاجتماعية التي كانوا ولا زالوا يصيغون وعيها في أرقى وأشمل صورة. ولذا أصبح وعي الدولة الحديثة هو الأكمل والأشمل. وهم بهذا الانسلاخ ينجزون عملا تاريخيا بالغ الأهمية، وهو إبراز وتكريس أزمة الدولة في أحد صورها.

غير أن هؤلاء المثقفين لا يملكون لا التنظيم الذي كانت تملكه الكنيسة، ولا شيء آخر يضاهيه. والأزمة الراهنة هي من هذه الناحية أشد حدة من أزمة العصور الوسطى، التي استمرت عدة قرون، إلى أن قامت الثورة الفرنسية، عندما أصبح في إمكان الجماعة الاجتماعية التي كانت طوال ألف عام القوة الاقتصادية المحركة في أوروبا أن تقدم نفسها كـ«دولة» متكاملة، تملك كل القوى الفكرية والمعنوية اللازمة لتنظيم مجتمع سليم ومتكامل.

أما «الروحي» الذي ينفصل اليوم عن «الزمني»، ويتميز عنه، باعتباره شيئا مستقلا، فهو شيء لا عضوي diagonstic، بلا مركز، ويتمثل في كبار المثقفين الذين يعيشون حالة من التشتت وعدم الاستقرار، «بلا باب، وبلا إقليم».

غير ن عملية تفكك الدولة الحديثة هذه، تفوق كثيرا من حيث طابعها المأساوي، العملية التاريخية التي شهدتها العصور الوسطى، والتي كانت عملية تفكك وتوحد في آن واحد، إذا أخذنا في الاعتبار الجماعة المتميزة، التي كانت محركا للعملية التاريخية ذاتها، ونمط الدولة الذي كان قائما من بداية الألفية في أوروبا. وهي دولة لم تعرف المركزية الراهنة، ويمكن أن نسميها دولة «اتحاد الطبقات المسيطرة» federative of the dominant classes، لا دولة الطبقة الواحدة المسيطرة.

يجدر بنا أن نعرف إلى أي حد تتفق فلسفة جنتيلي «الواقعية» actualism مع الطور الايجابي في حياة الدولة positive phase of the state.بينما يقدم لنا كروتشه رأيا مناقضا. ويسمح مفهوم «الوحدة التي تتحقق من خلال الفعل» unity

لجنتيلي بأن يعتبر تاريخيا ما يعتبره كروتشه in the act ضدا للتاريخ anti-history، فالتاريخ عند جنتيلي ليس إلا تاريخ الدولة، بينما هو عند كروتشه تاريخ «سياسي-أخلاقي» ethical-political. وبعبارة أخرى، حرص كروتشه على التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، بين الهيمنة hegemony والدكتاتورية. ويمارس كبار المثقفين الهيمنة، التي تفرض قدرا من التعاون، أي قبولا ايجابيا وطوعيا (حرا)، أي أنها تفرض وجود نظام ليبرالي ديموقراطي.

وينظر جنتيلي إلى الطور الاقتصادي-الطائفي باعتباره طورا أخلاقيا ethical-phase في إطار الفعل التاريخي historical act: حيث يستحيل التمييز بين الهيمنة والدكتاتورية، وبين القوة والقبول فهما مترادفين، فلا يمكن التمييز بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، حيث لا وجود إلا للدولة، وبالطبع الدولة كحكومة، ... الخ.

لقد عاد ذات الصراع الذي نشأ بين مواقف كروتشه وجنتيلي في ميدان الفلسفة ليظهر من جديد في حقل الاقتصاد السياسي، بين إنودي وأتباع جنتيلي (38). فمفهوم سبريتو للمواطن كموظف للدولة State functionary، يرجع مباشرة إلى عدم الفصل بين مفهوم المجتمع السياسي، ومفهوم المجتمع المدني، بين الهيمنة السياسية، والدولة-الحكومة السياسية State political-government أي أنها ترجع إلى التصور المناهض للتاريخانية، أو إلى لا تاريخية مفهوم الدولة المتضمن في موقف إسبريتو، بالرغم من تأكيداته القاطعة ومساجلاته الصاخبة. ويرفض إسبريتو التسليم بأن الدولة تتدخل في كل لحظة في الحياة الاقتصادية، التي هي شبكة متصلة من التصرفات القانونية الناقلة للملكية، طالما أن كل أشكال الملكية ترتبط بالدولة حتى في رأي الاقتصاديين الكلاسيكيين.

ويمثل موقف سبريتو عمليا عودة إلى الاقتصادية البحتة التي يتهم خصومه بها.

وينبغي ألا ننسى أن هذا الموقف يتضمن جوهر «الطريقة الأمريكية في الحياة» Americanism، طالما أن أمريكا لم تخرج بعد من التطور الاقتصادي-الطائفي، الذي مرت به أوروبا في العصور الوسطى. أي أنها لم تكن قد خلقت بعد

رؤية للعالم، أو مجموعة من كبار المفكرين لتقود الناس في إطار مجتمع مدني. والحق أن أمريكا تخضع، من هذه الناحية، لتأثير أوروبا وتأثير التاريخ الأوروبي (هذه القضية، قضية الشكل الأساسي للدولة في الولايات المتحدة الأمريكية، قضية بالغة التعقيد، ويبدو لي أن هذا بالتحديد هو جوهرها).
{1932-1930}

«هدَّام»

يمكن شرح التصور الايطالي القح للـ«هدَّام» Subversive (39) على النحو التالي: إن موقفه، أقرب إلى الموقف الطبقي السلبي منه إلى الموقف الايجابي-«الشعب» يدرك أن له أعداء، هم كمما يحددهم من واقع تجربته «السادة» Signori (40) وينطوي مفهوم «السيد» signore على الكثير من كراهية أهل الريف القديمة للمدينة. والملبس هنا، عنصر أساسي للتميز، وهناك أيضا كراهية طبقة الموظفين، الشكل الوحيد للدولة كما يتصورونها. والفلاح، وحتى المزارع الصغير يمقت الموظف، ولا يمقت الدولة لأنه لا يراها. وينظر إلى الموظف كـ«سيد»، حتى وإن كان أحسن منه حالا من الناحية الاقتصادية.

ومن هنا كانت المفارقة الواضحة، فغالبا ما يكون «السيد» أيضا، ممن يتضورون جوعا morto di fame، إذا ما قورن بالفلاح.

ويغلب على هذه الكراهية «العامة» الطابع شبه الإقطاعي لا الطابع الحديث. ولا يمكن اعتبارها دليلا على الوعي الطبقي، وإنما هي بداية تفتحه، وتعبيرا عن الموقف السلبي البدائي الأساسي. فليس لدى الشعب وعي صحيح بهويته التاريخية، ولا حتى بهوية عدوه التاريخية، وحدوده الطبقية. فلا يمكن للطبقات الدنيا أن تحقق وعيها الذاتي ألا بصورة سلبية، من خلال وعيها بهوية عدوها، وبحدوده الطبقية، غير أن هذه العملية بالتحديد، لم تبرز بعد إلى السطح على المستوى القومي.

وثمة عنصرا آخر، يساعدنا على فهم المقصود بلفظة «هدّام»، هو تلك الشريحة التي تعد نموذجا للمتضورين

جوعاء، وقد يترتب على تعريفها تعريفا مجردا أخطاء جسيمة. وهي شريحة غير متجانسة.

ويشكل هؤلاء في القرية وفي المدن الحضرية الصغيرة شريحتان متميزتان هما: عمال اليومية، وصغار المثقفين petty intellectuals. وليس الوضع الاقتصادي هو السمة الجوهرية المميزة لعمال اليومية، بل حالتهم الفكرية والأخلاقية. ونموذج الفلاح في تلك المناطق، هو الحائز الصغير، أو الفلاح في نظام المشاركة وهو أكثر منه بدائية (يتخذ الريع الذي يدفعه للمالك صورة حصة من محصله، الثلث أو النصف أو الثلثين، حسب خصوبة وموقع حيازته)، ويملك أدوات قليلة، وزوج من الثيران وكوخ بناه في الغالب بنفسه في الأيام التي لا يعمل فيها، وحصل على المال اللازم، إما بالهجرة للعمل بضع سنوات أو بالعمل بضع سنوات «في المناجم» أو بالخدمة في الدرك carabinieri (41)، ... الخ. أو كخادم لدى مالك كبير، أي أنه حصل عليه «بتدبير أموره» وبالادخار. أما العامل المياوم، فغير قادر أو غير راغب في «تدبير أموره»، ولا يملك شيئا. وهو يتضور جوعا، لأن العمل المياوم نادر وغير منتظم.

أما البرجوازي الصغير الذي يتضور جوعا فقد جاء أصلا من البرجوازية الريفية. فالملكية تتفتت بالتوزيع على أفراد الأسر الكبيرة العدد إلى أن تختفي تماما. وأعضاء هذه الطبقة ليسوا مستعدين مع ذلك للعمل اليدوي. وهكذا تكونت شريحة من الجياع الذين يتطلعون إلى التعيين في الوظائف المحلية الصغيرة ككتبة وسعاة، ... الخ. وتمثل هذه الشريحة عنصرا من عناصر إشاعة الفوضى في حياة الريف، المتعطشة دائما إلى التغيير (الانتخابات، ... الخ)، وتُقدم العنصر «الهدام» المحلي the local Subversive ولهذه الشريحة بعض الأهمية لأنها كبيرة العدد نسبيا. وتتحالف بصفة خاصة مع البرجوازية الريفية ضد الفلاحين، وتنظم الجياع لتحقيق مصالحها. وهذه الشريحة موجودة في كل المناطق، ولها أيضا امتدادات في المدن، حيث تندمج في عالم الجريمة السفلى أو في البيئة المحيطة به. وترجع الأصول الاجتماعية لكثير من صغار الموظفين إلى هذه الشرائح، ولا تزال عقليتهم هي عقلية النبيل أو مالك الأرض المتعجرف الذي افتقر وأصبح مضطرا للعمل.

ولـ«النزعة الهدَّامة» Subversivism لدى هذه الشرائح وجهان، وجه يتجه إلى اليسار، والآخر يتجه إلى اليمين. غير أن الوجه اليساري ليس إلا وسيلة للابتزاز. وهم في اللحظات الحاسمة، ينتقلون دائما إلى صف اليمين. وهم بالرغم من «شجاعتهم» التي تقسم بالتهور يفضلون دائما أن تكون الشرطة في جانبهم.

وثمة عنصر آخر يستحق الفحص والتحليل، وهو ما يسمى بـ«أممية» internationalism الشعب الايطالي يرتبط بمفهوم «النزعة الهدامة». هذه الأممية هي في الحقيقة ضرب من «الكوزموبوليتانية»، يرجع إلى ظاهرة تاريخية يمكن تحديدها بسهولة: هي ظاهرة كوزموبوليتانية وعالمية universalism العصور الوسطى الكاثوليكية، التي اتخذت من ايطاليا مركزا لها، وصمدت للزمن نتيجة لافتقار ايطاليا إلى أي «تاريخ سياسي أو قومي»، أي لضعف الوعي القومي والدولوي State conciousness بالمعنى الحديث.

وكما سبق أن أشرت في موضع آخر، كان ولا يزال هناك شكلا متميزا من الشوفينية الايطالية، أكثر انتشارا مما قد يبدو لأول وهلة. وليس ثمة تناقض بين هاتين الملاحظتين. فترات الوحدة السياسية والإقليمية والقومية، تراث هزيل (وقد لا يكون لها أي تراث على الإطلاق. فايطاليا لم تكن موحدة في أي وقت من الأوقات قبل 1870. وحتى اسم ايطاليا الذي كان يطلق في العصر الروماني على جنوب ووسط ايطاليا حتى ماجرا Magra وروبيكون Rubicon شمالا، تغير في العصور الوسطى وأصبح اسمها لونجوباردیا Longobardia: انظر دراسة س.تشبولا C.Cipola حول اسم ايطاليا المنشورة في Att del-L'Accademia di Torino).

ومع ذلك، كان ايطاليا تراثها الثقافي الذي حافظت عليه، والذي يرجع إلى الفترة 1300-1700، وإن كان لا يرجع إلى العصر الكلاسيكي القديم، بالرغم من ادعاء الهيومانزم والرينسانس أنهما امتداد له. كانت هذه الوحدة الثقافية أساس حركة النهضة والوحدة القومية الايطالية Risorgimento، وإن كان أساسا واهيا. ومع ذلك، فقد أفاد في تجميع أنشط شرائح السكان وأذكاها حول البرجوازية، وهو لا يزال أساس النزعة القومية الشعبية popular nationalism.

ونتيجة لافتقار هذا الادعاء العاطفي للعناصر السياسية-العسكرية أو السياسية-الاقتصادية، أي للعناصر التي تشكل أساس السيكولوجية القومية الفرنسية والألمانية والأمريكية، كان الكثيرون ممن يسمون «هدامين» و«أمميين»، و«شوفنيين» بهذا المعنى، دون أن يكونوا واعين بأي تناقض في موقفهم.

وإذا أردنا أن نفهم سبب الشراسة التي تتسم بها أحيانا هذه الشوفينية الثقافية cultural chauvinism، لا بد أن نشير إلى أن الازدهار العلمي والفني والأدبي الذي شهدته ايطاليا، كان في فترة الانحطاط السياسي والعسكري، وانحطاط الدولة (ويفسر هذه الظاهرة ثقافة النبلاء والبلاط في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وبعد أن تحللت برجوازية الكوميونات، وصارت الثروة ربوية، بعد أن كانت إنتاجية، ومظاهر «الترف والإسراف» الذي كان المدخل إلى الانحطاط الاقتصادي الشامل).

ويرتبط مفهوم الثوري والأممي بالمعنى الحديث، بالمفهوم الدقيق للدولة والطبقة: فعدم الفهم الكافي لطبيعة الدولة يعني ضعف الوعي الطبقي (وفهم طبيعة الدولة لا يكون عند الدفاع عنها فحسب، بل وعند الهجوم عليها للإطاحة بها)، ومن هنا كان انخفاض مستوى فاعلية الأحزاب، ... الخ، ففرق الفجر Gypsy bands، أو البداوة السياسية poliical nomadism، ليست ظواهر خطرة. كذلك لم تكن النزعات الهدامة والأممية الايطالية بالظواهر الخطرة. وترتبط «النزعة الهدامة» الشعبية بـ«النزعة الهدامة» في القمة، أي بواقع أنه لم يكن لـ«حكم القانون» وجود في أي وقت من الأوقات، وإنما كانت هناك فقط سياسة تتسم بالسلطة المطلقة، وبوجود الزمر التي تلتف حول أفراد أو جماعات.

ولا يمكن بطبيعة الحال، اعتبار كل هذه الملاحظات قاطعة أو مطلقة: وإنما هي محاولة لوصف بعض جوانب الوضع، وذلك أولا، من أجل تقييم أفضل للنشاط المبذول لتغييره (أو اللانشاط non-activity أي فشل المرء في فهم مهمته). ثانيا إبراز تلك المجموعات التي ارتفعت إلى مستوى الموقف، نتيجة لفهمها له، وغيرته داخل صفوفها. {1930}

«موجة المادية» و«أزمة السلطة»

يتصل ما يسمونه بـ«الموجة المادية»، ذلك المظهر من مظاهر الأزمة الحديثة، الذي ينوحون ويتباكون عليه، بما يسمى «أزمة السلطة» crisis of authority. فإذا فقدت الطبقة الحاكمة الإجماع الذي تستند إليه consensus، أي لم تعد «تقود» بل «تسيطر» فقط، مستخدمة القوة الجبرية وحدها"، فهذا يعني بالتحديد، أن غالبية الجماهير الساحقة، قد تحررت من إيديولوجيتها التقليدية، وأنها لم تعد تؤمن بما كانت تؤمن به من قبل، ... الخ. وتتمثل الأزمة بالتحديد في أن القديم يحتضر، والجديد لم يولد بعد. وفي ظل هذا الفراغ تظهر أعراض مرضية غاية في التنوع. ملحوظة NB: كان ينبغي أن استكمل هذه الفقرة ببعض الملاحظات، التي أبديتها حول ما يسمى بـ«مشكلة الجيل الأصغر». وهي مشكلة ناجمة عن «أزمة سلطة» الأجيال القديمة الحاكمة، وعن القيود الحاكمة، وعن القيود المادية التي فرضت على أولئك الذين كان يمكنهم أن يمارسوا القيادة، والتي منعتهم من أداء رسالتهم.

المشكلة هي: هل يمكن رأب «صدع» خطير، أصاب ارتباط الجماهير الشعبية بالإيديولوجيات السائدة بعد الحرب باستخدام القوة وحدها، لمنع الإيديولوجيات الجديدة من أن تفرض نفسها؟ هل سيُملأ هذا الفراغ، وتحل الأزمة –التي سد السبيل الطبيعي لحلها على هذا النحو- بالضرورة لصالح إعادة القديم؟ هذا مستبعد (على الأرجح) إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة الإيديولوجيات. وفي الأثناء، سوف يؤدي الإنهاك المادي، في المدى الطويل، إلى ذيوع نزعة الشك scepticism، وسوف يتم التوصل إلى «ترتيب» جديد تتحول بمقتضاه الكاثوليكية مثلا، أكثر فأكثر لتصبح نزعة جزويتية Jesuitism... الخ.

ويمكننا أن نستنتج من هذا أيضا، أن ظروفا مواتية للغاية قد نشأت، لانتشار المادية التاريخية انتشارا لم يسبق له مثيل. والفقر الذي كان لا بد وأن تتسم به المادية التاريخية، في البداية، كنظرية واسعة الانتشار بين الجماهير، هو بالتحديد ما ساعدها على الانتشار.

لقد اتخذ موت الإيديولوجيات القديمة صورة الشك في كل النظريات، والصيغ العامة، واستخدام الحقائق الاقتصادية المجردة (الدخول، وغيرها...) وفي السياسة غير الواقعية (وهذا هو ما يحدث دائما)، التي لا تؤمن بطيبة الدوافع البشرية.

(تذكر قصة كتاب «مدخل إلى مكيافيلي» (42) الذي ربما يكون قد تأثر بالأستاذ رنسي Rensi، الذي أشاد في وقت من الأوقات (في 1920 أو 1922) بنظام الرق باعتباره أحد الوسائل الحديثة في الاقتصاد السياسي).

غير أن اختزال الإيديولوجيات إلى الاقتصاد والسياسة على هذا النحو، يعني بالتحديد، اختزال أعلى الأبنية الفوقية إلى أكثرها التصاقا بالبنية {الاقتصادية-المترجم} ذاتها. إنه يعني بعبارة أخرى، إمكانية وضرورة خلق حضارة جديدة. {1930}

ملاحظة: ملاحظات المترجمين إلى الانجليزية مرقمة في الهوامش. أما ملاحظات المترجم إلى العربية فمرقمة ومرفوقة بالعلامة *

هوامش وملاحظات

(1*) ويتجلى فكر الشريحة في النشاط الإيديولوجي لمثقفي اليمين المحافظ. وبعد كتاب جيتانو موسكا Teorica dei governi e (الطبعة الأولى 1883، والثانية 1925) governo parlamentare، في هذا الخصوص، مثلا نموذجيا [أنشأ موسكا (1858-1941) مع باريتو وميشيلز نظرية «النخب» في علم الاجتماع. وكانت «الطبقة السياسية» هي مفهومه الأساسي. وكانت النظرية الماركسية في الصراع الطبقي، ومفهوم الطبقة الحاكمة هو الهدف الرئيسي لهجومه]، وحتى في عام 1883 كان يفزعه احتمال اتصال المدن بالريف. وبحكم موقفه الدفاعي في 1883 (موقف الهجوم المضاد)، كان أقدر على فهم التكنيك السياسي للطبقات المحكومة، من ممثلي تلك الطبقات ذاتها، حتى في المدن، وحتى بعد مضي عدة عقود.

(2) كانت اليونان في 1920 ممزقة بين جناحي الطبقة الحاكمة، بين أنصار الملك قسطنطين المعزول، الذي كان يميل إلى ألمانيا، من جهة، و«الليبراليين» بزعامة فنيزيلوس Venizelos الذي يظاهره البريطانيون من جهة أخرى. وبعد تغييرات كثيرة في السلطة، وقعت في أغسطس 1920 محاولة فاشلة لاغتيال فيزيلوس، الذي كان حينئذ رئيسا للوزراء، وأعقبها أعمال انتقامية وحشية. وكان من بين ضحايا المذبحة دراجوميس Dragoumis، الوزير السابق وهو من أنصار الملكية.

(3) كتب غرامشي: «... لم تعرف ايطاليا الطبقة «العليا» التقليدية حيث قضت كوميونات العصور الوسطى على الارستقراطية الإقطاعية (قضي عليها ماديا في الحروب الأهلية باستثناء جنوب ايطاليا وصقلية)، ولذا هبط المقصود بتعبير «الوسطى» درجة. فأصبح تعبير الطبقة الوسطى يعني «سلبا»، الطبقة غير الشعبية، أي غير العمال والفلاحين، وتعني «إيجابا» شريحة المثقفين، شريحة المهنيين، والموظفين العموميين».

(4) بريمو دي ريفيرا Primo de Revera (1930-1870) دكتاتور اسبانيا (1930-1923) المؤيد من النظام الملكي. بيتار جيتكوفتش Petar Zivkovic (1847-1879) رئيس وزراء يوغوسلافيا (1932-1929)، وأداة حكم الملك اسكندر الدكتاتوري خلال تلك الفترة.

(5*) إن ما كتبه ت.تتوني T.Tittoni عن «الشريحة العسكرية» في:

Ricordi personali di politica interna (Nuova Antologia 1-16 April 1929) مثير للاهتمام. وفيه يحكي أنه كان يتساءل، كيف أن حشد قوى النظام اللازمة لمواجهة القلاقل التي تثور في إحدى المناطق، كان يعني تعرض مناطق أخرى للنهب والسلب. فلقمع الاضطرابات في أنكونا إبان الأسبوع الأحمر من شهر يونيو/حزيران 1914، كان لابد أن تنهب رافينّا Ravenna على هذا النحو، واضطر عمدتها الذي حرم من قواته النظامية، إلى أن يحبس نفسه في مقر العمل تاركا المدينة للثوار: «لقد تساءلت كثيرا، ماذا كان في وسع الحكومة أن تفعل، لو أن حركة التمرد اندلعت في

كل شبه الجزيرة في وقت واحد؟». واقترح تيتوني على الحكومة تجنيد المحاربين القدامى كمتطوعين تحت قيادة ضباط متقاعدين للدفاع عن النظام العام. وبدا أن مشروعه يستحق الاهتمام، غير أنه لم ير النور.

(6) استوحى غرامشي تعبير «القيصرية» من المماثلة الشائعة في ايطاليا بين قيصر وموسوليني. وكان يسخر من «نظرية القيصرية» القائلة أن قيصر حول روما من مدينة-دولة إلى عاصمة للإمبراطورية، ويتضمن هذا التعبير السخرية من الفكرة القائلة أن موسوليني أحدث تحولا مماثلا في مكانه ايطاليا الحديثة.

(7) بموت لورنزو Lorenzo في 1492 انتهى توازن القوى بين الدويلات الايطالية، وبدأ عصر السيطرة الأجنبية، الذي استمر إلى أن تحققت الوحدة الايطالية.

(8) أي تشكيل الحكومة القومية بعد استقالة ماكدونالد من حزب العمال في 1931.

(9) أكتوبر 1922، تاريخ الزحف على روما. أيد الحزب الشعبي في البداية الفاشيين في البرلمان، وانضم إلى الحكومة. غير أنه انقسم في صيف 1923 حول قضية الموقف السياسي من الفاشيين. وفي انتخابات يناير/كانون الثاني 1924 تقدم بقائمة بمرشحيه. ورفض الانضمام إلى جبهة مشتركة لأحزاب المعارضة. وفي يناير 1925 ألغت الحكومة الفاشية حرية الصحافة. وفي 8 نوفمبر/تشرين الثاني 1926 تم حل أحزاب المعارضة رسميا، وأسقطت العضوية عن الأعضاء غير الفاشيين في البرلمان، ومن بينهم غرامشي (الذي اعتقل في ذات اليوم).

(10) أي الانقلاب الذي جاء بلويس بنابرت إلى السلطة.

(11) تحلل هذه الفقرة الموقف السلبي الانتحاري للأقصويين والإصلاحيين الايطاليين.

(12) كان هناك سجال طويل في 1919-1920 بين أوردين نوفو التي تعتبر مجالس المصانع أجهزة لكل الطبقة العاملة (بما في ذلك العمال غير المنظمين في الحزب الاشتراكي أو

في النقابات) وأصحاب الرأي الغالب في الحزب الاشتراكي الذي أفزعته هذه الفكرة.

(13) كان كلوديو تريفز Claudio Treves (1869-1933) مع توراتي Turati القائدين الرئيسيين للجناح الإصلاحي، بعد طردهما من الحزب الاشتراكي الايطالي، ثم للحزب الاشتراكي الايطالي الموحد الإصلاحي، بعد طردهما من الحزب الاشتراكي حتى نفيهما في 1926. وفي 30 مارس/آذار 1920 ألقى كلوديو خطابه الذي عرف بـ«خطاب التكفير عن الذنوب»، وصف فيه الوضع المأساوي للطبقات الحاكمة، حيث كانت البرجوازية عاجزة عن الاستمرار في الحكم في الوقت الذي لم تكن فيه البروليتاريا مستعدة بعد لتولي السلطة.

(14*) انظر أيضا الكتب الصادرة بعد 1929، التي انتقدت أوضاعا «مماثلة» في ألمانيا القيصرية (وإن كانت أكثر ثراء فيما يتعلق بحياة «المجتمع المدني»). على سبيل المثال، كتاب ماكس فبر، «البرلمان والحكومة في ظل النظام الألماني الجديد: نقد سياسي للبيروقراطية والحياة الحزبية. ترجمة وتقديم أنريكو روتا، ص 16، ص 200 وما بعدها، وهي ترجمة أبعد ما تكون عن الكمال والدقة.

(15) أي المعارضة للنظام الرأسمالي والبرجوازي القائم.

(16) كانت تركيا في نهاية القرن التاسع عشر لا تزال تحتل أجزاء كبيرة من البلقان، وفي 1883 شكل المقدونيون لجنة ثورية لإرسال الكتائب المسلحة إلى الأراضي التركية عبر الحدود، من أجل تحقيق قدر من الاستقلال لمقدونيا.

(17) روزا لكسمبورغ: الإضراب العام-الحزب والنقابات.

(18) P.N.Krasnov: From two-headed Eagle to Red Flag, Berlin, 1921. Italian Ed. Florence 1928.

(19) المفروض أنه يشير هنا إلى فشل الشيوعيين في ايطاليا في تحقيق ما هو أكثر من وضع الأقلية داخل الحركة النقابية، بالرغم من خيانة زعماء نقابات العمال الإصلاحيين.

(20) «الاجتماع الرابع» وهو المؤتمر الدولي الرابع للكومنترن الذي حضره غرامشي.

(21) أي «نظرية الثورة الدائمة» لتروتسكي. ومن المفارقات أن يكون تروتسكي خلال الجدل حول القضايا العسكرية في 1920-1921، المعارض الرئيسي لحرب الحركة، أي تكتيك الهجوم الثوري، الذي اقترحه جنرالات الحرب الأهلية، الذين كانوا يؤيدون فكرة «العلم العسكري البروليتاري»- فرونزه، وبوديني، وتوخاتشيفسكي أيضا. كما وجه أيضا هجومه الرئيسي إلى مؤتمر الكومنترن الثالث حول «نظرية الهجوم» في الميدان السياسي التي كان الحزب الشيوعي الايطالي واليسار في الحزب الألماني وبلاّكون مؤيديه الرئيسين.

(22) كان الفريد روزمر Alfred Rosmer مناضلا نقابيا ثوريا إبان الحرب العالمية الأولى. كان يحرر مع بيير مونات صحيفة الحياة العمالية، وهما من القادة الأوائل للحزب الشيوعي الفرنسي. كان روزمر رئيسا لتحرير الأومانيتيه (1923-1924). وفي عام 1926 طرد من الحزب لتأييده للمعارضة المشتركة في الحزب الروسي.

(24*) ينبغي الرجوع فيما يتعلق بالكتيب الشعبي وملحقه، إلى العرض الفلسفي الذي قدمه أرماندو كارليني Armando Carlini (Nuova Antologia, 16 March 1933)، ومنه يتضح أن الانجليزي، ويتاكر Wittaker هو الذي صاغ المعادلة: «النظرية: الممارسة = الرياضة البحتة: الرياضة».

(25) المذهب الذي شرحه مونتسكيو في كتابه: «روح الشرائع»، الذي استند فيه إلى النظام السياسي البرجوازي في انجلترا كما رآه، حيث تستقل الوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها البعض. وقد ألهم هذا المبدأ الدستور الأمريكي والدساتير التي وضعت على غراره.

(26) أنريكو فيري Enrico Ferri (1856-1929) متخصص في علم إدارة السجون ومعاملة المسجونين Penologist. كان اشتراكيا في بداية حياته السياسية (محرر صحيفة أفانتي! Avanti! (1900-1905). غير أنه أيد

الفاشية في 1922 –وكان من أبرز أعضاء ما يسمى بجمعية البنولوجيا الوضعية، ومؤسس علم الإجرام الايطالي. وتقوم نظرياته الجنائية على رفض فكرة الجزاء المعنوي كعقوبة جنائية، وتفضيل فكرة الردع في العقاب.

(27*) كل فلسفة تقول أن اكتشاف الحقيقة يتم بدراسة عمليات الفكر، لا عن طريق الخبرة والتجربة. {المترجم: قاموس المورد انجليزي/عربي}.

(28) مارسيللو بادوا Marsilio of Padua (1375-1432) مؤلف Defensor Pacis ، عزا الحروب المستمرة في شمال ايطاليا إلى دعاوي البابا الزمنية. وقال أنه ينبغي إخضاع الكنيسة للدولة. ودافع عن وضع قيود عامة على سلطات الكنيسة. وأثر في مفكري حركة الإصلاح الديني، أمثال لوثر.

(29) Signoria أو مجلس الأعيان، أصبح السلطة الفعلية في الدول-المدن City-states في القرن الرابع عشر، فحل محل ديموقراطية الكوميونات في المراحل الأولى من تطورها وتمثل طورا انتقاليا، قبل ظهور أسرة مالكة واحدة مسيطرة. وقد اعترف البابا أو الإمبراطور بشرعيته في القرن الخامس عشر باعتباره إمارة principato.

(30) أولبيان Ulpian رجل قانون روماني توفي عام 228.

(31) يصعب القول بأن غرامشي يقصد بهذه الملاحظة النقد الذاتي الشيوعي. فمن الواضح مما جاء بعدها أنه يشير إلى الفاشية في ايطاليا.

(32) سيزار روسي Cesare Rossi ، ولد في 1887. كان في بداية الحركة الفاشية من أعوان مسوليني المقربين، والمسئول عن مكتبه الصحفي حتى اغتيال ماتيوتي في 1924، فجعلوا منه كبش الفداء في هذا الحادث. فقطع علاقته بمسوليني وبالفاشية. وكتب «مذكرة» شهيرة عن تورط مسوليني في عدد من أشهر الأعمال الوحشية، التي ارتكبتها الفاشية خلال الفترة 1920-1924، وسلم هذه المذكرة إلى أحزاب المعارضة، ونشرها أمندولا الليبرالي في صحيفة IL Mondo في 1925. ويصعب تحديد «الآراء» التي يقصدها

غرامشي هنا، ربما كان يقصد ما قاله روسي في مذكراته: «إن ضعف النظام الفاشي هو الذي خلق المناخ العام لانعدام الشرعية والجبن».

(33) كان سبريتو Spirito وفولبسيللي Volpicelli المنظرين الرئيسيين لـ«الاقتصاد الاندماجي» corporate economy في ايطاليا الفاشية، زاعمين أن النظام الاندماجي corporatism يمثل اقتصاد ما بعد الرأسمالية، وأنه قضى على فوضى الرأسمالية الليبرالية. ويشير غرامشي هنا إلى البلبلة التي تثيرها فكرة إمكانية تعايش المجتمع المنضبط/المنظم regulated Society والنظام الرأسمالي-الدولة الطبقة. ويستخدم غرامشي تعبير المجتمع المنظم بمعنى الشيوعية. ويحتمل أن يكون قد قصد الإشارة إلى الفقرة الختامية في كتاب «الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية»، التي ناقش فيها انجلز فكرة تلاشي الدولة، والتي يقول فيها أنه باستيلاء المجتمع على وسائل الإنتاج، يتم في آن واحد القضاء على الإنتاج السِّلعي، وعلى سيادة المنتج. ويحل التنظيم المنهجي المحدد محل فوضى الإنتاج الاجتماعي. ويزعم سبريتو وفوليسيللي أن الاقتصاد الاندماجي قد حقق الاندماج والانسجام. وعلق غرامشي على هذا، بأن ذلك لن يكون ممكنا إلا في ظل الشيوعية. وإلى أن يتحقق هذا، سوف يستمر وجود الدولة-الطبقة ومن ثم لن يكون هناك مجتمع منظم.

(34) ارتبطت فكرة الدولة «الأخلاقية» بكروتشه، الذي يرى أن هناك لحظتان في حياة الدولة: اللحظة «الأخلاقية» و«اللحظة السياسية» (أو «المعنوية» و«المفيدة» the usefull) وينظر إليهما، باعتبارهما في حالة تناقض جدلي دائم. والصراع بين الكنيسة والدولة هو، في تصوره، رمز لهذا الصراع. ولقد تبنت الفاشية أيضا هذا التعبير. انظر مثلا مسوليني الذي يقول في كتابه «مذهب الفاشية»، 1932: «أن للدولة الفاشية وعيها الخاص، وإرادتها الخاصة، ولهذا تسمى دولة «أخلاقية». وفي 1929... قلت أن الدولة بالنسبة للفاشية ليست حارسا ليليا... إنها حقيقة روحية وأخلاقية... إنها تربي المواطنين على الفضيلة المدنية civil vertue ... الخ.

(35) الأيام الثلاثة التي ثار فيها أهالي باريس وطردوا شارل العاشر.

(36*) كمادة أولية عن هذه المجموعة من الوقائع انظر: the publications of Paul Louis and Morice Block's Political Dictionary

وعن الثورة الفرنسية، انظر بصفة خاصة Aulard، وانظر أيضا: Andler's notes to the Manifesto وفيما يتعلق بإيطاليا انظر: كتاب لوزيو Luzio عن الماسونية والوحدة الايطالية، وهو كتاب متحيز للغاية.

(37) أصدر بسمارك قانونا يقرر للعامل معاشا في حالة المرض والشيخوخة. ولقد فضح ذزرائيلي في رواياته أسوء تجاوزات رأسمالية منتصف العصر الفكتوري. وحددت وزارته (1874-1880) يوم العمل بالنسبة للنساء والأطفال، وفي 1875 أصدرت قانون الجمعيات، الذي يعترف بشرعية محدودة للنقابات، وقانون الصحة العامة، وقانون إسكان الحرفيين في نفس العام... الخ.

(38*) انظر السجال بين إنودي وبنيني في: 1931 Nuovi Studi.

(39) كان كل من الاشتراكيين والفاشيين يستخدم تعبير Souversivo ليصفوا أنفسهم كما استخدمه الآخرون ليصفوهم. وهذا يعطينا فكرة عن الفرق بينه وبين المرادف الانجليزي Subvesive.

(40) Genteleman يكون أقرب مرادف في اللغة الانجليزية لـ Signore.

(41) تأسست الكارا بينييري {الشرطة} carabinieri في بيدمونت عام 1814 كقوة عسكرية لحفظ الأمن الداخلي بعد أن أصبحت حركة الوحدة الايطالية Risorgimento تملك قوة شرطية وطنية منظمة على أسس عسكرية ومستقلة عن الشرطة العادية. ولازالت كذلك حتى اليوم.

(42) بقلم مسوليني

==============================

(*) هذا الكتاب ترجمة عربية للنسخة الانجليزية من كتاب

Antonio Gramsci
Selctions from Prison Notebooks
:Edited and translated by
QUINTIN HOARE
And
GEOFFERY NOWELL SMITH

الصادر عن دار:

LAWRENCE AND WISHART-LONDON-1978

ترجمة عادل غنيم

الناشر: دار المستقبل العربي

النسخ الالكتروني: جريدة المناضل-ة